



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح
كتاب السنن
وشفا السليل

مؤلف المؤلفات
مؤلف المؤلفات
الجزء الخامس عشر

شأن

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

0172836



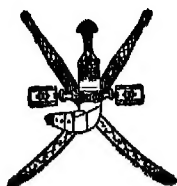
Bibliotheca Alexandrina

كتاب
شرح النيل وشفاء العليل
الجزء الخامس عشر
(ث ان)

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح كتاب النسب وشفا العليل

تأليف العلامة
محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الخامس عشر

(ثامن)

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الحادى والعشرون

فى الفرائض

الكتاب الحادى والعشرون

فى الفرائض

قال رسول الله ﷺ : « العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل آية مُحْكَمَة
وسنة قائمة ، وفريضة عادلة » (١) ، والآية المحكمة : غير المنسوخة ،
والسنة القائمة : الثابتة ، أو غير المنسوخة ، وذلك أن العمل بالناسخ ،
والفريضة العادلة هى الموافقة للكتاب والسنة الأولى لا عوج فيها ، والمصدق
واحده .

وعن عمر - رضى الله عنه - : « تعلموا الفرائض فانها من دينكم » ،
وقييد ابن عباس موله عكرمة حتى تعلم الفرائض ، وعن ابن مسعود عنه ،

(١) رواه مسلم وابو داود .

• • • • •
 « تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا العلم وعلموه الناس ،
 وتعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فانها نصف العلم ، وای امریء
 مقبوض ، وسينزع العلم من امتی حتى يختلف اثنان في فريضة ولا يجدان
 من يفصل بينهما » (١) ، قال أبو اسحاق :

وحض في تعليم على الفرض صلى عليه الله ای حصّ
 وقال في ذاك تعلموه ثم جميع الناس علموه
 جعله من العلوم شطراً فهو أجلّ كل علم قدراً

وفي رواية : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها اول علم
 يُنسى » ، ومعنى كون الفرائض نصف العلم أن للانسان حياة وموتاً ،
 وفي الفرائض ما يتعلّق بموته ، قال أبو اسحاق :

وهو الضروري بلا محاله أرى على فرض انتحاله
 اذ ليس يخلو الدهر بالحدوث من وارث في الناس أو موروث

وذكر عدّة من العلماء : أن من قرأ القرآن ولم يتعلم الفرائض كبرنس
 لا رأس له ، أي لا كمة له ، وقال رجل لابن سيرين : رأيت كاني دخلت
 بستاناً فأكلت من جميع ثمار أشجاره الا شجرة واحدة وهي احسن ما فيه ،
 وفي رواية انه دخل حائطاً ، أي بستاناً ، فجعل يأكل نوعاً ويدع نوعاً فعبر له

(١) رواه البيهقي وأبو داود .

وهى جمع فريضة ، بمعنى مفروضة ، أى مقدرة لما فيها من

سهام مقدرة ،

انه قرأ القرآن ولم يتعلم الفرائض ، فسئل الرجل فوجد كذلك ، وأخرج الحديث أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم ، وأعل بالارسال .

(وهى جمع فريضة ، بمعنى مفروضة ، أى مقدرة لما فيها من سهام مقدرة) ، أى مجعولة على مقادير مخصوصة ، والفرض لغة التقدير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَانصَفْ مَا فَرَصْتُمْ ﴾ (١) ، وفرض القاضى النفقة ، أى قدرها ، وشرعاً : نصيب "مقدر" للوارث ، وهذا الحد معتبر فيه المعنى اللغوى ، وإن شئت فقل : الفرض النصيب المقدّر شرعاً لوارث خاص لا يزداد الا بالرد ، ولا ينقص الا بالعول ، فخرج بقولك : شرعاً ، المقدّر بوصية أو بمحاصة أو نحو ذلك ، وبقولك : لوارث ، ربع العشر فى الزكاة أو نحو ذلك ، وقولك : لا يزداد . الخ ، لبيان الواقع ، وإن شئت فعرفه بما يعرف به الارث .

والميراث فى الاصطلاح الشرعى هو أنه حق قابل للتجزؤ ثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك ، لقاربة بينهما أو نحوها ، قاله شارح « ترتيب الفرائض » عن الخونجى ، قال : فقولنا : حق ، يتناول المال وغيره كالشفعة والخيار والقصاص ، وخرج بقابل التجزؤ الولاء والولاية اذ ينتقلان الى

(١). سورة البقرة : ٢٤٧ .

• • • • •

الأبعد بعد موت الأقرب لعدم قبولهما التجزؤ ، الولاء للمعتق والولاء لوارث الولاء من المعتق - بالكسر - كائنه ، ولا يرد القضاء والشفعة والخيار لأنه ليس المراد بقبول التجزؤ قبول الأقارب ، بل ما يمكن فيه أن يقال : لهذا نصفه ولهذا ثلثه ونحو ذلك ، وهذه الثلاثة كذلك ، وخرج بقولنا : بعد موت ، من كان له ذلك الحقوق الثابتة بالشراء والهبة وغيرهما ، وبقولنا : لقراءة الوصية ، أى على قولنا : أنها تملك بالموت ، ودخل في قولنا : أو نحوه ، الزوجية والولاء وغيرهما .

قال شيخ مشايخنا : ومفسر به قبول التجزؤ أبطله ابن الرفعة والسبكي بحد الققف على القول بأن أخذ الورثة إذا اسقط حقه سقط عن الكل ، وعلى القول بأنه لا يسقط منه شيء بل يستوفيه الآخر مع أنه موروث ، ويجاب بأنه قابل للتجزؤ بذلك التفسير ، والسقوط أو عدمه لا يخرج عن ذلك ، نعم في كون الولاء غير قابل للتجزؤ مطلقاً نظر ، وخرج به « يثبت » الخ ، ما إذا اغتاب شخصاً وتعذر استحلاله لموته ، فلا يكفي استحلال ولوته ، بل يستغفر الله ، اهـ .

ويطلق الفرض لغة على القطع أيضاً والحز ، ومنه فرض الفار الثوب ، أى قطعه ، وفرض القوس ، أى حز طرفيه اللذين هما محلان للوتر ، وفرضها للحز الذى يقع فيه الوتر ، وفرضه النهر : ثلمته التى يستقى منها ، ويطلق الفرض بمعنى الانزال ، قيل : ومنه « ان الذى فرض »

فغلبت على التعصيب وجعلت لقباً لهذا العلم ، وهو فقه المواريث ،

عليك القرآن لرادك الى معاد « (١) ، ومعنى البيان ومنه : ﴿ سورة
انزلناها وفرضناها ﴾ (٢) ، ومعنى الايجاب والالزام ومنه : ﴿ فمن
فرض فيهن الحج ﴾ (٣) ، أى اوجبه على نفسه ، والتحقيق ان الآيات
الثلاث بمعنى الالزام ، أى اوجب عليك احكام القرآن واوجبنا عليك احكام
السورة ومن اوجب فيهن الحج .

وتسمية هذا العلم بعلم القرائن ، يليق بهذه الأوجه كلها : القطع
والايجاب والتقدير وغيرها ، (فغلبت على التعصيب) ، فكانت تطلق
على التعصب كما تطلق على السهام المقدرة ، وغلب الفرض لتحديده أو
لأنهم كانوا يقولون في الزمان الأول القول في القريضة كذا ، والعالم بهذا
الفن فرضى ، نسبة الى فريضة ، وفارض وفريض وقراض وفرض -
باسكان الراء - ، ويجوز : فرائضى ، بالنسبة للجمع ، لأن هذا الجمع
صار كالمفرد ، لأنه علم لهذا الفن بالغلبة كاتصارى وانبارى - نسبة الى
الأنبار - وهم قوم من أبناء فارس .

(وجعلت) ، أى هذه الكلمة ، وهى لفظ : فرائض (لقباً لهذا العلم ،
وهو فقه المواريث) ، أى علم الوارث من غيره ، وكَم يرثا اسداً أو نصفاً
أو غيره ، والمواريث جمع ميراث بمعنى المنال الموروث ، وبمعنى الارث ،

(١) سورة التمس : ٨٥ .

(٢) سورة النور : ١ .

(٣) سورة البقرة : ١٩٧ .

وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذى حق من التركة ،
وهى موضوعه لا العدد كما قيل ،

وهو المراد هنا ، ويحتمل الأول عندى ، وهو لغة : البقاء ، والوارث
الباقى ، ومن أسماء الله تعالى : « الوارث » ، أى الباقى بعد فناء خلقه ،
وقال ﷺ : « اللهم متعنى بسمعى وبصرى واجعلهما الوارث منى » (١) ،
أى ابقهما معى صحيحين سالمين الى ان اموت ، وقيل : ازاد بقاءهما وقوتهما
عند الكبر وانحلال القوى النفسانية ، فيكون السمع والبصر وارثى سائر
القوى باقين بعدها ، وفى رواية : « واجعله الوارث منى » ، أى واجعل
الامتاع .

والارث أيضاً انتقال الشئ من قوم الى آخرين ، ومنه سمي الميت
ارثاً لانتقاله بنسب أو سبب ، ويطلق الارث بالمعنى المصدري وبمعنى المال
الموروث ، فهو لغة : الأصل والبقية ، ومنه خبر مسلم : « اثبتوا على
مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم » ، أى أصله وبقية منه ، ومنه
سمى مال الميت ارثاً لأنه بقية من سلف لمن خلف ، ومستحقه وارثاً .

() وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذى حق من التركة ()
يرفع علم عطفاً على فقه ، يعنى أن هذا العلم هو مجموع فقه الموارث وعلم
الحساب الموصل الى ذلك ، (و) التركة (هى موضوعه) ، أى هى الشئ
الذى يستعمل فيه هذا العلم ، ويتحقق فيه من الامكان الى الفعل ، كموضع
يوضع فيه الشئ (لا العدد كما قيل) ، أى كما قال للصورى من الشافعية :

(١) رواه الترمذى .

والارث من جملة ما تعلق بالتركة كما مرّ ، له اركان : . . .

ان موضوعه العدد كالنصف والربع والثلث والثلثين والسدس ونحو ذلك ،
يعد تلك الكسور أعداداً ، أو اعتبر العدد الذى تخرجه منه الفريضة
بلا عول أو بعول .

(والارث من جملة ما تعلق بالتركة كما مر) اذ قال : وهى موضوعه ،
وقوله : من جملة ، خبر قوله الارث ، أو حال منه على القول بجوازه من
المبتدأ ، وقوله : (له اركان) خبر " ثان ، أو خبر : وجملة ما يتعلق
بالتركة : التجهيز والدّين والوصية والارث ، قال أبو اسحاق التلمسانى :

ان امرؤ قد قدّرت منونه كفن ثم أدّيت ديونـه
وبعد ذاك تنفذ الوصية ويقع الميراث فى البقية

والأولى ان يقول : جهز بدل كفن ، لأن التجهيز أعمّ لأنه يشمل ما
احتيج اليه بالمال كارض تشتري ، وماء يشتري ، وما يحفر به ، والجرة
الحفر ونحو ذلك اذا لم يوجد الا بالمال ، وقيل كفن المرأة من مال
زوجها ، وانظر هل لا ينتقل ملك الورثة الى التركة الا بعد التجهيز ، كما
يدل له تجويزهم غسل أحد الزوجين الآخر اذ لو انقطع حكمه بالموت لم
يجز ذلك ، والواجب ثوب واحد ، وزعم قوم ثلاثة وصفة الثوب بحسب
شرف الميت ، واذا أوصى بما فوق الواحد على القول الأول أو بما فوق
الثلاثة على الثانى فمن الثلث .

وذكر فى « فتح القريب المجيب ، بشرح كتاب الترتيب » : ان أكثر
ما يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق :

• • • • •

أحدها : الحق المتعلق بعين التركة ، كحق جنانية متعلق برقبة الميت ،
وكالمزهُون ، فيقدم حق الجنانية والمزهُون على التجهيز خلافاً للحنابلة ، اهـ .
قلت ، يدخل ذلك في الدمين ، قال فلو اجتمع جنانية ورهن قدم المبنى
عليه لانحصار حقه في العين ، وأما المرتهن فحقه متعلق بالذمة أيضاً ، اهـ .

والمذهب أن المرتهن يبيع الرهن ، فإن لم يَفْ فالباقي يحاضر به
الجنانية ، قال : وبكالزكاة المتعلقة بالعين ، ولو قلنا بالأصح أن تعلقها تعلق
التركة للصحة اطلاق التركة على المجموع الذي منه الحق الذي هو الزكاة
الجائز تأديته من محل آخر ، فإذا مات قبل اخراج الزكاة التي وجب في
ماله أداؤها وجب اخراجها من تركته ، وتقدم على التجهيز حتى لو تلف
المال إلا قدر الزكاة تعين تقديمها .

واستظهر «الأذري» أنه لا يقدم المستحقون إلا بحصة الزكاة فقط
من الباقي ، وهو المعتمد ، «فلو تلف المال جميعه تعلقت الزكاة بذمته .
فقضير من الديون المرسله في الذمة ، والمذهب أنه لا تنفذ زكاة عنه إلا أن
أوصى بها أو تبرعوا إلا زكاة الثمار على الشجر فتزكى ولو لم يوص بها .

الثاني : مؤن التجهيز من كفن وحنوط وأجرة وغسل وحمل وكفن
وغير ذلك بالمعروف ، ولا عبرة بأسرافه أو اقتارده في حياته ، ، ويقدم ذلك
على الديون المرسله في الذمة ، ويستثنى الزوجه غير الناشزة والصغيرة التي
لا تجب نفقتها ، فإن كفها على زوجها إذا كان غنياً ولو كانت موسرة
على الأرجح اهـ ؛ والمذهب أن نفقة الزوجه ولو رضية على زوجها ولو

• • • • •

كان لا ينتفع بها ، وكذا لباسها ومؤناتها ، قال : ولو كانت لمة سلمت اليه ليلاً ونهاراً أو رجعية في عدة أو بائناً حاملاً ، ومن لا مال له فمؤونة تجهيزه على من لزمته نفقته في حياته ، وإن لم يكن ففى بيت المال ، والا فعلى المسلمين .

الثالث : الديون المرسلة في الذمة تقدم على الوصية ، وتقدم حقوق الله على الديون الآمية على الزاجح^١ هـ ، ورجح بعضهم تقديم الحقوق الآدمية ، وتقدم الكلام على ذلك في الوصايا ، قال : ويعلق الدين المرسل في الذمة بالتركة ويعلق الرهن بالرهون على الأرجح ، ومع ذلك فلو أدى الوارث قدر التركة انفكت ، ولو بقى من الدين شيء بخلاف نظيره في الرهن ، فلو تعددت الورثة فادى بعضهم بقدر حصته انفك نصيبه بخلاف ما لو وضعها الورثة قبل موته ثم أدى بعضه بقدر نصيبه من الدين حيث لا يملك نصيبه ، والفرق بين مسالتي الرهن وما هنا في المسالتين أن الورثة يخلفون مورثهم وهو لا ينفك شيء من رهنه إلا بتوفية الجميع ، فكذا خليفته ، فإذا الرهن بفعل أشد تعلقاً من الرهن الشرعي ، وهو تعليق الديون بالتركة .

والحاصل أنه إن رهنها الميث قبل موته فعلى الوارث أن يؤدي الجميع ، أو يسلمها للبيع ، وحتى أن الورثة المتعديين ليس لولجد منهم أن يفدى حصته بأقل منها ، ومن قدر حصته في الدين لأن مورثهم كذلك ، وإن لم يرهنها الميث فإن شاء الوارث سلمها للبيع ، وإن شاء فداها بأقل الأمرين من الدين أو قدرها ، والمتعددون لكل منهم أن يفدى حصته بأقل منها ، وقدر حصته من الدين لأنه لا خلاف أن للوارث أمساك عين التركة وقضاء الدين من غيرهما كموروثه ، ولأنه قد يكون فيها له غرض ولا ضرر على الغرماء ، فلو زاد الدين على التركة فطلبها الوارث بالقيمة وطلب

موروث ، ووارث ، وحق يورث ، وشروط ، من جعلتها موت الموروث ،
وحياة الوارث ، والعلم بالجهة ، والمنزلة ،

الغريم بيعها رجاء زيادة راغب اجيب الوارث ، وهل يمنع الدين الارث ؟
اقوال اصحابها لا ، فتنتقل التركة الى ملك الوارث مرهونة ، وقيل : يمنعه
فلا ينتقل الى ملكه ، وقيل : موقوفة ، فان برىء من الديون تبين ان الملك
للورثة والا تبين انهم لم يملكوها وينبى ذلك على الكسب والفوائد .

الرابع : الوصية تقدم على الارث ان كانت لغير وارث بالثلث وما
دونه ، وتتوقف على الاجازة اذا كانت بأكثر او كانت لوارث .

الخامس : الارث وهو آخرها .

وتلك الأركان ميت (موروث ، و) حى (وارث ، وحق) ، أى مال
(يورث ، و) له - أيضاً (شروط) جمع شرط ، وهو ما يلزم من عدمه
العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (من جعلتها موت المورث ،
وحياة الوارث) ، هذان شرطان ، (و) الثالث (العلم بالجهة والمنزلة) ،
ومن جعلتها عدم احاطة الدين بالتركة ، ومنها الحاق الموروث بالأموات
حكماً أو تقديرًا ، والحاق الوارث بالأحياء تحقيقاً أو تقديرًا ، والأولى
الاقتصار على الثلاثة التى ذكرها واسقاط قوله : من جعلتها فيدخل اللاحق
حكماً أو تقديرًا بالموت فى قوله : موت الموروث واللاحق بالأحياء تقديرًا فى
قوله : حياة الوارث ، وأما عدم احاطة الدين بالتركة فيغنى عنه أن الكلام
فى تركة ثورث ، وعبرة « فتح القريب المجيب فى شرح الترتيب » : وأما
شروطه فتلاثة أيضاً :

وموانع ، وهى اختلاف المثل ، فلا يرث مشرك مسلماً أجمعاً كعكسه
عند الأكثر ،

أحدها : تحقق موت الموروث أو الحاقه بالأموات حكماً فى المفقود
الذى حكم القاضى بموته اجتهداً أو الحاقه بالأموات تقديراً فى الجنين الذى
انفصل ميتاً بجناية على أمه توجب الغرة بالنسبة الى ارث الغرة عنه اذ
لا يورث عنه غيرها .

الثانى : تحقق حياة الوارث حياة مستقرة أو الحاقه بالأحياء تقديراً
فى الجنين الذى انفصل حياً حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نطفة .

الثالث : يختص بالقضاء ، العلم بالجهة المقتضية للارث ، وبالدرجة
التي اجتماعها فيها تفصيلاً .

(و) له أيضاً (موانع) جمع مانع ، وهو ما يلزم من وجده العدم ،
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته ؛ فخرج بقولنا : لذاته مقارنة الشرط
للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذى هو شرط لوجود الزكاة مع
النصاب الذى هو سبب للوجوب ، وخرج مقارنته للمانع كالدّين على القول
بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم .

(وهى) ثلاثة : الأول : (اختلاف المثل فلا يرث مشرك مسلماً أجمعاً)
قال رحمه الله : « لا يرث الكافر مسلماً ولا يرث الكافر المسلم » (١) ، رواه أسامة
ابن زيد ، (كعكسه عند الأكثر) وهو مذهبنا ، أى كما لا يرث المسلم الكافر

(١) رواه ابو داود .

• • • • •

عند جمهور العلماء من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلى والتابعين
وفقهاء الأمصار ومالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد للحديث السابق ،
ولحديث : « لا يتوارث أهل ملتين » (١) ، وقال ﷺ : « كل ما يورث
حرام (٢) ، غنيمته » ، وكل مال يغنم فحرام ميراثه » ، رواه تبغورين - رحمه
الله - ولم يسنده ، وهو حجة ؛ وقال معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن
المسيب ومسروق والأوزاعي : لأن نساءهم حلال تزويجها للمسلمين دون أن
تجلب لهم المسلمات ، ولأن دماء المسلمين والمشركين لا تتكافأ ، ويقتل الكافر
بالمسلم ولا يقتل المسلم بالكافر ، قيل : وللاعتنام ، ولقول النبي ﷺ :
« الاسلام يعلو ولا يُعلى عليه » (٣) ، وقال ﷺ : « الاسلام يزيد ولا
ينقص » (٤) ، والمراد بالكافر المشرك ، وأما الكافر بمعنى الفاسق فيرث
• • • • •

والجواب أن ذلك قياس في معرض النص ، لأن حديث : « لا يرث
المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم » نص ، وكذا حديث : « لا يتوارث
أهل ملتين » وهما حديثان صريحان في ذلك ، فقوله : « الاسلام يعلو ولا
يُعلى عليه » وقوله : « الاسلام يزيد ولا ينقص » عامان ، والحديثان
السابقان خاصان ، والعمل بالخاص •

-
- (١) رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي .
(٢) لعل الأصل « حرام » كما في آخر الحديث .
(٣) رواه أبو داود .
(٤) رواه ابن ماجه والبيهقي .

• • • • •

فالإسلام يعلو ولا يعلى عليه في غير الارث ، وكذا يزيد ولا ينقص في غير الميراث ، مثل ان يقال : يزيد بفتح البلاد ولا ينقص بالارتداد ، وأما القياس فمردود بأن العبد ينكح الحرة ولا يرثها ، والمسلم يغنم مال الحرى ولا يرثه ، وبيان النكاح انما هو على التوالد وقضاء الوطر ، والارث على الموالاة والمناصرة ، فافترقا ، لكن لما كان اتصالنا بهم فيه تشريفاً لهم اختص بأهل الكتاب ، وذكر شارح فرائض التلمساني : أن معاذاً ومعاوية قالا انه يرث المسلم الكافر الكتابي ، ولا يرث الكافر المسلم ، ومن ورث رجلاً ثم ظهر أنه مشرك قالت العزابة : انه ينتفى من جميع ذلك ، ويرده لأنه لا يتوارث اهل ملتين ، وقال أبو العباس أحمد بن محمد : يمسك جميع ذلك لأن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه .

وفي « الأثر » : ومن حضره الموت فقال لورثته : أنا يهودى أو مجوسى أو من ملة من ملل الشرك مضرة أن لا يرثوه ، فانهم يرثونه ولا يشتغلون به لأنه لا اضرار ، واختلفوا في حديث : « لا يتوارث اهل ملتين » فقيل : الكفر كله ملة واحدة ، والاسلام ملة ، فكل يهودى ونصرانى وصابىء ومجوسى وجاحد ووثنى يرث الآخر ، وهو الأصح عند الشافعى نصاً منه ، وهو مذهبنا ؛ وبه قال أبو حنيفة .

قال الشافعى : المشركون في تصرفهم واجتماعهم يجمعهم اعظم الأمور وهو الشرك بالله تعالى ، قال الرافعى : يجعل اختلافهم كاختلاف المذاهب في الاسلام لأن الكفار على اختلاف فرقهم كالنفس الواحدة في البطلان ، وفي معاداة المسلمين ، والتعالى عليهم ، ولقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

• • • • •

بعضهم اولياء بعض ﴿١﴾ وقوله تعالى : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (٣) وقوله : ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ ، فأشعرت هذه الآيات ان الكفر كله ملة واحدة ، وقال مالك وأحمد : كل منهم ملة على حدة ، فلا يرث اليهودى او النصرانى او الصابىء او المجوسى او الجاحد او الوثنى الآخر لقوله تعالى : ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا﴾ (٤) ولحديث : ﴿لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ﴾ .

واجيب بان المعنى لكل من دخل دين محمد ﷺ شرعة ومنهاجا ، وبان المراد بالملتين الاسلام والكفر ، بدليل ان فى بعض طرقه : « لا يرث المسلم الكافر » وذلك اذا تحاكموا اليينا ، واذا تحاكموا فيما بينهم لم نردهم الى أحد القولين ، واستدل المالكية على ان كل واحدة ملة على حدة بما مر ، ويقولون تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ (٥) فعطف بعضاً على بعض ، والعطف فى أصله للتغاير ، وقوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى

-
- (١) سورة الانفال : ٧٣ .
 - (٢) سورة الكافرون : ٦ .
 - (٣) سورة البقرة : ١٢٠ .
 - (٤) سورة المائدة : ٤٨ .
 - (٥) سورة الحج : ١٧ .

• • • • •

شيء ^١ ، وقوله تعالى : ^٢ وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او نصارى ^٣ (١) ، ويقول عمر : « لا نرث اهل الملل ولا يرثوننا » وذلك مذهبننا ، وقال او حنيفة والثوري وابن شرعة كما قال الشافعي .

وقول بعض اصحابنا كالشيخ خميس : ولا يرث الكافر المسلم باجماع الامة ، وحكى عبد الوهاب المالكي عن الشافعي انه قال : المسلم يرثه عبده الكافر اذا لم يكن وارث ، ولم يصح ذلك عنه ، واستثنى بعضهم من كون الكافر لا يرثه مسلم ما لو مات كافر عن زوجة حامل فاسلمت . ثم ولدت ، فان الولد يرثها مع حكمنا باسلامه تبعاً لأمه ، واجيب بانه انما ورث حال الحكم بكفره ، والولادة انما هي شرط لتحقيق ارثه ، وذكر الشيخ : ان العلماء اجمعوا فيما وجدت ان الرجل لو اسلم وله اولاد صغار وكبار ان حكم اولاده الصغار كحكمه ، وان حكم الكبار حكم انفسهم وانهم على اديانهم التي اختاروها وزعم بعضهم ان اسلام الأم لا يكون اسلاماً لولدها حكى ذلك عن اهل المدينة ، وزعم اهل العراق انه لا يكون اسلام الجد اب الأب ولا الجدة اسلاماً لولد ولدها ا هـ .

وذلك ان الولد حكمه حكم أبيه في الدين فابن الكافر يرث ابيه الكافر ولو كان مولوداً على الفطرة ، ويتبع أمه في العبودية والحرية ، الا الولد من السرية فانه حر ، والذي في « الديوان » : فان اسلام الجد اب الأب

(١) سورة البقرة : ١١١ .

• • • • •

اسلام لولد الولد ان لم يكن ابوه حيا ، قيل : وكذا الجدة ان لم تكن الام حية والمذهب ان لا تعتبر الام والجدة بل الاب والجد .

وان اسلم المشرك على مال فأدركه قبل ان يقسم فله ميراثه منه ، قال اصحابنا : ما خلا الزوجين فانهما لا يدركان شيئا قسم او لم يقسم ، وذلك ان يموت المسلم فتسلم زوجته الكتابية قبل قسم تركته ، او يموت أحد الزوجين الكافرين فيسلم الآخر او يسلم أحدهما فيموت الآخر لكن عدم الارث في هذا انقطاع العضة ، وقال الشافعية : لا ارث لمن اسلم بعد موت مؤزوه ولو قبل القسم ، وهو قول على وابن المسيب وعطاء وطاوس ومالك واصحابه وابى حنيفة ، وروى عن عمر وعثمان أنه يرث ان أدرك المال قبل ان يقسم ، واجمعوا أنه لا يرث ان اسلم بعد القسم ، وان أدرك بعضا فقليل : له فيه سهمه وقيل : لا ، ووجه قول الشافعي ومن معه أنه ليس من الورثة يوم مات من يرثه لشركه ومال المرتد اذا مات لجماعة المسلمين عند اهل الحجاز ، ولقرباته المسلمين عند اهل العراق ، لأن فيهم سببين : القرابة والاسلام ، وقيل : ماله الذي في دار الاسلام لورثته المسلمين ، والذي في دار الكفر لورثته في دار الكفر .

وفي « شرح الترتيب » : لا يرث المرتد أحدا من المسلمين ولا من الكفار ولا من أهل الدين الذي أنتقل اليه ، ولو امرأة ، خلافا للحنفية ، فانها اذا ارتدت يكون مالها لورثتها مطلقا عندهم ، أي وكذا النكار لأنها عندهم لا تقتل ، ولا فرق بين ما اكتسبه في حال اسلامه او رده خلافا للحنفية اذ قالوا : ما اكتسبه حال اسلامه يكون لورثته المسلمين يوم موته لا يوم رده ، وهل ينزل لحوقه بدار الحرب منزلة موته .

• • • • •

فعند المالكية لا ينزل ذلك منزلة موته ، وعند الحنفية ينزل ؛ قالوا :
ان التحق بدار الحرب وقضى القاضى بموته فكموته فتقسم تركته بين المسلمين
وتعتق أم ولده ومدبره ويحكم بحلول دينه ، فان اسلم رد الورثة ما في
أيديهم ولا يرجع عليهم بما تصرفوا فيه ، ولا يرد عليه مدبره ولا أم ولده
لان القضاء بعقوبتهم نفذ ، وكذا لا يرد ما جعل من دينه حالاً ، فان اقتسموا
بغير حاكم رجع عليهم ، وانما قلنا : لا يرث المرتد ولا يورث لانه كما قال
المتولى : لا موالاة بينه وبين غيره لتركه دين الاسلام ، وعدم تقريره على
ما انتقل اليه ، فلا يأتى ما تعقبه به بما لو ارتد اخوان الى النصرانية مثلاً
لبقاء الموالاة بينهما لانه لا يقران على ما انتقلا اليه .

قال شيخ مشايخنا في « شرح الكفاية » : ولا فرق بين المال والقصاص
وان استوفاه وارثه لولا الردة فيما لو قطع يده مثلاً ثم ارتد لانه لا يستوفيه
ارثاً كما نقله السبكي عن الأصحاب ، وان مات المرتد كان لبنيت المال ماله
فيثا اذا وارث له ، وبه قال ابن عباس رضى الله عنهما وزيد بن ثابت ،
ولا مخالف لهما على انه روى : « انه عليه السلام بعث قرّة الى رجل عرس بامرأة
أبيه فأمر بضرب عنقه وتخمس ماله » (١) ونقل الرافعى عن مالك انه قال :
اذا ارتد في مرض موته فاتهم بأن قصده منع الورثة من المال ورثوه .

قال الشيخ : وما عرضت هذا التعليل على مالكي الا وانكره ، وزعموا
ان مالكا لم يقل ذلك ، ولا نقله عنه أحد في المذهب ، ثم قال : ولم ينفرد

(١) رواه ابن حبان .

• • • • •

الرافعى بنقله عن مالك ، فقد قال ابن اللبان في « الايجاز » ، وعن ابن وهب : سمعت مالكا في الذي يرتد عند الموت انه لا يرثه ورثته المسلمون الا ان يكون اتهم انه اراد ان يمنعه ميراثهم ، فان اتهم بذلك كان ماله لورثته المسلمين ، وترثه امراته انقضت عدتها أم لا فجعل رده كطلاقه فراراً ، ونقله الوانى في الكافي عن ابن وهب عن مالك .

وقال الخبرى في « التلخيص » : وانفرد مالك في الزنديق والذي يرتد عنه موته اذا اتهم فجعل مالهما للورثة ، قال الشيخ : ولم ينفرد الاجباء بانكار ذلك عن مالك ، فقد حكى عبد الله البسطى في « شرح الحوفى » عن « المدونة » : ان المريض اذا ارتد لم ترثه زوجته ، ثم قال : ولا يتهم احد في مثل هذا ، واما ما حكاه شارح الحوفى عن المدونة ، فلا يصح الاستدلال به لانه ربما يفرق بين الزوجة وبقية الورثة بانه يمكن السعى في حرمانها بالطلاق فبعدت التهمة بالردة لفحشها مع امكان غيرها في قصده ، وان منعه الشرع ولا كذلك الاقارب لانه ربما عاندهم فلم يجد لهم طريقاً الا كذلك فمنعه الشرع ايضاً ، وورثهم كما منعه في الزوجة في الطلاق ، والله اعلم .

والزنديق كالمترد خلافاً لمالك ، ومثله الكافر الاصلى اذا لم يخلف وارثاً او خلف ذا فرض لا يستغرق كبت ، فان تركته او باقياها لبیت المال فيئاً ، ولا يشترط انتظامه اذ لا يشترط ذلك في الفء ، فلو خلف بنتاً فالنصف لها والباقي لبیت المال ، او خلف عمة مثلاً فالمال لبیت المال ولا شيء لها ، ولا أشك في ذلك وان توقّف فيه بعض العصريين وادعى ان البنت تأخذ الباقي رداً وان العمة مثلاً تأخذ الجميع اذا كان بيت المال غير منتظم واعتل باننا لم نجد احداً خصّ الرد بالمسلمين كما قاله شيخ

• • • • •

مشايخنا واستظهره ، وجوابه ما قدمته ، وان نقل الشيخ بحثاً عن بعض المتأخرين في ذلك حيث قال : هل يجرى الرد وتوريث ذوى الأرحام في الذمة ، قال بعض المتأخرين : يشبه بناؤه على أنه يصرف لذوى الأرحام ارثاً او مصلحة ، ان قلنا مصلحة لم يأت في الكفار ، وان قلنا ارثاً صرف اليهم كالمسلمين ، ثم قال : وفيه نظر .

ووجه البناء المذكور انما يأتى حيث صرف لذوى الأرحام في المسلمين والصرف لذوى الأرحام مرتبته متأخرة عن بيت المال ، وبيت المال هل يشترط في ارثه الانتظام ام لا ؟ قولان ، وذلك هنا فـىء والفـىء لم يقل فيه أحد باشتراط الانتظام فلا يأتى البناء المذكور والزنديقي هو من أظهر الاسلام واسر ديناً من أديان الشرك .

قال مالك : ماله لورثته المسلمين لأنهم كانوا على عهد رسول الله ﷺ يرثهم المسلم ويرثونه ، وذلك بناء على مذهبهم ان المنافقين في القرآن هم من أسر شركاً ، وذلك رواه عن مالك اصبيغ ومحمد بن سلمة وغير واحد من أصحابه وروى عنه ابن نافع : ان ماله لجماعة المسلمين ، وقال به اشهب وابن الماجشون والمغيرة وابن المواز وسحنون ، وقال بن القاسم : ان اعترف بالزندقة وتاب منها حين شهد عليه وقتل فميراثه لجماعة المسلمين ، وان لم يقر حتى مات أو قتل ورثه ورثته ، والمذهب اذا صح زندقة أحد فلا يرثه مسلم ولا يرث مسلماً ، وان تاب ورث مسلماً او ورثه مسلم ، وان تمادى فلا يرثه مسلم ولا يرث مسلماً ، ومن سب نبياً أو ملكاً قتل ولا يرثه مسلم على حد ما مر في المرتد ، فان هذا مرتد ، وقيل : ماله هو لجماعة المسلمين ، وقيل : ان استتر فلورثته المسلمين ، وان

أظهر فلجماعة المسلمين ، وان سب معاهد النبي ﷺ فماله للمسلمين على
جهة الفى لنقض العهد لا جهة الميراث ، ومن سب من لم يتفق على نبوعته
كالخضر ولقمان نكل نكالا شديداً ، ولا يُقتل ، وان لم يعرف وارث ليهودى
فميراثه للمصلين من اليهود ، وان أجبر مجوس على الاسلام توارثوا ما
تناسلوا فيه وليس اجبارهم بمانع من ارثهم ، وان زال الاجبار وداموا
على الاسلام لم يتوارثوا لاختلاف الملة ، ومن رجع بعد الجبر وبعد زواله
فهو مرتد اذا دام على الاسلام بعد زوال الاجبار ، واذا مات يهودى على
ابن مسلم وطفل ورثه الطفل ولا يجبره جدّه على الاسلام ، وقال
أبو العباس : يجبره عليه .

وسال يحيى بن زكريا أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر : من يأكل
مال المرتد ؟ قال : اولاده ، قال : كيف يقسمونه ؟ قال : للذكر مثل حظ
الانثيين ، قال : افهو الميراث ؟ فوكزه حتى كاد يقع فى عين ماء كانوا
بقربها ، قال له اسحاق : هو استحقاق لا ميراث ، تب الى الله ، قال :
اشتغل يشغلك يا فارغ ، قال أبو اسحاق التلمسانى :

فليس بين كافر ومسلم ارث سوى بالرق فافهم واعلم

أجل ولا ميراث بين ملتين وان يكن هذا وهذا كافرين

وكل مرتد فما من مطمع له ولا لوازيه فاسمع

وكل من اسر ديناً واستتر من عابد شمساً ونجماً وحجر

وكان للاسلام فيه شمه فماله ترثه ورثته

والرقية ،

ولا يرث المسلم الكافر ولو بالولاء ، وقال أحد : له ولاؤه ، وقال
الأندلسي الغرناطي العاصمي :

والكفر والرق لا يرث منعا وان هما بعد الممات ارتفعا
ومثل ذاك الحكم في المرتد

(و) المانع الثاني (الرقية) هي لغة : العبودية ، وشرا : عجز
حكمي يقوم بسبب الكفر ، فلا توارث بين حرّ ورقيق : ولو مدبراً أو معلقاً
عتقه بصفة أو موصى بعتقه أو أم ، ولو عتق قبل القسمة ، لأنه لو ورث
شيئاً للملك السيد وهو أجنبي عن الميت ، ولا مال له يورث منه ، والمال
لسيده بالملك لا بالارث ، والمكاتب عندنا حرّ ولو لم يقض ما عليه ، وقال
الشافعي وأحمد : لا يرث ولا يورث .

وقال مالك وأبو حنيفة : إذا مات المكاتب قبل أداء الكتابة وترك
مالاً تؤدي منه كتابته أو ما بقي منها وما فضل لورثته مطلقاً عند أبي
حنيفة ولمن كان معه في الكتابة ممن يعتق على الحر إذا ملكه ، ومن ولد له
في الكتابة دون ورثته الأحرار عند مالك ، أما إذا مات للمكاتب موروث
قبل عتقه فلا يرثه بحال عندهما موافقة للشافعي وأحمد . وأما المبيع
فقال زيد بن ثابت وأهل المدينة ومالك وأبو حنيفة والشافعي في القديم :
لا يرث ولا يورث ولا يحجب ، وفيما ملكه في القديم قولان : أحدهما :
لمالك بعضه وهو مذهب المالكية ، والثاني : لبيت المال .

• • • • •

وقال ابن عباس وجابر بن زيد والحسن والنخعي والشعبي والثوري
وابو يوسف ومحمد وزفر : المبعوض كالحر في جميع احكامه فيرث ويورث
ويحجب . وقال عليّ وابن مسعود وعثمان والليثي والمزني واحمد : لكل
بعضيه حكمه فيرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية . وقال طاوس
وعمر بن دينار وأبو ثور : لا يرث ولا يحجب ويورث عنه ما ملكه ببعضه
الحر ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وفيما يورث منه في الجديد قولان :
أحدهما : انه جميع ما ملكه ببعضه الحر وهو المعتمد ، والثاني : انه بين
ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية ، ا هـ .

والمذهب ما قاله ابن عباس وجابر وهو أن المبعوض حرّ بجميعه ،
ومعنى قوله كالحرّ انه كغيره من الأحرار ، قال عن البلقيني : ليس لنا
صورة يورث فيها الرقيق مع رق جميعه الا هذه وهى ما لو جنى على ذمى
جناية تسرى الى النفس ثم التحق بدار الحرب فاسترقّ ومات رقيقاً بسرّاية
تلك الجناية فان ديت له لورثته على الراجح ، وقيل : مقدار الجزء الحرّ
المبعوض لبيت المال والباقي لسيدّه ، وان مات المكاتب قبل الاداء ادى
ما عليه من ماله نجومّاً على أحد ما عقدت المكاتبه ، وان لم يكن له مال
فلا شيء على اولاده ، وقالت المالكية : يؤدى اولاده الكبار نجومه ، وان
كانوا صغاراً وتنقص النجوم قبل قدرتهم على السعى فانهم يرقون وان
بعد أمد النجوم بحيث يقدرون على السعى قبل مجيئها فانهم يؤدون
كالكبار ، وان كان له مال يفى بها اخذه السيد حالاً ، وما بقى يجرى
كما تقدم ومال من اعتق لأجل والمدبر وام الولد اذا ماتوا قبل ان يخرجوا
أحراراً لسيدهم ، قال ابو اسحاق التلمساني :

• • • • •

وكلّ من للرقّ فيه شعبه فما له في الوارثين نسبه
مكاتب مدبّر أم ولد كلّ سواء حكمه قد اطرّد
ومعتق لأجمل أو بعضه يسقط بين الوارثين فرضه
من خصّهم من ذى الفنون فن سيّان في ذاك هم والفن
وليس فيهم مدخل لوارث فكن عن العلوم خير باحث
الا اذا دخل في كتابته ولده فهم على مثابته

اي اولاده الموجودون حال الكتابة ، وان عتق العبد قبل القسمة فله
سهمه في الباقي فقط ما خلا الزوجين فلا يرثان ، ولو عتق الوارث قبل
القسمة ، وقيل : لا يرث العبد الا ان اعتق قبل موت الموروث ، وان ترك
الميت اباً مملوكاً وجداً حراً ورثه الجد ، وكذا سائر القرابة .

ومذهب على وابن المسيب وعطاء وطاوس ومالك واصحابه والشافعي
وابن حنيفة : انه لا يرث الا ان اعتق قبل الموت لوجوب الميراث لأهله
وقت الموت لا وقت القسمة خلافاً لجماعة ، فانهم قالوا بالارث ان اعتق قبل
القسمة اقتداءً وبما روى عن عمر وعثمان ، وان اشرك الوارث بعد موت
الموروث وقبل القسمة فلا ارث له ، وقيل : يرث ، وان استرق فلا ارث له ،
وقيل : يرث ويملك ما ورث ، وقيل : يملكه سيده مثل ان يحارب معاهد
بعد موت موروثه فيسترق .

والقتل وان بخطا ،

(و) المانع الثالث (القتل) ولو اوقع الضرب او موجب الموت قبل ان يكون وارثا ومات بعد كونه وارثا مثل ان تجرح رجلاً فتتزوج فيموت بجرحها (وان بخطا) ، فلا يرث القاتل قتيله ولو خطا لا من الدية ولا من التركة خلافاً لأهل المدينة مالك وأصحابه من توريثهم القاتل من تركة قتيله خطا لا من ديته ، سواء أعطاها هو أو العاقلة أو غيرها لا من قتيله عمداً ولا شكاً ، قال العاصمي :

ومطلقاً يمنع قتل العمد

وان يكن بخطا فمن دية وحالة الشك بمنع مغنيه

أي وان يكن القتل بخطا يمنع من الارث من الدية ، وقال أبو إسحاق التلمساني :

وقاتل العمد فلا ميراث له في كل من قطره وجدله

لا من جميع ما عليه اشتملت تركة أو دية ان قبلت

وكل من قتل موروثا خطا فارثه من ماله ان قسطا

ولم ينسل في الدية اقتناء ويرثان معاً الولاء

ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وسفيان وغيرهم كمذهبن لا يرث اخطا أو تعمداً صبياً أو مجنوناً أو عاقلاً بالغاً إلا أبا حنيفة فإنه قال : ان كان القاتل صبياً أو مجنوناً فإنهما يرثان لارتفاع التكليف عنهما وعمدهما كالخطا .

• • • • •

وفي « التاج » : ان كان القاتل معتوها ورثه لأن سببه في الأحكام كالعاقل . [قال] أبو عبد الله : ان كان القاتل صبياً لا يعقل ورث لا ان عقل الصلاة استحساناً اذا تعمّد القتل ، وفي القياس انه يرث ، كما أن قتله خطأ ، وقال الفضل ووائل ومحبوب : ان الصبي لا يرث قتيله لعموم الرواية ، ومعنى قطره طعنه والقاء على قطره ، أي جنبه ، ومعنى جدله القاء على الجدالة وهي الأرض .

وفي « نوازل نفوسة » : من جرّح امرأة أو جرحته ثم تزوجته فمات أو ماتت فقيل : يتوارثان ، لأن الجرح قبل التزوج ، وقيل : لا يرث الجرح الجريح ، وكذا من جرح أباه أو أخاه أو ابنه وهو مشرك محارب أو جرحه واحد منهم وهم محاربون ثم أسلم أو أسلموا أو مات أو ماتوا ، وفي لفظ عن موسى بن عامر ما نصه : وذكر مسألة نزلت : طفل جعل عظماً في طرف القصة فضرب به والده فقتله ، فجعلوا له ان لا يرثه ، وفي امرأة جرحت رجلاً ثم فرض له جرحه فتزوّجها فمات به فلا ترثه ، وان قتلت طفلة أو مجنونة زوجها فلا ترثه ولا تبطل صداقها ، وان قتلت زوجته البالغة العاقلة خطأ لم ترثه ويرث القاتل عمداً أو القاتل خطأ ولاء عبد قتيلهما لأن الولاء كالنسب لا يسقط بالقتل ، ولا ارث لمن له مدخل في القتل ولو بحق كقصاص وقتل باغ وفي جهاد ، ولو جاز استيفاءه له كامام وجلاد بأمره ، وان بلا ضمان كقتل المرتد ، ولو قصد مصلحة كضرب الأب وزوج للتأديب وكسقى الأب الدواء لبراء الجرح ولو قتله باكره ، أو شهد بما يوجب قصاصاً أو حدّاً كجلد وقطع وتعزير وأدى ذلك الى موته أو زكّى شاهداً بذلك أو حفر حيث لا يجوز له أو وضع حجراً مثلاً كذلك فمات به موروثه ، وقيل : ان هذين برثنان .

• • • • •

وعنه عليه السلام : « ليس للقاتل من الميراث شيء » ، والمعنى فيه خوف الاستعجال في بعض الصور والحق به بعضها طرداً للباب ، وأما خبر « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١) و « رفع القلم عن الثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ » (٢) ، فمعناه رفع اثم ذلك ، ولا تعلق به للضمان والارث ولا ارث لمن قضى بقتله أو أفتى به في المعين ، وقيل : يرث المفتي لأنه مخبر بالحكم الشرعي . ويرث الزوج زوجته الميتة باحباله لأنه لا يتصور قتلها باحباله وروى عن أبي حنيفة أن كل قتل تجب به الكفارة يحرم به الميراث وما لا فلا إلا قتل العمد فلا ميراث ولو لم تجب به الكفارة لأن فيه القصاص لا الكفارة وإن عفا عنه أو أعطى الدية لزمته الكفارة وهو التحرير أو الصوم فظاهره أنه يرث حينئذ وقال : القتل بالسبب لا يقتضي الحرمان إلا إذا ركب دابة فرفست موروته .

وقال أحمد : كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة يحرم به الميراث وما لا فلا ، واجمعوا أن السقط لا يرث إلا أن خرج حياً وأن حياته تعلم بالصراخ أو بالحركة ، ومنها خروج النفس ، ومنها حركة عرق تحت كعب ، قال أيوب بن اسماعيل - رحمه الله - في الجنين إذا ولد ولم يصرخ وتحرك بعض أعضائه : أنه يرث بذلك ويورث وإن قابلتها اثنتان فقالت

(١) متفق عليه .

(٢) متفق عليه .

• • • • •

احداهما : ولدته ميتاً ، وقالت الأخرى : ولدته حياً ، فالأصل الموت لأنه لم تتقدم له حياة في الخارج وانما الأصل الحياة لمن ثبتت له ، وان ولدته حياً ومات هو وامه فقالت احداهما : مات قبلها ، وقالت الأخرى : بعدها ، ففي « نوازل نفوسة » : القول قول من قالت مات بعدها ، واجمعوا ان الميت اذا خلف زوجة حاملاً وأولاداً ثم مات أحد الأولاد قبل أن يولد الذي في البطن ثم ولد أنه يرث أباه وإخاه ، والله اعلم .

وفي « التاج » : لا يرث القاتل قتيله ولو خطأ الا ان قتله بحق أو شهد عليه به فانه يرثه ، وكذا المعلم اذا أمره رجل أن يضرب ولده أدباً فمات من ضربه فانه يرثه ، وان وضع في الطريق جذعاً أو حفر فيها بئراً فمات بذلك ورثه وانما يزيل ارثه فعل يده اذا ضربه أو أمر من يضربه ، وكذا ما أشبه ذلك ، وقيل : لا يرثه لأن القتل من سببه ، قال أبو سعيد : المختار ان القاتل خطأ لا يرث قتيله ، وان شهدا على رجل بقتل العمد فقتل ثم قالا : زورنا فلا ارث لهما ، وان قالا : ظننا أو شُبّه علينا فقيل : يرثانه ، وقيل : لا ، والأمر بالقتل لا يرث لأن الأمر قاتل ، وقيل : يرث الا ان كان له سلطان على المأمور ، وان قطع رأس ميت يرثه فقد أبطل ارثه وعليه الدية ، وقيل : يرثه وعليه الدية ، ولا يرث منها .

وزاد بعضهم مانعاً رابعاً وهو الردة وأدخلها بغضهم في الكفر ومانعاً خامساً وهو الاختلاف بالحرابة والذمة فلا توارث بين حربى وذمى عند الشافعية وأبى حنيفة لقطع المتاصرة بينهما ، وقال مالك وأحمد : يتوارثان ،

• • • • •

وهل المعاهد والمستامن كالذمي أو كالحربي وجهان ، أرجحهما كالذمي فلا توارث بين واحد منهما وبين الحربي ، ويرثان الذمي ويرثهما لعصمتهما كالذمي ، والثاني أنهما كالحربي وبه قال أبو حنيفة لأنهما لم يشترطا ارثاً وليس اختلاف الدار بمانع عند الشافعية بين الحربيين ، فيرث الحربي الرومي من الحربي الهندي خلافاً لأبي حنيفة ، ومانعاً سادساً وهو الدور الحكمي وهو أن يلزم من ثبوت الشيء فيه فهو يدور على نفسه بالبطلان ويقع في الفقه كثيراً قيل مثل أن يقول لأمته أن صليت صلاة صحيحة فانت حرة فانها تعتق وإن صلت مقتصرة على ستر ما بين السرة والركبة ويبطل الدور لتشوف الشارع ﷺ إلى العتق وهو هنا أن يلزم من التوريث عدمه . وخرج بالحكم الكوني فهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمعنى توقف كل منهما على كون الآخر وهو المذكور في المنطق وأصول الفقه وعلم الكلام ، وخرج به الحسابي أيضاً وهو كالكون لكن بمعنى توقف العلم بكل منهما على العلم بالآخر .

وحاصله أن ييسر العلم علينا طريق العلم بمقدارين لكن انما يكون حيث يجعل كل من المقدارين دليلاً على الآخر فلا يمتنع أن يعلم أحدهما بسبب الآخر كطريق النسبة أو الجبر والمقابلة وحينئذ فلا دور في الحقيقة بل يساوى النظر إذ الحقيقي يتعذر العلم بمجهوله فمن الدور الحكمي أن يقر وارث حائز في ظاهر الحال بمن يحجبه حرماناً فيثبت نسبه ولا يرث كما إذا أقر أخ مثلاً حائز بابن للميت فيثبت نسب الابن المقر به ولا يرث لأنه لو ورث لحجب الأخ فلا يقبل إقراره ، وإذا لم يقبل إقراره لم يثبت الارث فاثبات الارث يؤدي إلى نفيه وما أدى اثباته إلى نفيه انتفى من أصله ، وهذا هو الصحيح عند الشافعية ، وقيل يرث أيضاً كما يثبت النسب

ووجه بعضهم البطلان بتعذر اجازته لكل أو بعضه لتوقعها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليهما فيتوقف كل من اجازته وارثه على الآخر فيمتنع ارثه والله اعلم ، وزيد مانع سابع وهو الملاعنة وليس كذلك فان عدم الارث فيها لعدم ثبوت النسب وينقطع به الارث بين الملاعن والولد وكل من يدلى بالملاعن وليست عصابة أم عصابة أب عند الشافعية حية كانت أو ميتة خلافاً لأحمد وتواما اللعان ليسا شقيقين كتوامى الزنا عند أحمد وعامة أهل العراق قال مالك : شقيقان لا تواما الزنا لأن الأبوة في اللعان ليست بساقطة الاعتبار من كل وجه بدليل أنه لو استلحقهما في اللعان لحقاه باتفاق وإذا اكذب نفسه الزانى ثبت التوارث بينه وبين الولد أو عصبته ولو كان الولد ميتاً حين تكذيبه بنفسه ولو قسمت تركته نقضت القسمة قال العاصمي :

• • • • •

وابن اللعان ارثه من امه
وتواماه ها هنا قد بعدا
ولا ينها السدس منه سهمه
هما شقيقان والارث ابدا

وقال ابو اسحق التلمساني :

وان تلاعن امرأ زوجته
فما لمن تلده من مورث
وتواماها فاعلمن شقيقان
اذ كان من نسبه نفيهما
وتواما البغي للام فقط
وانخرمت عن ملكها عصمته
في زوجها الملاعن المورث
للاب والام معا حقيقان
لم ينف من ابوة بينهما
اخوة بينهما ولا شطط

وزعم الداوودي والأصيلي أن توامى البغي يتوارثان بأنهما شقيقان
ان 'علم أبوهما تحقيقاً ، واختلف في امرأة غصبت فوطئها الغاصب وحملت
توأمين فقيل : شقيقان ، وقيل لأم ، قال ابو اسحاق التلمساني :

وفيهما قولان في المغتصبة نلت من الله علو المرتبة

والله اعلم .

وينقطع التوارث أيضاً بين الزوج الملاعن وبين الولد الذي لاعن امه
عليه لانتفاء الولد عن الزوج ، قال ابو اسحق الحضرمي : كل من ولد على
فراشه فهو يلحق به الا في خمس خصال :

احداها : ان يولد لأقل من ستة أشهر من يوم عقد النكاح .

• • • • •

الثانى : ان يكون أحدهما أو كلاهما لم يبلغ من السن ما يجوز أن يلد فيه من جهة الصغرا ه ، وهذا فى المرأة مشكل لأنه لا تلد الا وقد بلغت السن والا فلا تلد قال :

• الثالث : ان يكون الزوج محبوب الذكر والأنثيين •

الرابع : ان يظهر بها حمل وقد دخل بها فيجحد الزوج الحمل وتقر المرأة أنه من زنا أو اكراه فتجلد وينفى الولد عنه ، وقيل : لا ينفى ان دخل بها •

الخامس : ان تكون غير مدخول بها فيظهر حمل بها ويجحد الزوج فيلاعنها وينفى الولد عنه ا ه ، ويبقى التوارث بين ذلك الولد الملاحن عليه وبين أمه فتزث منه الثلث أو السدس ان كان ما يحجبه ولاخيه لأمه السدس أو الثلث ان كانوا اخوين فصاعداً وما بقى فلعصبة أمه وهو قول أبى عبيدة مسلم - رحمه الله - •

وزيد مانع" ثامن وهو استبهاام تاريخ الموت وليس بمانع بل عدم الارث فيه فلقد شرط وهو تأخير حياة الوارث عن موت الموروث ، ولذلك عقدوا باباً للغرقى والهدمى ونحوهم ، فان علم عين السابق ولم ينس ورثه الأحق ، وان نسى وقف الى التبيين أو الصلح ، وجاز الصلح للضرورة والا فلا صلح فى الارث ، وان علم موتها معاً ، قيل : فلا توارث اجماعاً •

قلت : ليس كذلك بل هو كباقي الصور وهو ان لا يعلم أماتا معاً أو بترتيب أو يعلم الترتيب ولا يعلم السابق ، فقل لا ارث ، وقيل يتوارثان فى غير ما ورث كل منهما من الآخر ، وبه قال أحمد ، ويأتى ذلك ان شاء الله تعالى •

• • • • •

وزيد مانع تاسع يمنع في الحال ولا يمنع في المال وهو كون الانسان مفقوداً أو غائباً أو خنثى مشكلاً ينتظر بيانه أو حاملاً ، وكون الانسان متزوجاً في مرض مخوف ذكراً أو انثى أو مطلقاً فيه لثلا يجلب غير وارث أو يدفع وارثاً ، والمذهب أن نكاح المريض صحيح ، ويكون به الارث ، وطلاقه لا يمنع الارث اذا اتهم ، وروى عن مالك اثبات نكاح المريض المخوف ، والمشهور عنه المنع ، وجاء في الحديث عنه عليه السلام : « النهى عن ادخال وارث وارث واخراج وارث » وانما اجزنا نكاح المريض للأمر بالتزوج والنهي عن العزبة والموت عليها ليكلى أحد الزوجين الآخر ، قال أبو اسحاق التلمساني :

فصل وقد يمنعه النكاح في مرض اذا ذاك لا يُباح
كلاهما في منعه سيّان فلا تورث واحداً من ثان

يعنى بكليهما الرجل والمرأة ، واما المرض الخفيف فلا يمنع من التزوج ومن منعه في المخوف أن عثر عليه قبل الدخول فسخ ، ولا صداق ، وان دخل فسخ واخذت صداقها من ثلثه ، وان صحّ اخذته كاملاً ، وقيل منعه في المرض المخوف غير معلل ، فعلى التعليل يجلب وارث يجوز ان يتزوج كتابية لأنها لا ترثه ، وكذا الأمة وعلى أنه غير معلل لا يتزوجهما واذا وقع فلا ارث ، واذا طلق في المرض ورثته ولو بعد انقضاء عدتها او بعد تزوجها وطول المدة كما مرّ في النكاح وهو قول عمر وعثمان ومالك واهل المدينة ، وطلق عبد الرحمن بن عوف زوجته وهو مريض ومات من مرضه ففضى لها عثمان بالارث ، واهل العراق حكموا لها بالارث ما لم

• • • • •

تنقض عدتها ، وقال ابن أبى ليلي : تترث ما لم تتزوج ، وروى عن عبد الرحمن وغيره أنها لا تترثه وذلك في الطلاق البائن ، وأما الرجعي فتترث فيه ما لم تنقض عدتها ، وإذا انقضت فكالبائن ، وإذا لم يتهم كما لو طلقها لطلبها أو علّق طلاقها على شيء ووقع في المرض فانها لا تترثه ان بانت ولو في العدة .

ويلغز أى امرأة ورثت أربعة أزواج فصاعداً في شهر واحد وهى من تتزوج رجالاً مرضى قبل الدخول ويموتون عنها ، قال أبو اسحاق التلمسانى :

وان يطلق امرؤ مريض	زوجته فارثها مفروض
ترثه وان مضت عدتها	ونكحت وبعدت مدتها
هذا اذا مات وهو ما أفاق	من مرض قارنه ذاك الطلاق

ومن طلق مريضة وهو صحيح لم يرثها ان ماتت بعد العدة أو كان بائناً اذ لا يتهم لأنه أوقع الطلاق بنفسه ، وان مات لم تترثه أيضاً ، قال أبو اسحاق :

فان يكن أبانها عليه	فامنع في ميراثها دخوله
اذ كان ما بيده قد اسقطه	فاجكم بذا رضيه أو سخطه

وقال في انتظار العمل :

وهكذا الاشكال في الحدوث	أو الذكورة أو التناثيث
حتى الى الوضع كذا المعروف	كالحمل فالمال به موقوف

ومن لا يرث لا يجب الا القاتل ،

يعنى انه يوقف المال كله حتى يتبين انها غير حامل او تلد ويتبين كم ولدت وما ولدت ، وما خيف فساد بيع ووقف ثمنه ولا ارث بالشك اذ لا يدري افيها جنين او انتفاخ وهل تلد حيا او ميتا ذكرا او انثى ام خنثى واحدا او اثنين او فوق ذلك ، وقال العاصمى ايضا :

ويوقف القسم مع الحمل الى ان يستهل صارخا فيعملا

وهذا مشهور مالك وهو الأصل ، وقيل : يوقف اقصى ما يقدر من الحمل وذلك ميراث اربعة ذكور وهو غاية ما يقع الا نادرا شاذا فقد يقع اكثر كاربعة ، وبه قال اشهب ، قال ابن شعبان : ولدت ام ولد ابى اسماعيل اربعة ذكور : محمدا وعمر وعليا واسماعيل ، عاش محمد وعمر وعلى ثمانين سنة ، وقال ابو حنيفة وصاحبا : محمد وابو يوسف ، والليث بقول اشهب ، وخكى عن الشافعى الا انهم اختلفوا فقيل : يوقف ميراث ذكر ، وقال بعضهم : ميراث ذكرين ، وقال بعضهم : ميراث ابنتين ، والله اعلم ،

قال بعضهم : الموانع ستة : الرق ، والقتل ، والكفر ، والردة ، والحراية ، والدور الحكمى ، وما زاد عليهن فتسميته مانعا تساهل ، وردّها بعضهم الى اربعة : الرق ، والقتل ، واختلاف الدين ، والدور الحكمى ، والاولى ثلاثة باسقاط الدور .

(ومن لا يرث) اصلا (لا يحجب) غيره (الا القاتل) ولو خطا ، وخرج بقولنا اصلا من اصله ان يرث وحجبه غيره كاخ او اخت للاب مع

• • • • •

الشقيق ، فالأم تحجب الى السدس بالابوى مع الشقيق مع ان الابوى لا يرث لوجود الشقيق ، وكذا الاخوة او الاخوات مع الأب او الجد فان امهم تحجب بهم الى السدس ولا يرثون لوجود الأب او الجد فحجبوا غيرهم ولم يرثوا ، وقد ذكر الشيخ عامر - رحمه الله - في الوصايا : ان من لا يرث ، اى أصلاً لا يحجب ، وذكر ان الحمل لا يحجب الأم اذا كان اخاً وفي الخارج آخر اه ، قال أبو اسحاق :

وكل ممنوع من الميراث	من جملة الذكور والاناث
فليس في فريضة بحاجب	بل عد منهم حاضر كغائب
واستثن منهم اخوة للميت قط	فينقلون امهم لما فرط
وفيهم في الفرض امر عجب	لأنهم قد حجبوا وحجبوا

بخلاف من لا يرث أصلاً وهو المشرك ، والمملوك والقاتل لا يرثان فلا يحجبان ، فمن قتل أباه حجب زوج أبيه كانت أمه له أو غير أمه الى الثمن ، وحجب أم أبيه الى السدس اذا ورثت ، ومن قتل أخاه وكان له اخ او اخت فللام السدس ، ومن ترك ولداً مشركاً او مملوكاً فلزوجه الربع ولأمه الثلث ، وان ترك اخوين مشركين او مملوكين او أحدهما مشرك فلأمه الثلث ، وان خلفت ولداً مشركاً او مملوكاً ورث زوجها النصف ، وقال جمهور الأمة : كل من لا يرث لا يحجب ، سواء كان مشركاً او مملوكاً او قاتلاً ، وقال ابن مسعود - رضى الله عنه - : ان المشرك والمملوك والقاتل لا يرثون ولكن يحجبون غيرهم ، والحجب في تلك المسائل حجب نقصان ،

• • • • •

روى عن ابن مسعود وداود انهما يحجبان بالكفر والقاتل والعبد حجب
نقص ، روى ذلك عن الحسن البصرى وابن جرير فى القاتل خاصة ، وحجة
الجمهور قياس حجب النقص على حجب الحرمان .

وروى الشعبى عن ابن مسعود انه اسقط بالابن النصرانى اولاد الأم ،
وروى عنه انه اسقط جميع الاخوات بالولد المشرك والعبد ، وروى عنه
النخعى انه اسقط الأخت من الابوين بالولد المملوك والقاتل والكافر ، ولم
يسقط بهم ولد الأم ، وروى عنه انه اسقط الجدّة بالأم المملوكة ، وزعم
الوانى من الشافعية وغيره ان تلك الروايات لم تصح عنه ، والله اعلم .

وللارث فى الجاهلية واول الاسلام اربعة اسباب :

الاول : المحالفة ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١) .
الآية ، ونصيب المحالفة السدس ، يقول الرجل للرجل : دى دمك وحرى
حريك وسلمى سلمك ، أى صلحى هلكك ، ويقول أيضاً : هدى هدمك
وسلمى سلمك وحرى حريك ، ترثنى وارثك ، وتنصرنى وانصرك ،
وتعقل عنى واعقل عنك ، وربما زيد فى ذلك : وثارى ثارك وتعطلب بى
واطلب بك ، وثبوتة فى اول الاسلام هو ما عليه أصحابنا وابن أبى ليلى
ومالك والشافعى وأحمد فى أشهر الروايتين عنه ، وقال كثير من أهل طبرية
انه لم يثبت فى الاسلام أصلاً ، وعلى الأول نسخ ، وقال أبو حنيفة :
لم ينسخ ، وهو رواية عن أحمد ، ويشترط أن يكون مجهول النسب ولا ولاء

(١) سورة النساء : ٢٣ .

عليه لأحد فيقدم على ذوى الردّ وذوى الأرحام والمخالفة المعاهدة على
الشيء بتأكيد ولو بقسم .

الثانى : الهجرة ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا ﴾ (١)
الآية ، كان المهاجرون والأنصار يتوارثون بالهجرة والنصرة ، فمن لم يهاجر
لم يرثه من هاجر ولم يرث من هاجر ، ومن ذلك أنه ﷺ : « أخى بين
أبى بكر وخارجة بعد الهجرة وبين أبى عبيدة وسعد بن معاذ » .

الثالث : الرجولية ، كان اهل الجاهلية لا يورثون النساء والصغار
ولا يورثون الا من يقاتل ، ويحوز الغنيمة ، ومات عبد الرحمن بن ثابت
أخو حسان واسمه أوس وترك امرأة يقال لها أم كجة وخمس أخوات ،
فأخذ الورثة ماله فشكت الى رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى : ﴿ يوصيكم
الله ﴾ (٢) . الآية ، ثم نسخ الميراث بالهجرة والمخالفة بعد فتح مكة
بقوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ .

الرابع : التبني ، ينسب الصغير للكبير ، فيرث الكبير ويقال ابنه كما
تبني أبو حذيفة سالمًا ، وكما تبني رسول الله ﷺ زيد بن حارثة حتى أنزل
الله جلّ وعلا : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ (٣) . الآية .

(١) سورة الأنفال : ٧٤ .

(٢) سورة النساء : ١١ .

(٣) سورة الاحزاب : ٦ .

وسببان ، وهما : النكاح والنسب ،

قال في شرح الترتيب : المواريث على أربعة أقسام : قسم متفق على ثبوته في الجاهلية دون الاسلام وهو توريث الكبار دون الصغار وتوريث الأخ وابن الأخ زوجة الأخ وزوجة العم كرهاً . وقسم متفق على ثبوته في الاسلام دون الجاهلية وحكمه مستمر وهو ما تضمنته آية المواريث وما الحق به بالسنة والاجماع . وقسم متفق على ثبوته في الاسلام ونسخه وهو للتوارث بالتبني والماخاه والجهرة والوصية . وقسم اختلف فيه هل ثبت في الاسلام أم لا ، وهل نسخ إن ثبت أم لا وهو الارث بالموالة ، يعنى المحالفة ، وذكر ذلك على حد ما مر ، وورد انه ﷺ « أمر أن توريث دار المهاجرين للنساء » ، أى بالقسمة للسكنى لأنه لا عشيرة لهن أو على سبيل الرفق لا التعليل كما كانت حجره ﷺ في أيدي نسائه بعده ، وقال بعض :

سلم على مفتى الأنام وقل له عندى سؤال فى الفرائض مبهم
قوم إذا ماتوا تحوز ديارهم أزواجهم لغيرها لا تقسم
وبقية المال الذى قد خلّفوا تجرى على اهل متوارث منهم

(و .) للارث في الإسلام (سببان وهما النكاح والنسب) وزيد الولاء لعله لم يذكره لأنه كالنسب في الحديث أو بناء على أن تركة المولى لجنسه إن لم يكن له وارث كما يأتى أن شاء الله تعالى ، وعبارة بعض : الميراث يكون بشيئين : نسب وسبب ، النسب البنوة ، والسبب النكاح والولاء قال العاصمى :

والارث يستوجب شرعاً ووجب بعصمة أو بولاء أو نسب
جميعها أركانه ثلاثة مال ومقدار وذو الوراثه

• • • • •

وقال ابو اسحاق ايضا :

ذكر الذى به يكون الارث لمن له عن العلوم بحث
ثلاثة توجبه لمن علم وهى نكاح وولاء ورحم

وزاد بعضهم رابعا وهو بيت المال وهو عند أكثر قومنا وارث لا حائز
وذلك انه يرث من لا وارث له فى قول ، ويرث الباقي عن ذوى الفروض
حيث لا عاصب ، والمذهب أن ذا الرحم أولى وأن من له سهم أولى فلم يذكر
المصنف بيت المال لذلك فان لم يكن وارث ولا عاصب فللفقراء أو لبيت
المال حيازة لا ارثا ، ويأتى ذلك ان شاء الله فى ابوابه ، والله اعلم .

والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كالنكاح فانه
سبب للارث بين الزوجين ، فيلزم من وجوده الارث ، ومن عدمه عدم
الارث ، وخرج بقوله « ما يلزم من وجوده » الوجود المانع اذ يلزم من
وجوده العدم ، وخرج الشرط اذ لا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم
لذاته ، وقولنا « لذاته » راجع للوجود والعدم ، وكالقرابة فانها سبب من
اسباب الارث ، فان قام مانع كقتل غيره فالقرابة موجبة الارث لذاتها .

والمانع منع لا لذات القرابة بل لأمر حدث ولا يلزم من وجود السبب
وجود السبب لعروض مانع وتختلف شرط وذلك لا يقدح فى تسميته سببا لأنه
لو نظر الى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف لكان وجوده مقتضيا
لوجود السبب والنكاح وهو عقد الزوجية الصحيح ولو لم تحصل خلوة ولا وطء

• • • • •

ولو في موت المرض عندنا وعند الشافعية ، وتقدم مذهب مالك وغيره ، ولا ارث في العقد الفاسد عندنا وعند غيرنا ، وان اختلف في فاسده ففيه الارث عند من نفى الفساد ، وأما من أفسده فقبل بالارث ان وقع الوطاء أو الخلوة لشبهة الخلاف ، وقيل لا ارث كنكاح بغير ولى أو بمحرم بحج أو عمرة أو نكاح شغار ، قيل فيفسخ بغير طلاق ، وفيه الارث ان مات أحدهما قبل الفسخ - دخل أو لم يدخل - وقد يكون الرجل زوجاً للمرأة ومولاهما وابن عمها فيجتمع فيه النكاح والنسب والولاء ، وقد يكون مولاهما وزوجها أو زوجها وابن عمها ومولاهما وابن عمها .

قال بعض المالكية : بقى على العاصمى الملك والاسلام قال : فاما الملك فان العبد عندنا يملك ولذلك جاز له ان يطأ بالملك أمته ما لم ينزعها سيده ، فان مات قبل النزع فقد مات فله ملك ولا وجه يأخذ به السيد ما له سوى الارث ، ولا سبب للارث سوى الملك اهـ .

والمذهب ان العبد لا يملك شيئاً ، ولا يضح له التبرى اصلاً ، وجاز له النكاح باذن السيد أو اجازته ، وماله ملك لسيدته وتقدم الخلاف ، وقال : وأما الاسلام فان بيت مال المسلمين وارث على مشهور المذهب أى مذهب المالكية ، ولهذا منع من لا وارث له ان يوصى بكل ماله ، وولايته ولاية عامة المسلمين وهى ولاية الاسلام ، والمؤمنون بعضهم اولياء بعض اهـ .

وضرح بعض اصحابنا : بأنه لا يمنع من لا وارث له ولا ربح من ان يوصى بماله كله لمن شاء ، وقال فى شرح الترتيب : الأسباب المذكورة ثلاثة :

والقربة ، ويستحق بها الارث بتعصيب نوعان : من يستحقه بلا واسطة كالبنين والبنات والاباء والامهات ،

قسم يورث به من الجانبين وهو النكاح . وقسم يورث به من جانب واحد وهو الولاء . وقسم يورث من الجانبين به تارة كالأب مع ابنه والأخ مع أخيه ، ومن جانب واحد تارة كابن الأخ مع عمته والجدة مع ابن بنتها .

(و) النسب هو (القربة) مصدر قرب بضم الراء كجزل جزالة واطلاقها على القريب مأول بذى قرابة أو بقريب ، والمراد هنا المعنى المصدري والأولى لمن يذكر أسباب الارث تقديم النسب وهو القربة لأن الأصل في الميراث القربة وغيرها محمول عليها ، والمحمول عليها أمران ، خاص وعام فالخاص شيان حل وعقد ، فالحل الاعتاق ، والعقد النكاح ، والعام الاسلام على ما مر وآخره المصنف لأن الكلام عليه متصل كثير فيتصل ذكره بالكلام عليه ولا يتكلم على النكاح ، ولأن القربة انما هى بالولادة ، الولادة بالنكاح والنكاح أصلها .

(ويستحق بها الارث بتعصيب نوعان) ، ويستحق بها الارث بفرض بخلاف النكاح فلا يورث به الا بفرض الا ان كان أحد الزوجين عاصباً ايضاً - النوع الأول (من يستحقه بلا واسطة كالبنين والبنات والاباء والامهات) ، ولا يوجد وارث بالقربة من غير واسطة سواهم فالحق أن يقول : وهم البنون والبنات والاباء والامهات كما قال الشيخ اسماعيل ، ولعل « الكاف » زائدة شذوذاً على القول بجواز قياس ما ورد شاذاً او للأفراد الذهنية أو

• • • • •

لادخال الارث بالعتق بلا واسطة ، فان الولاء كالقراية ، ولا يخفى أن الام
لا تكون عاصبة وقد ذكرها في التعصيب هنا .

الجواب انها تكون عاصبة لمن اعتقت اذا خلف ورثة ولا عاصب له
فانها تأخذ في قول بعض ما فضل عن فروضهم ، ومثال كونها اما وعاصبة
ان تملك ابنها أو بنتها فيعتق بها فترث بالعصوبة ما يبقى عن فرضها وسائر
الفروض ولو لم يترك سواها أخذت بفرض وعصبة ، وجواب آخر ان قوله :
كالبنين ، تفسير لمن يستحق الارث بلا واسطة هكذا بلا قيد تعصيب ، وعد
ابو اسحاق الاعتناق سببا وقسم الميراث الى سبب ونسب ، قال :

وراثه الرحم من ست جهات	ترتيبها هاك به في النظم آت
بنوة أبوه أمومة	جدودة أخوة عمومة
فبعضهم يرث بالتنزيل	وبعضهم بسنة الرسول
وبعضهم يرث بالاجماع	لا زلت بالعلوم ذا انتفاع
فصل ومع ذا فهم صنفان	يحصرهم ان حققوا وصفان
فاهل اسباب واهل انساب	لا غير هذين فاهل الاسباب
زوج وزوجة بلا امتراء	وموليا النعمة والولاء
لا غيرهم فاعلم يمت بسبب	ومن سواهم فهم اهل النسب

ومستحقه بها كذكر يتسبب بذكر كابن ابن وان سفل وابن الاب وان
علا ، والاخ لا من ام وابنه والعم وابنه وان بعدوا

(و) النوع الثانى (مستحقه بها) ، أى مستحق الارث بالواسطة
بينه وبين الميت وهم أربعة اصناف : الذكر بواسطة الذكر ، وأشار اليه
بقوله (كذكر يتسبب بذكر) وانثى بواسطة الانثى ، والذكر بواسطة
الانثى ، وأشار اليهما بقوله : وهما متسبب بانثى ويرث بفرض ككلاية
وجدّة لأم والانثى بالذكر وأشار اليه بقوله ومتسببة بذكر الى آخره
فالذكر بالذكر (كابن ابن وان سفل) كابن ابن ابن ثلاث مرات او اربع
او اكثر ، فابن الابن بواسطة الابن الذى هو أب وهو واسطة واحدة وابن
ابن ابن بواسطتين وابن ابن ابن اربع مرات بثلاث وسائط ، وهكذا
فالمراد بالواسطة ما يشمل الواحدة فصاعداً وكذا فى قوله .

(وابن الاب وان علا) كابى ابى الاب وكابى ابى ابى الاب ، وهكذا
واسقط ياء اب مع اضافته اما على لغة الاعراب بالحركة واما تخفيفاً على
الكاتب مع التبعية للنطق استغناء بالكسرة ، (والاخ) الشقيق او الأبوى
فان الواسطة ابوة (لا) اخ (من ام) فان الواسطة فيه انثى لذكر ،
(وابنه) أى ابن الاخ (والعم) الشقيق أو لأب بواسطة الأب والأب الى
الجد (وابنه) أى ابن العم كذلك (وان بعدوا) الأولى وان بعد بالتثنية ،
لأن الذى يتصور بعده هو ابن الاخ وابن العم لا الاخ والعم لكن عبر عن
التثنية بصيغة الجمع ، واما ابن الابن وأبو الأب فقد مرّ قبل هذا وذلك
كابن ابن الاخ وابن ابن ابن الاخ اربعاً وهكذا وابن ابن العم وابن ابن ابن

لا متسبب بأنثى كجدّ لأم وابن بنت وابن كلالى وهو متسبب بأنثى ،
ويرث بفرض كلالية وجدّة لأم ،

العم ثلاثاً وابن ابن ابن ابن العم اربعاً وهكذا الا أن يقال أراد بقوله :
وإن بعد ، وعم الأب وعم أبى الأب وعم أبى أبى الأب وهكذا .

(لا متسبب بأنثى) بالرفع بضبط المصنف ، ولعله فاعل بمحذوف أى
لا يرث متسبب بها وهو بصيغة الفصل لا الوصل أو معطوف على محل الكاف
على أنها اسم فى قوله : كذكر ، أى هو مثل ذكر لا متسبب (كجدّ لأم وابن
بنت وابن) أخ (كلالى) أى لأم فإن من تسبب بأنثى لا يرث الا الأخوة
للأم وأم الأم فانهم ذكور تسببوا باناث وورثوا مع ذلك ، وأشار الى ذلك
بقوله (و) الأخ الكلالى (هو متسبب بأنثى) وهى الأم .

(ويرث بفرض) هو السدس ان كان واحد والثالث ان كان اثنان ،
(ك) أخت (كلالية) ترث بذلك الفرض لكنها أنثى بأنثى (وجدّة لأم)
وإن علت ترث بفرض وهو السدس لكنها أنثى بأنثى ولا يرث أنثى بأنثى
الا الجدة للأم والأخت للأم ولا ذكر بأنثى الا الأخ للأم .

واعلم أن الجد الصحيح عند الشافعية هو الذى لم يدخل فى نسبته أنثى
وهو ضد الفاسد الذى دخلت فى نسبته أنثى وهو أبو الأم ، والمراد عند
الإطلاق بالجد الجد الصحيح ، ولفظ الجد حقيقة فى الأدنى مجاز فى غيره ،
والجد فى الأصل قيل هو من جددت الشيء إذا قطعته فانه ينقطع عنده نسب
الأب الأدنى ثم بعد ذلك يسمى كل من الأباء جدّاً ، قيل وفيه بعد لا يخفى

ومتسببة بذكر وترث به فقط كام أب أو به ويتعصيب كأخت غير كلالية
وبنت ابن وان سفلت وام وجدّة وان علت واخت وزوجة ، . .

ويشبه أن يتلمح لهذا المأخذ معنى قريب وهو أن الأب كان طرفاً لنسب
الولد من قبل فلما ولد الولد خرج أبوه عن أن يكون طرفاً وصار هو الطرف
فلما قطع أبوه عن ذلك وجد سمي جداً أي مجدوداً أو يحتمل غير ذلك .

والجدة في ذلك كالجد (ومتسببة) معطوف على مدخول الكاف
المذكورة آنفاً بالاثبات لا بالنفي في قوله : كذكر بتسبب (بذكر وترث به) ،
أي بالفرض (فقط كام أب) ترث السدس ولو حيا الأب (أو به) أي
بالفرض (ويتعصيب كأخت) شقيقة أو أبوية (غير كلالية) ترث أختها
بواسطة أبيهما سواء جمعتهم أم واحدة أو لم تجمعهما فإنها ترث النصف
وان كانت معها أخرى فصاعداً فلهن الثلثان فذلك فرض وان كان معها أخ
عصبت معه وان كانت بنت فالبنات فرضية والأخت عاصبة .

(وبنت ابن وان سفلت) كبنت ابن ابن أو بنت ابن ابن ثلاثاً ،
وهكذا ترث النصف وان كانت بنت فلها السدس وللبنات النصف وان كانت
معهما أخرى فصاعداً فلهما الثلثان ، وان كان معهن ذكر في درجتهم عصبت
أو أسفل صرن معه عصبية (وام) أي وترث أم بفرض فقط أو يعطف على
المستثنى في ترث بدون اعتبار قوله : أو به ويتعصيب ، (وجدّة) من أي
جهة كانت (وان علت واخت) كلالية (وزوجة) فالوارثات من النساء
ست البنات ، وبنت الابن وان سفلت ، والام ، والجدة وان علت ، والأخت

وَعِدَّةُ النِّسَاءِ سَبْعٌ لَمْ تَزِدْ
وَالْأَخْتُ وَالْجَدَّةُ وَالْمَوْلَاةُ

أُمٌّ وَبِنْتُ وَابْنَةُ ابْنِ إِنْ بَعْدَ
وَزَوْجَةُ كَذَا رَوَى الرَّوَاةُ

والأم والزوجة ثم البنت
وجدّة للجهتين ما علت
كذلك مولاة لها العتق ولا
وبنت الابن بعدها والأخت
ما لم تكن بذكر قد فصلت
حقّ لها فيما يكون بالولا

وهن بطريق البسط عشر : البنت ، وبنت الابن وان سفل ابوها المدلى
بمحض الذكور ، والام ، والجدة من جهتها ، وجدة من الاب ، والأخت
الشقيقة والأبوية ، والأمية ، والزوجية ، والمعتقة ، زاد بعض الشافعية :
معتقة المعتقة ، فهن أحد عشرة ، ومن أسقط المعتقة ومعتقة المعتقة عدّهن
تسعا ، والوارثون من الرجال تسعة : الابن ، وابن الابن وان سفل ، والاب ،
والجد للاب وان علا ، والأخ ، وابن الأخ الشقيق أو للاب وان بعد ، والعم
الشقيق أو للاب وابنه وان بعد ، والزوج ، ومن زاد المعتق عدّهم عشرة ،
وهذا شامل للمعتق ولمن ورث منه أو من واسطة فصاعداً للولاء ،
قال العاصمي :

وقال التلمساني :

واعلم ان الورثة الذكور بالاختصار اثنان من أسفل النسب : الابن ، وابن الابن ، واثنان من اعلاه : الأب ، وأبوه . وأربعة من الحواشي :

الأخ وابنه والعم وابنه ، واثنان أجنبيان : الزوج والمعتق ، وجملة الذكور
الوارثين ما عدا الزوج ، والمعتق أربعة أقسام : فروع ، وأصول ، وحواشى
قريبة ، وحواشى بعيدة ، فالفروع اثنان : الابن ، وابن الابن ، والأصول
اثنان : الأب والجد . والحاشية القريبة : أولاد الأبوين وأولاد الأب وبنوهم
وهم خمسة : ثلاثة أصول واثنان فروع ، فالأصول : الأخ الشقيق ، والأخ
للأب ، والأخ للأم ، والفروع : ابن الأخ الشقيق ، وابن الأخ للأب ، والحاشية
البعيدة أربعة وهم أولاد الجد : أصول وفروع ، فالأصول : العم الشقيق
والعم للأب ، والفروع : ابن العم الشقيق وابن العم للأب ، والله أعلم .

وان اجتمع الذكور كلهم فالملت انثى فيرث الاب والابن والزوج ،
والمسالة من اثنا عشر : للاب السدس اثنان ، وللزوج الربع ثلاثة ، وللابن
الباقى سبعة ، وان اجتمعت النساء فالملت ذكر وورثت خمسة : البنت ،
وبنت الابن ، والام ، والزوج ، والاخت الشقيقة ، والمسالة من اربعة
وعشرين : للبنت النصف اثنا عشر ، وللأم السدس اربعة ، وللزوجة الثمن
ثلاثة ، ولبنت الابن السدس اربعة ، والباقي واحد للاخت تعصياً ، واذا
انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال الا الزوج والاخ للام ، ومن يقول
بالرد لا يستثنى الاخ للام ، قال ابو اسحاق التلمساني :

فصل وكل ذكر فعاصب
الا اخا للأُم أو زوجاً فلا
الا اذا كلاهما كان ابن عم

يحوى جميع المال أمر لازم
يستوفيان غير فرض حصلا
فانه قد خصّ في ذاك وعمّ

• • • • •

وقد يكونان جميعاً موليين فيرثان فاعلمن بالجهتين
وهكذا مثلهما ابن وجد مع ذوى السهام لا مع الولد

ومعنى قوله : خصّ وعمّ انه يعم بالتعصيب ويخص بالفرض ، ومثال
كون الأخ للأم مولى أن يشترى أخاه فيعتقه فيأخذ 'سد'سه ويأخذ الباقي
عن السهام بالتعصيب عند المالكية وهو قول عندنا ، ومن اعتق أمته وتزوجها
ورث فرض الزوجية وأخذ للباقي بالعصبة ، فان تركت عصبة كابن
فالباقي لهذا العصبة ، وان انفردت أنثى لم تحز جميع المال الا المعتقة ،
ومن يقول بالرد يقول كل أنثى تحوز جميع المال الا الزوجة على ما يأتى
فى الرد ، قال أبو اسحاق :

وكل أنثى فهم ذات فرض الا التى 'تعتق فافهم فرضى
والأخوات مثلها مع البنات لما بقى من بعدهن حائزات

ولو أمكن الجمع بين ان يكون الولد ذكراً أو أنثى واجتمعت الذكور
والاناث ورث الابن والبنت والاب والأم ، ومن يوجد من الزوجين وأبهم
الآخر الميت أمكن أن يكون ذكراً أو أنثى وسقط من عدا من ذكر ، قال فى
شرح الترتيب : وقولنا ممكن الجمع من الصنفين فيه اشعار بأنه لا يمكن
اجتماعهما وما صور به اجتماعهما من ميت ملفوف أقام رجل " بيّنة أنها
زوجته وهؤلاء أولادها منه وأقامت امرأة بيّنة أنه زوجها وهؤلاء أولاده
منها فكشف عنه فإذا هو خنثى له آلتان ، أو أقيم ذلك على ميت مفقود
أو مندرس حيث قيل بنصب القسمة بينهما وأولادهما مع بقية الورثة على
تفصيل يطول .

وغير من ذكر كآب أم وأم أبى أم وولد بنت وبنت أخ أو ولد أخت أو
كلالى وعمّ لأم وعمّة مطلقاً وولدهما وبنت عم وخال وخالة وولدهما ،
فهم ذوو أرحام فليس لهم ولا لمدل بهم مع عصبه أو ذى سهام ارث .

اجيب عنه بأن الأصح ما قاله الأستاذ أبو طاهر أن بيّنة الرجل
مقدّمة لزيادة العلم معها فلا زوجة في الورثة ، والله أعلم ، اهـ .

(وغير) مبتدأ ، خبره قوله : فهم ذوو الأرحام وزيدت فيه « الفاء »
لشبهه المبتدأ باسم الشرط في العموم والابهام ، فان معنى قوله وغير (من ذكر)
بمعنى قوله ومن لم يذكر (كآب أم) على لغة الأعراب بالحركات في الأسماء
الخمسة (وأم أبى أم وولدت بنت) ذكر أو أنثى (وبنت أخ أو ولد أخت)
ذكر أو أنثى (أو كلالى) ذكر أو أنثى .

(وعمّ لأم) ، أى من هو أخ لأبيك من أمه (وعمّة مطلقاً) شقيقة
لأبيك أو أبوية له أو أمية (وولدهما) ذكر أو أنثى ، أى ولد العم لأم
وولد العمّة مطلقاً (وبنت عمّ وخال وخالة وولدهما) ذكراً أو أنثى
(فهم ذوو أرحام فليس لهم ولا لمدل) ، أى متصل كقوله : أدلى دلوهُ فهو
مدل ، أى أنزله لتوصل به الى الماء (بهم) ، مثل أن تُدلى بنت بنت
العم ببنت العم ، ومثل ولد ولد العمّة مرتين أو ولد ولد العمّة ثلاثاً وهكذا
(مع) وجود (عصبه أو ذوى سهام ارث) ، قال أبو اسحاق :

ومن سواهم من ذكور واناث فما لهم سوى البكاء فى التراث

- 00 -

باب

الارث اما بتعصيب

باب

في الفرض والتعصيب

اختلف في الارث بالفرض والتعصيب أيهما أقوى ، قيل : انه بالفرض أقوى لتقدمه ولعدم سقوطه لضيق التركة ، وقيل : انه بالتعصيب أقوى لأنه يستحق به كل المال ولأن ذا الفرض انما فرض له لضعفه لئلا يسقطه القوى ، وبهذا كان أكثر من فرض له الاناث وكان أكثر من يرت بالتعصيب الذكور ، والأصل في الذكور التعصيب ، والأصل في الاناث الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض لأنه أصل في الأقوى ، وهذا هو الذي ينبغي اعتماده ، والله تعالى أعلم .

(الارث اما بتعصيب) مقابله قوله بعد ذلك : او بسهام مقدرة ، والتعصيب مصدر عصب بالتشديد ، أي صيّرهُ الله أو الانسان عاصباً كالانسان الذكر يصير اخته عاصبة ، أي آخذة ما بقي ، والعصبة جمع عاصب كطالب

وهو أن من يرث به يجوز المال أن انفرد أو الفضل عن ذوى
السهم أن كانوا معه ،

وطلبه وظالم وظلمة ، وقال ابن قتيبة : العصبه جمع لم أسمع له بواحد
والقياس أنه عاصب ، ا هـ .

وجمع العصبه عصبات ، ويسمى بالعصبه الواحد وغيره مذكراً كان أو
مؤنثاً ذكره صاحب ضوء السراج ، وقال ابن الصلاح : إطلاقها على الواحد
من كلام العامة وشبههم ، وهى لغة قرابة الرجل لأبيه وسموا بها لأنهم
عصبوا به أى أحاطوا ، وكل ما استدار حول الشيء فقد عصب ، ومنه
العصائب وهى العمائم وقيل لتقوى بعضهم ببعض من العصب وهو المنع ،
ومنه العصابة لتشد الرأس بها قال فى المصباح : وقد استعمل الفقهاء العصبه
فى الواحد إذا لم يكن غيره لأنه قام مقام الجماعة فى إحراز جميع المال
والشرع جعل الأنثى عصبه فى مسئلة الاعتاق ومسئلة من الموارث فقلنا
بمقتضاه فى مورد النص وقلنا فى غيره لا تكون المرأة عصبه لا لغة ولا شرعاً ،
وعصب القوم بالرجل عصباً من باب ضرب أحاطوا به لقتال أو حماية فلذا
اختص الذكور بهذا الاسم وعليه قوله عليه السلام « فلاول عصبه ذكر »
وفى رواية « فلاولى عصبه رجل » فذكر صفة الأولى وفيه معنى التوكيد
كما فى قوله تعالى « الهين اثنين » ويطلق بمعنى المعصوب وهو المتاسب
لكلام المصنف لقوله .

(وهو) أى الارث بالتعصيب أو يعود للتعصيب ويقدر حاصل الارث
به أو حاصله (أن من يرث به يجوز المال) كله (أن انفرد أو الفضل
عن ذوى السهم أن كانوا معه) قال أبو اسحق :

• • • • •

فصل وكل من له فرض فقد بينته فذاك يعطاه فقد

اي فقط قال :

الا اذا ما كان بعد عاصبا يكون ما شط اليه آتبا

وكل ذى فرض يبدى أولا ويعده لعاصب ما فضلا

والمال ان صاحب سهم حصه فكل من يعصبه لا شيء له

وما ذكره المصنف تعريف للعاصب في نفسه ما هو ، ولا شك ان التعصيب حوز المال عند الانفراد والفضل عن ذوى السهام اذا كانوا فلا يتم ما قد يقال ان في ذلك دوراً من حيث ان الحوز للمال كله او الفضل يتوقف مع معرفة التعصيب والارث به يتوقف عليه ، قال في شرح الترتيب : والعصبة ثلاثة اقسام ، عصبة بنفسه ، وهو المراد عند الاطلاق حتى حدود العصبة ، وسمى بذلك لاتصافه بالعصوبة بنفسه بلا واسطة ، وعصبة بغيره ، وعصبة مع غيره .

قال الرافعى : ويفرق بين هذين بانه اذا قلنا عصبة بالغير فهو عصبة أو مع الغير لم يجب كونه عصبة وهو اصطلاح ، والحقيقة واحدة اه ، فالباء للسببية ، وفرق غيره بان الباء في بغيره للالصاق ، والالصاق بين الشئين لا يتحقق الا بعد مشاركتهم في حكم الملتصق به فيكونان مشتركين في حكم العصوبة ، بخلاف كلمة « مع » فانها للقرآن وهو يتحقق بينهما بلا مشاركة فيه كما في قوله تعالى : ﴿ وجعلنا معه اخاه هرون وزيراً ﴾ ، اى حين قارنه في النبوة فلا يكون الغير عصبة كما لم يكن موسى عليه السلام

• • • • •

وزيراً إذا تقرر ذلك فالعصبة حد بحدود كثيرة لا تكاد تجد واحداً منها
سالمًا من الاعتراض : فلذا قال الشيخ في الفيته :

وليس يخلو حدّ من نقد فينبغي تعريفه بالحدّ

وأصحّ حدود العصبة بنفسه كما قال شيخ مشايخنا : كل ذى ولاء
وذكر ليس بينه وبين الميت أنثى ، والعاصب مع غيره كل أنثى عصبها
اجتماعها مع أخرى ومع أصحيتها اعترض على التعاريف الثلاثة بادخال
كل فيها ، فان التعاريف موضوعة لبيان الماهية من غير تعرض لأفرادها ،
والتعرض للكلية مناف لذلك ، ويعترض على الآخرين بأن فيهما ما يتوقف
على المعرف .

ويجاب عن الأول بأنهم قصدوا جعله ضابطاً محيطاً بالأفراد فأدخلوا
كلاً المفيدة للاحاطة ، وعن الثانى بأن هذين تعريفاً لمن يعرف التعصيب
دون العاصب بغيره ومع غيره ، أو أن المراد بالتعصيب معناه اللغوى انتهى ،
والعصبة بأنفسهم الأب ثم ابنه وان سفل ، ثم الأب ثم الجدّ وان علا ثم
الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم من الأب ثم العم الشقيق
ثم من الأب ثم ابن العم الشقيق ثم من الأب ، قيل : ثم المعتق ولو أنثى ثم
عصبته ، قيل : ثم بيت المال ، وهو على هذا الترتيب ، وذلك لأن كلّ من
أدلى بواسطة حجبه تلك الوساطة الا ولد الأم وام الأب . ولأنه اذا اجتمع
عاصبان فمن كانت جهته مقدّمة قدّم وان تراخى على من كانت جهته
مؤخرة .

وجهاً العصوبة سبع : البنوة ، فالأبوة ، فالجدودة ، فالأخوة ،
فبنوة الأخوة ، فالعمومة ، فالولاء ، فبيت المال على ما مرّ ، فابن الابن

• • • • •

وان نزل مقدّم على الأب ، فلولا ان له فرضاً لسقط ، وان كانا من جهة واحدة فالقريب وان كان ضعيفاً مقدّم على البعيد ، وان كان قوياً فابن الأخ للأب مقدّم على ابن ابن الأخ الشقيق ، وان تساويا قريباً ، فالقوى مقدّم على الضعيف ، فالشقيق مقدّم على الأبوى ، والقوى هو ذو القرابتين ، والضعيف ذو القرابة الواحدة ، قال الجعبرى :

فبالجهة التقديم ثم بقربه وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

ويقال للمحجوب من العصبه عاصب حقيقة ، قيل : وهو المتجه لصدق تعريف العصبه عليه ولقول الفرضيين : اقرب العصبه البنون ثم بنوهم الخ ، ولقولهم : اذا اجتمع فى الشخص جهتا تعصيب ورث بأقواهما ، ولسقوط الأخت بأخيها فى صور الاستغراق اذ لولا اتّصافها بالعصبية لما سقطت فثبت الاطلاق ، بل ويكلام ائمة اللغة ، والأصل فى الاطلاق الحقيقة غايته ان العصبية مقولة بالتشكيك فهى فى الحاجب أقوى منه فى المحجوب فنيط الحكم بالأقوى حتى لو أوصى بشيء أوقفه على عصبه فلان قدّم الحاجب ، وقيل : ان الأب لا يسمّى عاصباً لأن العاصب له حالة يحجب فيها وليس كذلك ، وهذه طريقة من قال : ميراث الابن مستنبط من ميراث البنات .

وقال امام الحرمين : ومن الفرضيين من يقول : الابن لا يسمّى عصبه ، ويقول : العصبات هم الذين يقعون فى حاشية عمود النسب والجمهور أنه عاصب لأنه يأخذ التركة عند الانفراد ، قال امام الحرمين : لا معنى للتنافس فى هذا ، وكذا قال الغزالى : ان الخلاف لفظى ، أى راجع الى اللفظ

• • • • •

والتسمية ولا يضره ان له فائدة كالوصية بمثل نصيب عاصب لأن ذلك حكم
لا دخل له فى التسمية ، والله أعلم .

وعنه رحمه الله : « اعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات يرث الرجل
أخوه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه » ، حسنه (١) ، ويؤخذ من هذا الحديث
ان الشقيقة اذا صارت عصبه مع البنت تحجب الأخ للأب قياساً على الذكر
الشقيق ، وسمى أولاد الأبوين بنى الأعيان لأنهم من عين واحدة ، أى أب
واحد وأم واحدة ، وسمى أولاد الأب بنى العلات لأن الزوج قد عل زوجته
الثانية ، والعلل الشرب الثانى والنهل الأول ، وقيل : لأن أم كل منهم لم
تعل الآخر ، أى لم تسقه بلبنها ، وسمى أولاد الأم ببنى الأخياف ومنه
الناس أخيف ، أى مختلفون ، وقيل : العلات الضرائر لأن من تزوج امرأة
بعد أخرى كأنه عل من الثانية ، والله أعلم .

وابن كل أخ لغير أم كآبيه الا انه لا ينقص الأم عن الثلث ولا يعصب
أختاً ، وحكم العصبه كما أفاده المصنف أن يأخذ ما أبقت الفروض ، فإن
استغرقت الفروض التركة سقط ، قاله صاحب الترتيب ، قال شارحه : هذه
قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فلا يرد الابن لكونه لا يسقط وهذا اذا قلنا :
انه عاصب ، وان قلنا ليس عاصباً فواضح سقوط هذا السؤال .

(١) كذا بالنسخة بخط المؤلف رضى الله عنه ، والظاهر ان فيه سقطاً ، ولعل الاصل

وحسنه الراوى وما أشبه هذا . تأمل .

ويرث به كل ذكر مدل بنفسه او بذكر ، وكل شقيقة او لأب فأكثر مع

بنت الصلب فأكثر او الابن كذلك

قال صاحب الترتيب : الا الاخوة الأشقاء في المشتركة والاخت لغير
الأم ، ويختص العصبية بنفسه بأخذ جميع المال اذا انفرد لاية : **« ان
امرؤ هلك ليس له »** الخ ، فورث فيها الأخ جميع ما للأخت اذا لم يكن
لها ولد ، وغير الأخ في ذلك كالأخ بالاجماع والعصبية مع غيره يأخذ ما أبقت
الفروض وان لم تبق الفروض شيئاً سقط ، وأما المعصب بغيره فالمراد مع
معصبه كعاصبين اجتماعاً ، والأصل في ذلك قوله **« ان الحقوا الفرائض
بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر »** ، وهذا الحديث فيه ذكورة العاصب ،
وجاء الحديث الآخر : **« ان الأخوات مع البنات عصابات »** ، وبنت الابن
كالبنات ، وذلك مجمع عليه .

وفائدة وصف رجل بذكر التنبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي
هى سبب العصبية والترجيح في الارث ، ولذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين ،
ومعنى أولى اقرب ولو كان معناه أحق لخلا عن الفائدة لانا لا ندري من هو
الأحق ، وأحسن من ذلك ان يقال : وصف بالذكر ليبين انه في مقابلة الأنثى
لا في مقابلة الصبى ، (ويرث به) ، أى بالتعصيب (كل ذكر مدل بنفسه)
كالابن وكالأب اذا لم يكن ابن أو كانت بنت فله معها السدس فرضاً والباقي
بعصبه عن ذوى السهام (او بذكر) كاخ وعم وابن ابن وجد لأب .

(وكل) اخت (شقيقة او) اخت (لأب) ان لم تكن الشقيقة (فأكثر
مع بنت الصلب فأكثر او الابن) أى او مع بنت الابن وان سفل (كذلك) ،

ما يفضل عن فرضهن ، وهو معنى قول الفرضيين ، الأخوات مع البنات
عصبات ، والأصل في ذلك قول ابن مسعود

أى واحدة فأكثر (ما يفضل عن فرضهن) « ما » مفعول لفعل محذوف
رافع لكل الثانى ، أى وترث كل شقيقة أو لأب فأكثر مع بنت الصلب فأكثر
أو الابن كذلك ما يفضل عن البنات ، البنت الواحدة فى مسألة الاتحاد ،
والبنات فصاعداً فى مسألة التعدد (وهو معنى قول الفرضيين : الأخوات
مع البنات عصبات) و « ال » فى الأخوات والبنات للجنس ، فصدق ذلك
بالبنت الواحدة فصاعدة والأخت الواحدة فصاعداً ، قال العاصمى :

والأخت لا للأم حيث تأتى من شأنها التعصيب مع بنات
كذا يعصبن بنات الابن والعول فى النصفين عنه استغن

وقال أبو اسحاق :

وكل انثى فهى ذات فرض الا التى تعتق فافهم فرضى
والأخوات مثلها مع البنات لما بقى من بعدهن حائزات

وان كانت بنت وبنت ابن وأخت شقيقة أو لأب فللبنت النصف ، ولبنت
الابن السدس ، والباقى للأخت ، قال أبو اسحاق :

وبنت ابن مع بنت ترتقى تقول للأخت اقنعى بما بقى

ومعنى ترتقى تصعد الى البنت فترث معها فى الثلثين النصف للبنت
والسدس لبنت الابن وذلك لثلاثان (والأصل فى ذلك قول ابن مسعود -

رضى الله عنه - في بنت وبنت ابن وأخت : لأقضي فيها بقضاء النبي ﷺ :
للبنات النصف ، ولبنات الابن السدس تكملة للثلثين ، وما بقى للأخت ،

رضى الله عنه - في بنت وبنت ابن وأخت : لأقضي فيها (أى فيهن أو في
المسألة) بقضاء النبي ﷺ : للبنات النصف ، ولبنات الابن السدس تكملة
للثلثين ، وما بقى للأخت) ، رواه البخارى بهذا اللفظ الا أنه قال : ولابنة
الابن ، ولفظه : حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو قيس ، سمعت هذيل بن
شرحبيل قال : « سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال : للبنات
النصف ، وللأخت النصف ، وآت ابن مسعود فسيتابعنى ، فسئل وأخبر
بقول أبى موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضى فيها
بما قضى النبي ﷺ ، فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال : لا تسألونى ما دام
هذا الحبرُ فيكم » ، وروى الحديث أيضاً أبو داود والترمذى النسائى
وابن ماجه .

وعن ابن مسعود رضى الله عنه : ليست الأخت مع البنات وبنت الابن
عصبة بل الفاضل من الأولاد وأولاد الابن يُصرف الى العصبة وتسقط الأخت
وان كان معها أخ عصبتها فصارت عصبة بالغير لا مع الغير لأننا انما صرنا
الى التعصيب مع الغير للضرورة لعدم تمكننا من حظ نصيب البنات بالعول
بسبب فرض الأخت ، ويعسر اسقاطها ولا حاجب فمع الأخ لا ضرورة ،
ووافق داود ابن عباس فيما مرّ قبل هذا لقوله تعالى : ﴿ ان امرؤ هلك ﴾
الخ ، فشرط عدم الولد ، ويجاب به شرط فى ميراثها النصف فرضاً ، ويجوز
أن تأخذ معه بالتعصيب ، كما أن الله جعل للأخ الميراث اذا لم يكن للأخت
ولد ، واذا كانت لها بنت أخذ الباقي بالعصبة .

أو بسهام مقدرة ، وهى الفروض الستة : النصف ، والرابع ، والثلث ،
والثلثان ونصفهما ، والسدس ،

(أو بسهام مقدرة) واصحابها عشرة بالاختصار وثلاثة عشر بالبسط :
اربعة (١) : زوج واخ لام واب وجد مع الفرع الوارث ، وست من النساء :
البنت ، وبنت الابن ، والام ، والجدة ، والأخت لأبوين أو لأحدهما ،
والزوجة ، وقد ترث كل من ذوات النصف بالتعصيب ، وقد يرث الأب والجد
بالتعصيب ، (وهى الفروض الستة : النصف ، والرابع ، والثلث ،
ونصفهما) وهو الثلث (والسدس) ، قال أبو اسحاق :

باب بيان جملة السهام	ووارثيها فاستمع نظامى
ان الفروض فى الكتاب عشرة	يعرفها اولو العلوم المهرة
ثلاثة مقدارها معمى	وكلها فيه اتى مسمى
وهو قول ربنا فى الايتين	لذكر منا كحظ الانثيين
وقوله وهو المهيمن الصمد	يرثها ان لم يكن لها ولد
وواحد حد ولم يسم	وهو تارك ابا واما
فقوله جل لامه الثلث	دل بان الاب ما بقى يرث
وستة منها اتت مقدرة	محدودة معلومة مفسرة

(١) الظاهر ان هنا سقطا ، ولعل الاصل : اربعة من الذكور كما قال : وست من
النساء . والا فلا معنى لذكر لفظ الاربعة .

النصف والربع وثمان وسدس والثلث والثلثان فافهم واقتبس

وبداوا بالنصف لكونه اكبر الكسور المفردة ولسهولة التبدل منه الى غيره مع افراده ، قال السبكي : .وكننت اودث لو بداوا بما بدأ الله به وهو الثلثان حتي رأيت ابا النجاء بدأ به فأعجبني ذلك ، ويقال : نصف بكسر النون وفتحها وضمها ، ونصيف بفتح النون وكسر الصاد بعدها ياء ساكنة ، فذلك اربع لغات ويقال : ربع بضم الراء والباء ويضم الراء واسكان الباء ، وربيع بفتح الراء وكسر الباء بعدها ياء ساكنة فذلك ثلاث لغات ، وكذا الثمن بضم الثاء والميم ويضم الثاء واسكان الميم ويفتح الثاء ويكسر الميم بعدها ياء ساكنة هكذا : ثمين ، وكذا الثلث بضم الثاء واللام ويضم الثاء واسكان اللام ويفتح الثاء وكسر اللام بعدها ياء ساكنة هكذا : ثلثي ، وكذا ثلثيته ، وكذا السدس بضم السين والdal ويضم السين واسكان الدال ويفتح السين وكسر الدال بعده ياء ساكنة ، ففي كل واحد ثلاث لغات الا النصف ففيه اربع ، والربع نصف النصف والثمان نصف الربع فهو نصف النصف والثلث والثلث كما مر نصف الثلثين ، والسدس نصف الثلث فهو نصف نصف الثلثين ، ويقال : النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ، والهاء في قوله : ونصفهما ، عائدة الى النصف والثلثين فكأنه قيل : النصف ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ، أو قيل : الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والنصف ونصفه ونصف نصفه ، ويقال : النصف ونصفه وربيعه والثلثان ونصفهما وربيعهما ، ويقال : السدس وضعفه وضعف وربيعه والثمان وضعفه وضعف وضعفه ، وبعضهم يقول : الثمن وضعفه

• • • • •

وضعف ضعفه والسدس وضعفه وضعفه وضعفه ، ويقال : الثلث والرابع ونصف كل وضعفه وهو اشد اختصاراً والرابع وضعفه ونصفه والثلث وضعفه ونصفه .

وعبارة المصنف عبارة التدلى اذ هبط من نصف لربع ومن ربع لثمان ثم ابتداء بالثلثين وهبط منهما الى الثلث ومن الثلث الى السدس وهن طريق الترقى في الثمن وضعفه وضعفه وضعفه والسدس وضعفه وضعفه وضعفه ، وهذا اذا صعد من كسر الى ما هو اعظم منه بطريق الترقى او الى ما هو اقل بطريق التدلى ويجتمعان في عبارة واحدة كما رايت ، واولى من ذلك ان يتوسط فيهبط درجة ويصعد اخرى بان يقال : الربع والثلث ونصف كل وضعفه .

وذكر النصف في القرآن العظيم في ثلاثة مواضع في قوله تعالى : ﴿ وان كانت واحدة فلها النصف ﴾ - ولكم نصف ما ترك أزواجكم - وله أخت فلها نصف ما ترك ﴿ ، والربع في موضعين : ﴿ فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ﴾ - ولهن الربع مما تركتم ﴿ ، والثلثان في موضعين : ﴿ فان كان لكم ولد فلهن الثلثان مما تركتم ﴾ ، والثلثان في موضعين : ﴿ فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ - فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴿ ، والثلث في موضعين وهو قوله تعالى : ﴿ فلامه الثلث ﴾ - فهم شركاء في الثلث ﴿ ، والسدس في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى : ﴿ فلكل واحد منهما السدس ﴾ - فان كان له اخوة فلامه السدس - وله اخ او أخت فلكل واحد منهما السدس ﴿ .

ويرث بها فقط ستة : أم ، وجدة ، زوج ، وزوجة ، واخ واخت
 كالليين ،

(ويرث بها) أى بالسهام (فقط ستة : أم ، وجدة ، زوج ،
 وزوجة ، واخ واخت كالليين) يعنى لأم .

نسب للكلالة وهو من لم يخلف ولداً ولا والداً ، وقيل : الكلالة ميت
 فاقد للولد ، وأقول : هو من كل يكل بمعنى ضعف لعدم العصبية وإنما ورثه
 من هو من أمه ونصبه على الحال من النكرة على القلة ، وقيل : الورثة الذين
 لا ولد فيهم ولا والد ، وقيل : الكلالة قرابة ليست من جهة الولد والوالد ،
 وقال الأقفهى من أئمة المالكية : مشتقة من معنى الاحاطة ، ولذا سمي
 الاكليل اكليلاً لأنه يحيط بالرأس ، فكان هذا الميت محيط به من جهاته .

قال الأزهرى : اختلف فى تفسير الكلالة فقول : كل ميت لم يرثه ولد
 أو أب أو أخ ونحو ذلك من ذوى النسب ، وقال الفراء : الكلالة ما خلا
 الولد والوالد ، سموا كلالة لاستدارتهم بنسب الميت الأقرب فالأقرب من
 كله الشئ إذا استدار به ، فكل وارث ليس بوالد للميت ولا ولد له فهو
 كلالة موروثة ، وفى « مجمع البحرين » قال ابن الأعرابى : الكلالة بنو
 العم الأبعد ، وتقول العرب : هو ابن عم الكلالة وابن عم الكلالة إذا كان
 من العشيرة ، وقال الواحدى فى التفسير : كل من مات ولا ولد له ولا والد
 فهو كلالة ورثته ، وكل وارث ليس بولد للميت ولا والد فهو كلالة موروثة ،
 فالكلالة اسم يقع على الوارث والموروث إذا كانا بهذه الصفة ، وروى
 التوقف فيها عن عمر رضى الله عنه .

وبها أو بتعصيب ، وقد يجمعانها اثنان : أب ، وجدّ ، .

والأشهر أخ بتخفيف الخاء ، وحكى ابن مالك في التسهيل وجماعة تشديد الخاء ، وحكى بعضهم أخو كدلو وأخو كحبر ، والتثنية أخوان بفتحيتين مع تخفيف الخاء وتشديدها ، وأخوان بفتح الهمزة وكسرها مع اسكان الخاء فيهما ، وما ذكره المصنف بطريق الاختصار ، وأما بطريق البسط فسبعة بذكر الجدة مرتين : الجدة من الأب والجدة من الأم .

(و) يرث (بها) أى بالسهام (أو بتعصيب وقد يجمعانها اثنان) فاعل يرث المقدر المنازع مع يجمع فى قوله اثنان على القول بجواز تنازع المحذوف مع المذكور ، وأعمل المصنف الأول وقوله اثنان وأعمل المهمل فى ضمير الاثنين وهو « ألف » فى قوله وقد يجمعان ، ومضمر النصب عائد الى الفريقين أحدهما السهام والآخر التعصيب ، وفى نسخة : وقد يجمعان بالبناء للمفعول واسقاط نون الرفع تخفيفاً على القول بقياس كل ما ورد ، والألف هذه عائدة الى السهام والتعصيب (أب وجدّ) لأب ، فان الأب يرث السدس اذا كان الابن أو ابن الابن وان سفل أو استغرقت الفروض المال والارث بالتعصيب ، وان كانت بنت أو بنت ابن وان سفل فله السدس ويعصب ما بقى أيضاً عن الفرض والجد كالأب اذا لم يكن أب .

ونقل عن بعض الصحابة ان الأب لا يجمع بين الفرض والتعصيب بل يأخذ الابن فصاعداً أو بنت الابن كذلك سهمين فيأخذ الباقي كله بالتعصيب ولا فرض له ، وقيل : للجد السدس فرضاً وان لم تكن بنت أو بنت ابن وما بقى عن ذوى السهام فله بالعصبة ، وكذا قال ابن أبى زيد فى الأب ،

وبهما لا بجمع أربع بنات وبنات ابن وشقائق أو لأب ، . .

والمعتمد ما ذكره المصنف ، وما ذكرته مفسراً ودليله « الحقوا الفرائض بأهلها وما بقى فلاولى رجل ذكر » وهو ظاهر الآية ، قال العاصمى :

ويحصل الميراث حيث حتما بفرض أو تعصيب أو كليهما
والمال يحوى عاصب منفرد أو ما عن القروض بعد يوجد
وقسمة فى الحاليتين معاملة اما على تفاضل أو معادلة

وقال أبو اسحق :

والابن والبنات يردان الأبا والجد للسدس اذا ما عصب

أى الأب أو الجد عاصب ، وان كان ابن أو بنت صار ذا فرض فاخذ السدس لكن له الباقى أيضاً بالتعصيب عند البنات ، وزاد أحمد بن حنبل نوعاً ثالثاً يجمع بين العصبية والفرض وهو الأم اذا لم يكن لولدها أب لكونه من زنى أو منقياً بلعان فانها عصبته فان لم تكن فعصبته عصبته فلو خلف المنفى أما فقط كان لها الثلث فرضاً والباقى عصبية .

(و) يرث (بهما) ، أى بالفرض والتعصيب (لا بجمع) ، أى اما بفرض فقط أو بتعصيب فقط (أربع) فاعل يرث المقدر بمثناة تحتية تبعاً لما قبل ، وساغ ذلك للفصل أو بمثناة فوقية ، واذا قيل أربعة - بالتاء - فعلى لغة من يقرن عدد المؤنث - بالتاء - أو اذا لم يذكر المعداد (بنات وبنات ابن) وان سفل (و) أخوات (شقائق أو) أخوات (لأب) ،

فيفرض لبنت أو لأخت مع فقدما النصف ولاكثر الثلثان ، فان كان لهن
 أو لها اخ ورثن بتعصيب فقط ، وكذا لبنات ابن مع فقد بنت ، ويعصبهن
 الذكر ولو كان ابن عم لهن في درجتهم أو أسفلهن ، ولهن معها كواحدة
 السدس تنمة الثلثين

والمراد بالجمع الجنس . بدليل ما يذكر المصنف عقب هذا من الكلام على
 الواحدة فصاعداً وذلك هنا ضعيف لأنه أتى بالجمع نكرة .

(فيفرض لبنت أو لأخت مع فقدما) ، أى فقد البنت الشقيقة أو لأب
 أن لم تكن الشقيقة (النصف ولاكثر) ، أى لبنتين أو أختين شقيقتين أو
 لأب أن لم تكن شقيقة مع فقد البنت (الثلثان ، فان كان لهن) ، أى للأخوات
 أو للبنات اثنتين فصاعداً (أو لها) ، أى للأخت أو للبنت (اخ ورثن
 بتعصيب فقط) فصرن عصبة بغيرهن .

(وكذا لبنات ابن مع فقد بنت) للواحدة النصف وللأثنين فصاعداً
 الثلثان (ويعصبهن الذكر) من جنسهن (ولو كان ابن عم لهن في درجتهم
 أو أسفلهن) مثاله في درجتهم أن يترك بنت ابن وابن ابن آخر أو بنت ابن
 ابن وابن ابن ابن آخر ، ومثاله أسفل بنت ابن وابن ابن ثلاثاً ولا سيما
 إن كان أخاهن ، وأما الذكر فوقهن فيحببهن مثل ابن ابن وبنت ابن ابن
 وذلك إذا لم يكن لهن فرض كما إذا وجد من يأخذ الثلثين من البنات أو
 الأخوات .

(ولهن) ، أى لبنات الابن (معها) ، أى مع البنت (كواحدة)
 من بنات الابن مع البنت (السدس تنمة الثلثين) فان للبنت الواحدة
 النصف ولبنات الابن أو بنته السدس والنصف والسدس ثلثان ، والتتمة -

مع فقدته ، وكذا لأخت لأب كأكثر مع شقيقة حيث لا بنت ولا أخ ، وهما

وبنت ابن فأكثر يعصبون الأخوات

بفتح التاء الأولى وكسر الثانية والميم المشددة مصدر تم - ، وأصله تميم
حذفت الياء وعوضت الهاء ونقلت كسرة الميم الأولى للتاء قبلها وأدغمت
الميم في الميم (مع فقدته) ، أى مع فقد الذكر وإن كان الذكر هو أخاً لها
فإنه يعصبهن (وكذا لأخت لأب كأكثر مع شقيقة) السدس تنمة الثلاثين
(حيث لا بنت) فإن كانت فلها النصف والشقيقة عاصبة ولا شيء للأبوية
(ولا أخ) للأبوية وذلك قياس على بنت الابن مع البنت ، فإن كان عصبها
(وهما) ، أى البنت والأخ (وبنت ابن فأكثر يعصبون الأخوات) وللذكر
في ذلك كله ضعف الأنثى ، قال أبو اسحاق :

والأخوات قد يكنّ عاصبات إن كان للميت بنت أو بنات
وهكذا الإناث كلهن أخواتها يعصبونهن
الأب بنات الأم منهن فقط إذ كلهم أصحاب فرض مشترك

واعلم أنه قد يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كابن هو ابن ابن عم
فيرث بأقواهما ، والأقوى معلوم من ترتيب العصابات وقد مرّ فالارث في
هذه بالبنوة لا ببنوة العم ، وقد يجتمع فيه جهتا فرض ولا يكون ذلك إلا
في أنكحة المجوس لاستباحتهم أنكحة المحارم أو في وطء المسلمين بالشبهة
وحيث لا يدرك ذلك بالعلم فالارث بأقواهما فإن كان لو قدر اجتماعهما في
شخصين لورثا معاً ، فقليل : يرث بأقواهما كما ذكرنا وهو مذهب الشافعية
والمالكية لأنهما سببان يورط بكل منهما فرض عند الانفراد فيورث بأقواهما عند

1

2

• • • • •

معضبة لتفلسها نظر ، وإن نكح مجوسى أمه فولدت بنتاً ومات فهي بنته وأخته من أمه فهو من اجتماع جهتي فرض بلا نزاع ، وترث فيها بالبنتية دون الأختية للام اتفاقاً .

الثالث : أن تكون احداهما أقل حجباً من الأخرى كجدّة أم أم هي أخت لأب كان° ينكح بنته فتلد بنتاً ثم ينكح الثانية فتلد بنتاً ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والأب فهي أم أمها وأختها من أبيها ، فترث بالجدوة دون الأختية لأن أم الأم تحجبها الأم والأخت تحجبها جماعة ، وقيل : ترث بالأختية لأن نصيب الأختية أكثر ، وإن كانت القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كأن° تموت الصغرى في هذا المثل عن الوسطى والعليا فترث الوسطى بالأمومة الثلث والعليا بالأختية النصف .

ويلغز بها فيقال : خلف أمّا وجدّة فورثت الأم الثلث والجدّة النصف أو خلف أختين لأب فورثت احداهما النصف والأخرى الثلث أو ورث شخص من أدلى به وليس ولد أم . فلو حجبت الضعيفة والقوية معاً لم ترث أصلاً كان يكون معها أخ شقيق كان كان للمجوسى من الثانية ابن آخر مع الثالثة فتموت الثالثة عنه وعنهما فهو أخوهما شقيقهما فالوسطى أمها وأختها من أبيها والعليا جدتها وأختها من أبيها ، فللوسطى السدس بالأمومة لوجود العدد من الأخوة غيرها ، فإن أخوتها في حق نفسها لا تورث فلذا أعطيناها في التى قبلها الثلث واللاخ الشقيق الباقي ولا شيء للعليا لأن كلا من الجهتين محجوبة أمّا الجدودة فبالأم وأما الأختية للأب فبالشقيق ، وقد يجتمع جهتا فرض وتغصيب كابن عم هو أخ لام فيرث بهما لأننا قد عهدنا الارث

• • • • •

بالفرض والتعصيب معاً في الأب والجذ وهذا حيث لا مانع لأحدهما ، فإن كان لأحدهما مانع لم يرث به كان يكون في المثال بنت فلا يرث بأخوة الأم ، وكما كان مع زوج هو معتق أخت لأخ فلا شيء له بالعق لاستغراق الفروض •

وان خلف ابني عم أحدهما أخ لأم فقال الشافعي : ان للذي هو أخ لأم السدس والباقي بينهما أعمالاً للجهتين وفي ابني عم المعتق وأحدهما أخوه لأمه المال للذي هو أخ لأم في قول ولا شيء للآخر ، وقيل : هو للأخ للأم في المسالتين ، وقيل : المال بينهما في الثانية ورجح الأول لأن الأخ للأم يرث في النسب وأمكن أن يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما لاستوائهما في العصوبة ، وفي الولاء يمكن أن يورث بالفرضية ، فقرابة الأم معطلة فاستعملت مقوية فترجحت عصوبة من أدلى بها فأخذ الجميع كما أن الأخ الشقيق لم يأخذ بأخوة لأم شيئاً ترجحت بها عصوبته فحجب الأخ للأب ، فان لم يكن الارث بهما لوجود حاجب لأحدهما ورث بالآخرى فقط كابن عم أحدهما أخ لأم مع زوج وأم فللزوجة النصف ولأم الثلث وللأخ للأم السدس ولا شيء له ببنة العم كما لا شيء للآخر لاستغراق الفروض ، ومثلها مع بنت فلها النصف والباقي بينهما في الأصح لأن الأخوة لأم لما سقطت صارت كأنها لم تكن فيرثان ببنة العم على السواء والثاني أن الباقي للذي هو أخ لأم لأن الأخوة لأم لما لم يأخذ ترجحت بها عصوبته كالأخ للأبوين والأخ للأب وكما في مسألة الولاء •

واجيب بأن قرابة الأم في الشقيق لا يفرض لها فيرجح بها كما في مسألة الولاء وفي مسألة كان يفرض له بها ، فإذا كان في الفريضة من يحجبها سقط.

- ۷۶ -



فصل

السهم اما مقدرة بالنص وهي الأصول الستة فالنصف لخمسة ،

فصل

(السهام اما مقدرة بالنص) من القرآن ، ووارثوها من القرآن الا ميراث الجدودة فمن السنة ، ومقابله قوله : واما خارجة عن اصل ولذا قال : (وهي الأصول الستة) فكأنه قال : اما أصول منصوب عليها واما خارجة عن الأصل ، وبعضهم لا يذكر ما خرج عن الأصل وهو ثلث ما بقي لانه في لفظ الثلث وان كان في الحقيقة يرجع الى غيره ولذا لم يعد العشر والتسع مثلاً من الفروض وان رجع السدس في عول الستة لعشرة أو تسعة ، وصاحب الترتيب فعل كالمصنف اذ قال : الفروض المذكورة في كتاب الله ستة ا هـ ، فخرج ما ليس في القرآن وهو ثلث الباقي وتلك الأصول هي النصف والرابع والثلث والثلثان والسدس (فالنصف لخمسة) كل منهم منفرد .

لبنت وبنت ابن مع فقدها ، ولشقيقة ولأب مع فقدها ، ولزوج مع فقد حاجب ،

(لبنت وبنت ابن) وان سفل (مع فقدها) أى مع فقد البنت (ولـ)
أخت (شقيقة و) أخت (لأب مع فقدها) أى مع فقد الشقيقة ، ومعلوم
ان الأخت مطلقاً لا ترث النصف مع البنت ولا مع بنت الابن ، فلو قال
مع فقدهن لكان أولى ، أى فقد البنت وبنت الابن والشقيقة ، ولعل المصنف
رجع الضمير الى الثلاث وذلك اذا انفرت كل واحدة عن يعصبها من أخ
أو غيره أو من يساويها من الاناث من أخت للجميع وبنت عم لبنت الابن
واذا لم ينفردن عن ذلك لم ترث واحدة النصف ، وانما لم يقل بعد ذكر الأخت
مع عدم الأب والجد والابن وابن الابن لأنها لا ترث معهم أصلاً وانما يريد
في جميع الفروض أن يحترز عن يتغير الفرض معه اما لفرض آخر أو لعصوبة
لا من يحجب البنت لأن ذلك مستغنى عنه بباب الحجب والا طال الكلام في
اصحاب الفروض (ولزوج مع فقد حاجب) له عن النصف الى الربع وهو
ولد زوجته منه أو من غيره ذكراً أو أنثى أو ولد الابن كذلك وان سفل ،
قال أبو إسحاق :

ولابنة ولابنة ابن ما بعد	فالنصف سهم الزوج في فقد الولد
ما غير هؤلاء بالنصف جبي	وللشقيقة وأخت الأب

قال العاصمي :

ثم الفرائض البسائط الأول	سنة الأصول منها في العمل
أولها النصف لخمس جعل	للبنات والزوج اذا لم ينتقل
ولابنة ابن ولاخت لا لام	

والربع لاثنين : لزوج مع وجوده ، وزوجة فأكثر مع فقده ،

واراد بالبسائط ما لم يجمع فيه فرضان فصاعداً قال الله تعالى : ﴿ وان كانت واحدة فلها النصف ﴾ (١) وهو دليل على ان المال كله للابن اذا انفرد لانه قال : ﴿ للذكر مثل حظ الانثيين ﴾ (٢) ولها وحدها النصف فاذا كان وحده فله النصفان قاله السهيلي ولينت الابن مالها اما لشمول البنات لها او للاجماع او السنة وصرح بعض بأنه للاجماع وقال ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو شامل للشقيقة والابوية دون الامية لانه جعل أخاها عصبه ووئد الأم ليس عصبه وقوله « ليس له ولد » أي ولا والد وقال : ﴿ ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ﴾ ، وقال الفخر : خاطب الله سبحانه وتعالى الرجال في آية الارث سبعة وذكر النساء بالغينية ففضلهم بالخطاب وكثرته فدل على فضلهم في النصيب وغيره كما نص عليه .

(والربع لاثنين لزوج مع وجوده) أي وجود الحاجب وهو ولد الزوج أو ولد ابنها كما مر ، قال الله تعالى : ﴿ فان كان لهم ولد فلكم الربع مما تركن ﴾ (٢) (وزوجة فأكثر) وهو زوجتان أو ثلاث أو أربع (مع فقده) أي مع فقد الحاجب وهو ولد الزوج أو ولد ابنه على حد ما مر فيقسمن الربع سواء وهو لواحدة كله اذا لم يكن غيرها قال الله جل وعلا :

(١) سورة النساء : ١١ .

(٢) سورة النساء : ١١ .

(٣) سورة النساء : ١٢ .

والثمن لزوجة فأكثر مع وجوده ،

﴿ ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد ﴾ (١) أى منهن أو غيرهن
﴿ من بعة وصية توصون بها أو دين ﴾ قال أبو اسحاق :

والربع فرض الزوج مهما حضرا من فقده فى النصف قبل ذكرها
وهو للزوجات مهما يفقد

وقال العاصمى :

ونصفه الربع به الزوجين ام

أى اقصد الزوجين بنصف النصف وذلك هو الربع (والثمن لزوجة
فأكثر مع وجوده) يقسم سواء ولو كانت واحدة أخذته كله ، قال صاحب
الكشاف : جعلت المرأة على النصف من الرجل لحق الزواج كما فى النسب
وكانه أراد أن أصل ذلك فى جانب النسب فلا يضر تساوى الأخ والأخت للام
ولا الشقيق وأخته فى المشتركة قال الله تعالى : ﴿ فان كان لهم ولد فلهن
الثلث مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين ﴾ (٢) وحاصل ما ذكر
فى الزوجين أنه جعل الذكر على الضعف من الأنثى فى الحاليين كالأولاد جريا
على أصل التوارث ، قال أبو اسحاق :

والثمن سهمهن مهما يوجد

أى الحاجب .

(١) سورة النساء : ١٢ .

(٢) سورة النساء : ١٢ .

والثلثان لأربع : لبنتين فأكثر ، وبنت ابن كذلك مع فقدهن ، • •

قال العاصمي :

ونصفه الثمن لزوجة وفي تعدد قسمة حظها اقتفى

ولا يتصور أن يرث الربع أو الثمن أكثر من أربع زوجات ، إلا أنه قد يصح اجتماع خمس زوجات وارثات فأكثر من عدم بقاء الزوجية للكفر مثل أن يطلق ذو أربع واحدة ثلاثاً وهو مريض ويتزوج واحدة في يومه مثلاً أو يطلق اثنتين ويتزوج اثنتين ، وهكذا ، يتزوج بقدر ما يطلق ، فالذي عندي أنهن كلهن يرثن لأنه طلاق ضرار ، وتوقف فيه في نوازل نفوسة ، وعن ابن عباس : إذا حيا المطلق مثل العدة أو تزوج أخرى بعد الطلاق فلا ضرار •

وقال البلقيني من الشافعية وغيره : ممكن ، وصوره بمن طلق أربعاً وقلن تمت عدتنا والحال ممكن الصدق والكذب ، فله على الصحيح عندهم أن يتزوج أربعاً ، فلو تزوج أربعاً ومات فادعت الأربع الأول أن عدتهن لم تتم إلى الآن فنصيب الزوجات موقوف بين الجميع ، والمذهب أنهن لا يصدقن في ادعاء عدم انقضاء العدة بعد انقضائها في ممكن فالأثر للأربع الأواخر ، وصوره غيره بما لو أسلم كافر على أكثر من أربع فأسلمن معه أو قبل انقضاء العدة ومات قبل الاختيار حيث يوقف نصيب الزوجات أيضاً بينهن لأن الوارث في هذه المسائل أربع في ضمن هؤلاء ، وجاز الصلح بتساو أو تفاضل للضرورة - كذا قيل - وتقدم كلام في النكاح •

(والثلثان لأربع) أي لأربعة أنواع (لبنتين فأكثر وبنت ابن) وإن سفل (كذلك) أي فأكثر (مع فقدهن) أي مع فقد البنات اثنتين فصاعداً ،

وشقيقتين أو لأب فأكثر مع فقدهن ،

قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثُ مَا تَرَكَ﴾ (١) ،
وقال قبل : ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ .

قال السهيلي : فللبنتين الثلثان لأنه ذكر الأنثيين بلام التعريف فدلّ على أن الاثنتين قد استحققتا الثلثين إذ الأنثى الواحدة لها مع الذكر الثلث ، فإن لم يكن ثمّ ذكرٌ وكانتا فلهما الثلثان وثلثا فصاعداً الثلثان بقوله : ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ ، قال السهيلي : وظنّ كثير من الناس أن ارث الاثنتين الثلثان إنما هو بالقياس على الاختين ، وقال بعضهم : عرف ذلك بالسنة الواحدة ، وقيل : عرف من الفحوى لا من اللفظ لأن الواحدة إذا كان لها الثلث مع الذكر فأحرى أن يكون لها مع عدمه .

قال السهيلي : والذي عندي أن لفظ الآية مغن عن هذا وكاف وشاف ، قال في شرح الترتيب : والذي أحوجه هو وغيره الى هذا ما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - : أنه لا يستحق الثلثين الا ثلاثة من البنات لظاهر الآية ، وبالجمله فما ظنّه كثير من الناس أولى من التكلف الذي ارتكبه هو وغيره ، ولو كان حكم اثنتين معلوماً من الآية لم ينقل عن ابن عباس خلافه وهو ترجمان القرآن اهـ ، ويبحث بأنه قد يظهر لغير ابن عباس ما لم يظهر لابن عباس .

(وشقيقتين أو لأب فأكثر مع فقدهن) أى فقَد الشقائق ، فذلك أربعة أنواع ضبطهن بعض الفرضيين بقوله : ذوات النصف إذا تعددن ، وذلك إذا

(١) سورة النساء : ١١ .

والثلث لاثنتين لأم مع فقد حاجب ،

انفردن عمن يعصبهن ، قال الله تعالى : ﴿ فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴾ وهو شامل للشقيقتين والأبويتين ، وأما شقيقة وأبوية فللشقيقة النصف وللأبوية السدس تكملة الثلثين ، كما يعين ذلك القياس على بنت الابن مع بنت الصلب ، وأما ما زاد على الاثنتين فبالقياس على ما زاد على البنيتين ، قال أبو اسحاق :

والثلثان لابنتين أو بنات ولبنات ابن وسهم الأخوات

وقال العاصمى :

والثلثان حصّة" لأربع بنات 'صلب وبنات ابن فع
والأخوات لا لأم في العدد

(والثلث لاثنتين) لانسانين أو نوعين (لأم مع فقد حاجب) لها عن الثلث الى السدس وهو الولد أو ولد الابن أو أخوان أو أختان أو أخ وأخت ، وقال ابن عباس ثلاثة أخوة أو أخوات أو بعضهم ذكر وبعض" أنثى ، والخنثى في القولين كالذكر أو الأنثى ، فالخنثيان أو الخنثى والذكر أو الخنثى والأنثى يحجبانها الى السدس ، وسواء الشقيق والأبوى والامى ، وقال ابن عباس : يحجبها ثلاث خنثى أو اثنان مع ذكر أو مع أنثى أو ذكران أو اثنيان مع خنثى ، قال معاذ بن جبل رضى الله عنه : ان الاناث لا يحجبنها لظاهر الآية ، والاجماع على خلافه ، وكما خالف ابن عباس في ذلك خالف فيهن مع البنات ، فقال : ان الأخوات محجوبات بالبنات ، قال الله تعالى : -﴿ فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ .

وكلايين فأكثر باستواء فيه ، والسدس لسبعة : لأب وأبيه ، ولأم مع

وجود حاجب ،

(و) لانسائين (كلايين فأكثر) أخوين أو أخوة أو أخوات أو باختلاط ،
والخنثى كالذكر أو الأنثى (باستواء فيه) أى فى الثلث الذكر والأنثى
والخنثى سواء ، لأن الادلاء بمحض الاناث ، قال الله تعالى : ﴿ فان كانوا
أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث ﴾ ، قال أبو اسحاق :

والثلث سهم الأم مهما خلت	عن ابن أو بنى ابنه أو أخوة
وهو سهم اثنين أيضاً واثنين	من أخوة للأم فاعلم دون ميئن

وقال العاصمى :

والأم دون حاجب والأخوة لها وهم فى قسم ذاك أسوة

(والسدس لسبعة لأب) مع وجود ابن أو ابن ابن أو بنت أو بنت
ابن ، وله مع بنت أو ابنة ابن ما بقى أيضاً ، ومع عدم ذلك كله إذا لم يبق
له ما يعصب (وأبيه) مع عدمه وإن علا من جهة الأب ، وإن استغرقت
السهام المال فرض له السدس ، وعن الحسن البصرى عن الحسن عن عمران
ابن حصين : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : ان ابنى مات فما لى من
ميراثه ، فقال : « لك السدس » ، فلما ولى دعاه فقال : « لك سدس آخر » ،
فلما ولى دعاه فقال : « ان السدس الآخر طعمة » ، وقيل : ان الحسن لم
يسمع من عمران ، وروى الحديث أحمد والترمذى وأبو داود والنسائى
وابن ماجه .

(ولأم مع وجود حاجب) وهو الولد أو ولد الابن أو اثنان من جنس

• • • • • • • • • •

الاخوة ، سئل ابو معروف - رحمه الله - عن رجل توفي وترك ستة دنانير وستة ورثة فأصاب كل واحد ديناراً ، فقال : ذلك رجل توفي وترك ثلاثة من العصبية وأختين من الكلاله وأمه اه ، وكذا أخوان من الكلاله أو أخ أو أخت منها ، وقال ابن عباس : ثلاثة ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يُوْهِى لَكُمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا السُّدُسَ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ، وقال : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلَّأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ، قال أبو اسحاق :

والسدس للآب إذا كان ولد أو ولد الأبناء هكذا ورد
وهو للآم إذا ما وحداً من كان في الثلث اساً فقدا

قال العاصمي :

ونصفه السدس لآم وآب ولابنة ابن ولجد احتبى
وجدة ولاخ لآم وشمل الأخت جهات الأم

وأما الجد فآرثه السدس من السنة ، قال الشماخي أحمد - رحمه الله - : عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ « ورث الجد السدس » ، أى آبا الآب ، ولعل صاحب العقيدة جعل ميراث الأجداد والجدات السدس من الراوى (١) ، لأنه لم يثبت عنده رواية ميراث الأجداد والجدات

(١) قوله : الراوى . كذا بالنسخة التى بين يدينا وليس بصحيح ، وموابه جعل ميراث الأجداد والجدات السدس من الراى الخ .
أراد مؤلف متن العقيدة بالراى ما يشمل الإجماع والقياس ، وقد جرى هذا التعبير لبعض أوائلنا رحمهم الله ما فتم به بعض من المظلمين فاندفع الى القول بأن الإباضية لا يقولون بالإجماع

100

ومتن المعقيدة من أجل متون أصول الدين وفيه نبذ من الأخلاق وهو على طويقة الاوائل
في التشسيق ؟ والعبارة لم يزل هذا المتن من مثاول النشره في بكورة التحصيل ، ذكره مؤلفه انه
وجد المتن بالبريرية فطلب منه من لا يرد قوله ولا يجهل فضله أن ينقله الى العربية ليكون سهل
التناول بين اللفظ لأجاب طلبه .

- 17 -

• • • • •

وحجة الجمهور أن حكم الواحد معلوم وهو أن لا يحجبها الى السدس ، وحكم الثلاثة معلوم وهو أنه يحجبها فبقى الاثنان فالحاقهما بالثلاثة أولى لأن في الاثنين جمع واحد الى آخر ، كما أن في الجمع جمع واحد والى آخر وهكذا ، وناسبه أن الجمع قد يُطلق على الاثنين مجازاً أو حقيقة كقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُمُ الشَّاهِدِينَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ اذ تسوروا المحراب ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٣) ، وقال ﷺ : « الاثنان فما فوقهما جماعة » ، وأجمع التابعون على القول بحجبها باثنين بعد ابن عباس ، وذكر عن ابن عباس أيضاً : « أن الاخوة يأخذون الثلث الذي حجبوا الأم عنه وما بقى فللاب » ، وحجته أن الاستقراء دلّ على أن من لا يرث لا يحجب فهؤلاء الاخوة لما حجبوا وجب أن يرثوا ، وحجة الجمهور أن المال عند عدم الاخوة ملك للأبوين وعند وجودهم لم يذكرهم الله تعالى الا بأنهم يحجبون الأم الى السدس ، ولا يلزم من كونه حاجباً كونه وارثاً فوجب أن يبقى المال بعد حصول هذا الحجب على ملك الأبوين كما كان قبل ذلك .

وقول ابن عباس - رضى الله عنهما - له التفات الى من حجب شخصاً هل يلزم أن ترجع فائدة الحجب عليه أم لا ، وهى مسألة جرى فيها الخلاف بين الفرضيين ، وخرج بالاخوة - بنوهم - فلا يحجبونها الى السدس ، فان قيل : فلم لا يردها بنو الاخوة كأبائهم كما ردّها ابن الابن كابيه ؟

(١) سورة الانبياء : ٧٨ .

(٢) سورة ص : ٢١ .

(٣) سورة التحريم : ٤ .

Journal of Management Inquiry 20(4) 403-417
© The Author(s) 2011
Reprints and permissions: sagepub.com/journalsPermissions.nav
DOI: 10.1177/1056492611419111
<http://jmi.sagepub.com>

وقد وضع صاحب الترتيب ذلك على صورة المنبر وحذف المعطوف عليه وهو مفرد المثني الذي في أول كله سطر غير السطر الأعلى الذي يسمى في المنبر المستراح لأن فيه صورة واحدة فليس فيه عطف ، وذلك أن أول السطر الأخير شقيقان فهو أول صورة فتعدها ثم تأخذ مفرده وهو شقيق ويعطف عليه ما بعده فتقول : شقيق وشقيقة شقيق وخنثى الخ ، وجعل آخر كل

والأحسن أن تبتدىء بقراءة السطر الأسفل التام ثم ما فوقه حتى تنتهى قراءتك بالسطر الأعلى الذى هو المستراح .

ولجدة فأكثر مع فقده ،

وان قلت : حق الوالدين اعظم من حق الولد لأن الله تعالى قرن طاعتها بطاعته ، فقال : ﷺ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ﷻ ، وورد في حقهما من القرآن والسنة ما لم يرد في حق الولد فما الحكمة في جعل نصيب الولد أكثر ؟ قلت : قال الفخر : الحكمة في ذلك أن الوالدين ما بقى من عمرهما إلا القليل ، أى غالباً فكان احتياجهما إلى المال قليلاً ، وأما هو ففي زمان الصبى فكان احتياجه إلى المال كثيراً .

(ولجدة فأكثر) باستواء فيه (مع فقده) أى فقد الحاجب وهو الأم فإن الجدة لا يحجبها إلا الأم ولعله قال مع فقده : أى فقد الحاجب ليشمل الحاجب الجدة التى تحتها وهى بنتها أو بنت بنتها ، ويشمل من تسقط له من الجدات كالبعدى من جهة الأب تسقط بالقربى من جهة الأم فى قول ، ولو قال مع فقدها لكان أبين قال فى شرح الترتيب : والأصل فى إرث الجدات والتسوية ما روى بريدة أنه ﷺ قال : « للجدّة السدس إذا لم تكن دونها أم » رواه أبو داود وغيره كالنسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى ، وروى عبد الله بن عباس ومقل بن يسار وبريدة أن النبى ﷺ « ورث الجدة السدس » ولم يذكروا أى الجدتين كانت ، وروى ابن مسعود رضى الله عنه وبلال بن الحارث « أنها كانت أم الأم وقضى ﷺ للجدتين بالسدس » رواه الحاكم على شرط الشيخين .

وفى مراسيل أبو داود « أنه ﷺ أطعم السدس ثلاث جدات جدتين من قبل الأب وجدة من قبل » وهذا التفسير من الرواى وفى تفسير الرواى فى

بعض الكتب أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب ، وروى قبيصة بن أبي ذؤيب أن الجدة جاءت الى أبي بكر رضى الله عنه تسأله ميراثها فقال « مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ فارجعي حتى أسأل الناس » فقال المغيرة ابن شعبه « حضرت رسول الله ﷺ أعطاه السدس » فقال له : « هل معك غيرك ؟ » فقال محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذ لها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر رضى الله عنه تسأله ميراثها فقال : « مالك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذى قضى به الا لغيرك وما أنا بزائد فى الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعما فهو بينكما وايتكما خلت به فهو لها » رواه مالك فى الموطأ وأصحاب السنن وقال الترمذى : حديث حسن صحيح وقبيصة بفتح القاف وكسر الباء وفتح الصاد والتى قضى لها أبو بكر رضى الله عنه هى أم الأم كما قال الشيخ انه فى رواية الموطأ والتى قضى لها عمر رضى الله عنه هى أم الأب كما روى وانها جائته فقالت : يا أمير المؤمنين أنا أولى بالميراث منها لأنها لو ماتت لم يرثها ابن ابنتها ولو مت أنا ورثنى ابن ابنى ا هـ .

وفي رواية أن القائل لعمر رجل من الأنصار قال : يا أمير المؤمنين تسقط التي لو تركت الدنيا وما عليها لكان ابن ابنها وارثها وتعطى التي لو تركت الدنيا بخذا فيرها لم يرثها ابن ابنها فقال عمر رضى الله عنه : « ما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن هو السدس ان اجتمعتما فهو بينكما وابتكما انفردت فهو لها » فظاهر كلام عمر في الروایتين أن ارث ام الاب

ولبنت ابن فاكتر مع بنت ، ولاخت لأب فاكتر مع وجود شقيقة ،
ولكلالى مطلقاً مع فقد حاجب ،

بالاتجاه فهو من الراى ولكن قد بينت رواية أبى داود المتقدمة أن ارث
الجدّة من الأب أو من الأم هو من السنة .

(ولبنت ابن) وان سفل (فاكتر مع بنت) أو بنت ابن وان سفل
أقرب منها أو منهن وذلك تكملة الثلثين للاجماع وللحديث (ولاخت لأب
فاكتر مع وجود شقيقة) قياساً على بنت الابن مع البنت وذلك تكملة
الثلثين فلو استغرقت شقيقتان الثلثين بأن كن اثنتين فلا شيء للاخت أو
الأخوات للأب الا ان عصبهن أخ ، (ولكلالى مطلقاً) ذكر أو أنثى (مع
فقد حاجب) وهو الأب أو الجد أو الولد أو ولد الابن وأما الشقيق والأبوى
فلا يحجبانه لأنه فرضى وهما عاصبان وولد الأم بخلاف غيره فى خمسة أشياء
لا يفضل ذكره على انشاء اجتماعاً ولا انفراداً ويرث مع من أدلى به الا أن
الجدّة أم الأب شاركتة عندنا فى هذا ، ويحجب من أدلى به حجب نقصان
وأدلى بأنثى وورث ، قال الله جل وعلا : ﴿ وان كان رجل يورث كلالة
أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ (١) ، أى أخ أو
أخت من أم كما قرأ به أبى وسعد بن أبى وقاص وهى قراءة شاذة ،
قال أبو اسحاق :

وهو سهم واحد أو واحدة	من اخوة لأم فابنغ الفائدة
ولابنة ابن هو أو للبنتين	مع ابنة وهو كمال الثلثين

(١) سورة النساء : ١٢ .

مع الأخ ولا يخفى أن ولد الأم معها ليس كذلك .

- 92 -

واما خارجة عن أصل لعارض موجب ثلث الباقي في تارك زوجة وأبويه
فتقسم فريضتهم من أربعة ، لزوجته واحد ، ولأمه ثلث الباقي ولأبيه اثنان ،

فاذا انضاف اليها المال الكثير عظم الفساد ، قال الله تعالى : ﴿ ان
الانسان ليطغى ان رآه استغنى ﴾ ، قال الشاعر :

ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة

ولأن الرجل لكمال عقله يصرفه في وجوه الخير كالنفقة على المساكين
والإيتام والمساجد ، وقال جعفر الصادق : ان حواء رضى الله عنها أخذت
حفنة من الحنطة وأكلت وأخذت حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة
أخرى ودفعتها الى آدم فلما جعلت نصيبها ضعف نصيب الرجل قلب الأمر
عليها فجعل نصيبه ضعف نصيبها وقد علمت ان النصف لخمسة والربع لاثنين
والثلث لواحد والثلثين لأربعة والثلث لاثنين والسدس لسبعة ، قال بعضهم :

ضبط ذوى الفروض في هذا الرجز خذ مرتباً وقل هباً دبز

(واما خارجة عن أصل لعارض موجب) لخروجها ، ويأتى بيانه
وذلك كالمشركة و (ثلث الباقي في) فريضة (تارك زوجة وأبويه فتقسم
فريضتهم من أربعة) لاشتغالها على رُبْع وهو سهم الزوجة ، وأما الأب
فعاصب ، وأما الأم فلو كان لها ثلث الباقي مع أن للباقي ثلثاً بعد اخراج
ربع الزوجة فكانت من أربعة (لزوجته واحد) وهو الربع (ولأمه ثلث
الباقي) فالباقي ثلاثة وثلثه واحد (ولأبيه اثنان) بالعصبة .

وتاركة زوجاً وأبوها لزوجها النصف ، ولأمها ثلث الباقي ، واثنان
لأبيها فتقسم من ستة أو اثني عشر ،

والموافق للصناعة أن ينظر بين مقام الثلث ومقام الربع فيوجد متباينين
فيضرب ثلاثة في أربعة باثني عشر ، للزوجة الربع ثلاثة ، تبقى تسعة ثلثها
للأم ثلاثة والباقي للأب ستة بالعصبة ، ولم يعتبر المصنف ما ذكرنا بل
اعتبر ما ذكرته قبل أو ردّ كلاً لثلاثة ، ثلث ثلاثة الزوجة واحد ، وكذا
ثلاثة الأم وثلث ستة الأب اثنان وذلك أربعة ، وكذا قال العسوانى أنها من
أربعة ، ربعها واحد للزوجة تبقى ثلاثة للأم ثلثها واحد واثنان للأب فصار
للأم الربع ، فيقال : أخبرنى عن امرأة ورثت الربع بغير عول ولا ردّ
وليست زوجة ، وكذا فعل المصنف فى قوله : باب : أن تجردت عصبة .

(و) فريضة (تاركة زوجاً) نصب بتارك مع أنه للماضى حكاية لحال
موته أو باعتبار أنه يسمى تاركاً ولو مضت مدة أو على مذهب الكسائى ،
(وأبوها لزوجها النصف) ثلاثة (ولأمها ثلث الباقي) واحد والباقي هو
ثلاثة (واثنان لأبيها) بالعصبة باقيا بعد ثلث الباقي (فتقسم من ستة)
لأنها أدنى عدد له نصف ولباقيه بعد نصفه ثلث (أو اثني عشر) أو ثمانية
عشرة أو أربعة وعشرين أو غير ذلك من كل عدد له نصف ولنصفه ثلث ،
ولكن لا فائدة فى استخراج ذلك من غير الستة ، والموافق للصناعة اخراج
ذلك من ستة قال فى شرح الترتيب : ومقتضى القواعد الحسابية فيما اذا
اجتمع كسر يضاف للباقي مع كسر مضاف للجملة كما فى الغراوين يؤيد
ما ذكره المحققون من أن مخرج الكسر اقل عدد يصح من ذلك الكسر .

• • • • • • • • • •

قال المتولى : ولأنهم اتفقوا في زوج وأبوين على أن أصلهما ستة ولو قامت من النصف لقالوا : أن أصلها اثنان وأنها تصحّ من ستة ، وأقرّه الرافعى على نقل الاتفاق وهو الجارى على القواعد وطعن فيه ابن الرفعة بما ذكر عن بعضهم أن أصلها اثنان ، وذلك أن ثلث ما يبقى فرض أصلى للأم ، وذكر العصنوانى في شرح أبى اسحاق : أنها من اثنين ، نصفها واحد للزوج يبقى واحد للأم ثلثه ولا ثلث له فتضرب الثلاثة في الاثنين بستة ، وموجب الخروج عن الأصل الذى هو أن تأخذ الأم الثلث من الكل الى ما ليس بأصل ، وهو أن تأخذ ثلث الباقي فرضاً بعد فرض الزوج أو الزوجة أن كل ذكر وأنثى يأخذان المال أثلاثاً يجب أن تأخذ الباقي بعد فرض الزوجية كذلك كالأخ والأخت لغير أم وإن الأصل أنه إذا اجتمع ذكر وأنثى من درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للأنثى فلو جعل لها الثلث مع الزوج لفضلت على الأب أو مع الزوجة ، لم يفضل عليها بالضعف بل بدونه ، ولا يرد ما قاله امام الحرمين من أنهما إذا اجتمعا مع الأب تساويا لأنهم إذا قالوا الأصل كذا لا ينافى خروج فرد عنه لدليل كما خرج عنه الاخوة للأم .

قال الرافعى والفخر : ويحتج للمسالتين أيضاً باتفاق الصحابة قبل اظهار ابن عباس الخلاف ، قال الفخر : وهو مبنى على أنه لا يشترط في صحة الاجماع انقراض العصر وهو المختار ، وما ذكره المصنف هو الصحيح ، وبه قضى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - ، ووافقه عثمان في رواية وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وبه قال مالك والشافعى وأبو حنيفة وأحمد وجمهور

• • • • •

العلماء ، وقال ابن عباس : « لها الثلث كاملاً » ، لقوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِمُ الثَّلَاثُ ﴾ (١) ، ولحديث : « الحقوا الفرائض بأهلها » ، والحجة معه لولا انعقاد الاجماع على خلافه .

واجيب بان معنى الآية وورثه أبواه خاصة وعن الحديث بان العصوية لم تتمحض في الأب ، قال ابن عباس : « لا أجد في كتاب الله ثلث ما بقى » ، وأرسل الى زيد بن ثابت فقال : أقال الله ثلث ما بقى ، أو قال : الثلث ؟ فرد اليه زيد فقال : « بل قال الثلث وللأب الثلثان ، وإذا دخلت عليهما امرأة فلها الربع أو ثلث ما بقى » ، قال ابن عباس للرسول : قل له : « اكذب على الله ؟ من قال ثلث المال أم من قال ثلث الباقي » فقال زيد : « لا أقول يكذب أحدهما ولكن ليفرض ابن عباس برأيه وأنا أفرض برأى » .

وقال ابن سيرين بمذهب الجمهور في مسألة الزوج وفي مذهب ابن عباس في مسألة الزوجية ، وهذا المذهب له التفات الى مسألة أصولية وهي انه اذا اختلف الصحابة في مسألتين على قولين فذهبت طائفة الى حكم وطائفة الى آخر فيها هل يجوز احداث قول ثالث بعدهم ملفق بينهما بأن يقول بمذهب طائفة في احدهما وبمذهب الاخرى في الاخرى ، والاكثرون على منع احداث قول ثالث حتى أنكر طوائف الخلاف فيضعف قول ابن سيرين ، وانما قال ذلك ابن سيرين بذلك لأنه لو أعطيت في مسألة الزوجة الثلث كاملاً لم تفضل على الأب ، بل هو الذى يفضلها ، ولو أعطيت فيها

(١) سورة النساء : ١١ .

[illegible]

باب بیان بعض ما قد شذا
منها فريضتان غراوان

وكان من تلك الفروض فذا
زوج أو العرس ووالدان

وفي نوازل نفوسة : وذكر في كتاب آخر رجلاً مات وترك زوجته وأبويه وأخوة كم تراث الأم فأنهما أجبوا فيها أنها تأخذ سدس الكل ، وذكر في الدفتر فيما أحسب خلاف ذلك اهـ ، وأما جد وأم وزوج أو زوجة فلا كم في ذلك ثلث كامل ، وقيل ثلث الباقي ، وقيل ثلث كامل مع الأب أو الجد ذكره في نوازل نفوسة ، والله أعلم .

باب

الحجب اما مسقط واما ناقل ،

باب

في الحجب

بفتح الحاء ، وهو باب عظيم في الفرائض

قال بعض : حرام على من لم يعرف الحجب أن يفتى في الفرائض ، وهو لغة المنع ، يقال حجبته اذا منعه عن الدخول والاخوة يحجبون عن الثالث أى يمتنعون واصطلاحاً منع من اقام به سبب الارث بالكلية أو من اوفر حظيه والاول حجب الحرمان وهو المراد عند الاطلاق وربما سمي حجب الاسقاط . والثانى حجب النقصان ، كذا قيل ، ويبحث فيه بأنه قد ينقل الى أكثر أو مساو بالعصوية ، ويسمى حجب النقل ويسمى الاول أيضاً حجباً مسقطاً والثانى حجباً ناقلاً كما قال المصنف (الحجب اما مسقط واما ناقل) ثم الاول قسمان ، حجب بوصف وهو المعبر عنه

• • • • • • • • • •

بالمانع غالباً ، وحجب بشخص ويعبر عنه غالباً بحجب الحرمان حتى صار هو المتبادر منه ، ولك ان تقول : الحجب قسمان ، حجب بالأشخاص وحجب بالأوصاف ، والأول قسمان ، حجب نقصان وحجب حرمان .

قال في شرح الترتيب : واذا تأملت ما تقدم يعنى ما ذكرته لك مع النظر في عبارة القوم ظهر لك أن لكل من الحجب والمنع اطلاقين ، فبالمعنى الأعم يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر في جميع الأقسام وبالمعنى الأخص وهو المصطلح عليه عند الفرضيين الذى اذا أطلق لا يتبادر غيره ، يطلق الحجب بالشخص فيقال : الأخ محجوب بالابن مثلاً ولا يقال : ممنوع به وان صح ذلك أيضاً ، واصطلح الحنفية على تسمية الساقط لوصف محروماً وعلى تسمية الساقط لتقدم غيره عليه محجوباً ولا مشاحة في الاصطلاح ، وسمى بعضهم استغراق الفروض المال حجباً وهو حرمان واسقاط قال ابو اسحاق :

باب بديع جامع في الحجب ذللت فيه كل معنى صعب
الحجب حجبان فحجب نقص وحجب اسقاط تفهم نصي

والتعبير بحجب النقل وحجب الاسقاط أولى لأن النقل قد يكون الى ما هو أكثر أو مساوياً بالتعصيب وقال العاصمى :

الحال في الميراث قد تقسما الى وجوب ولحجب وسما
بحجب الاسقاط أو النقل وذا لفرض أو تعصيب فذا انفاذا

فالأول لا يلحق ابناً ولا بنتاً كاب وأم وزوج وزوجة ،

(فالأول لا يلحق ابناً ولا بنتاً كـ) ما هو غير لا حق لـ (أب وأم
وزوج وزوجة) قال أبو اسحاق :

فصل نسوق الحجب فيه المسقطا فلا تكن في علمه مفترطاً
وليس للبنين فيه مدخل كلا ولا الوالدين يعدل
وليس للزوجين فيه من طريق ومن سواهما فحر به خليق
أى ولا يعدل الى الوالدين أى ولا يميل اليهما أو لا يجوز عليهما .
قال العاصمى :

ولا سقوط لأب ولا ولد ولا للزوجين ولا أم فقد
أى فقط أى لا يسقطه إلا هؤلاء وإن شئت فقل : الزوجان والأبوان
والولدان أى الولد والبنت فذلك ستة ، ولا يخفى أن حجب الاسقاط بوصف
يدخل على جميع الورثة كما يدخل حجب النقصان على جميعهم ، وبهذا
يفرق بين الحجب بالشخص حرماناً والحجب بالوصف كما يفرق بأن
المحجوب بالوصف وجوده عند قوم كالعدم فلا يحجب أحداً .

قال صاحب « الترتيب » وشارحه : والمحجوب بوصف وجوده كالعدم
فلا يحجب أحداً فلو خلف زوجة حرة ومعتقاً وولداً رقيقاً فللزوجة الربع
كاملاً عند الجمهور والثلث عند ابن مسعود ومن وافقه وللمعتق الباقي
ولا ارث للولد لا فى حجب الزوجة نقصاناً ولا فى حجب المعتق حرماناً ، أما
المحجوب بالشخص فقد غيّر نقصاناً كام وأب وأخوين فلها السدس

• • • • •

والباقي للآب ولا شيء للأخوين وكأم وجد من الأم الحكم كذلك ، وحجبت
فيهما نقصاً بمحجوب ، وكأم وأخ وشقيق وأخ لآب ، للأم السدس والباقي
للشقيق ، وكأم وأخ شقيق أو لآب مع جد وأخ لأم ، لها السدس ، والباقي
بين الجد والأخ لغير الأم .

قلت : المذهب أن الجد حاجب للأخ الشقيق والابوى والامى ، وكأم
وشقيقة وأخ وزوج وأخ وزوج وأخ لآب ، السدس للأم ، والنصف للزوج ،
وسقط الأخ للآب باستغراق الفروض ، فحجبت للسدس بالأربع بوارث
فمحجوب ، وكأب وجدة أم أم وجدة أم أب ، للجددة أم الأم نصف السدس ،
والباقي للآب لأنه حرمت به فترجع فائدة الحجب اليه ، فان الذى حجب
عنه من حجب عنه نقصاناً يحوزره من حجبه حرماناً ، وأصح الوجهين أن
لها السدس لانفرادها بالاسحاق ا هـ .

قلت : مذهبنا أن الآب لا يحجب أمه ، فالسدس بين أم الآب وأم الأم ،
قال شارح الترتيب : قال الرافعى تبعاً للغزالي فى الوسيط ليس كما سبق لأن
الجددة ترث بالفرضية فلا تناسب جهة استحقاق الآب وهى العصبية وهناك
واحد منهما يرث بالعصبية فامكن رد الفائدة اليه ، قال شارح الترتيب : قال
الشيخ يبطل بما اذا كان الأم والآب أو الجد اخواناً لأم فانهما يحجبان الأم
مع كونهما محجوبين بالآب أو الجددة ، وفائدة سقوطهما ترجع الى الآب أو
الجد مع كونهما بالفرض المحض والآب والجد بالتعصيب قال ابن الرفعة فى
الكفاية : ولعسر الفرق طرد بعض أصحابنا القياس وقال : ليس لأم الأم الا
نصف السدس .

• • • • •

قال : قلت وكان سنج لى اى عرض لى فرق شديد ما ظننت ان أحداً سبقنى اليه ثم رايت بعد سنين أن عمرو بن الصلاح ذكره من تفقّهه وقال بعده : فافهم فانه عويس انعم الله علينا بحله .

وحاصله أن رجوع أم الأم الى نصف السدس انما كان من قبيل ازدحام مستحقين على ما لا يفى بهما كما فى الابنين والأخوين ونحوهما وكما فى الدينين اذا ازدحما فان كلا منهما يأخذ البعض عند الازدحام ، وان انفرد أحدهما بالاستحقاق وأخذ الجميع فاذا لم يوجد من الجدة للأب مذاكرة فى الاستحقاق لسقوط استحقاقها بالأب أخذت الجدة من الأم جميع السدس لعدم المزاحم وليس رد الأم الى السدس بسبب الازدحام فانه أصل فرضها ، والله أعلم اهـ .

قلت : مذهبنا أن أم الأم تأخذ نصف السدس لمزاحمة أم الأب وان الأب الذى هو ابنها لا يحجبها ، قال شارح الترتيب : وقد قدمنا أن الذى حجب عنه من حجب نقصاناً يحزره من حجبه حرماناً والحاجب حرماناً هو الأب فى الأولى والسابعة والجد فى الثانية والرابعة والخامسة والشقيق فى الثالثة ، وذو الفرض فى السادسة ، قال : قال الشيخ وفى الرابعة والخامسة والسادسة نظراً ، أما فى الأوليين فقضيه قولهم ترجع فائدة الحجب الى حاجب الحاجب ان السدس الذى حجبت عنه الأم للجد وليس كذلك ، وأما فى السادسة فليس للأخ للأب فيها شيء حجبوه عنه حتى يحوزوه ولو ورث مع ذى الفرض لم يرث الا ما بقى عنه فانتفاء ارثه انما هو لانتفاء للباقى ، قال : قال شيخ مشايخنا أقول فى نظره أما فى الرابعة والخامسة فلا نسلم أن مقتضى قولهم ما قاله بل مقتضاه أن له نصف السدس فقط لأن الجد انما حجب نصف

• • • • •

الحاجب لأم وقد علمنا بهذا المقتضى ، وأما فى السادسة فانه يوهم أن حاجب
الحاجب يحوز ما كان للحاجب لولاه وليس كذلك فانه يحوز ما حجب عنه
المحجوب نقصاناً بالمحجوب ، فكل محجوب غير الأخ يقال فيه أيضاً ليس
له مع صاحبه شيء حجب عنه بل المعنى أنه يحجبه عما كان يأخذه لولا
الحجب فالموضعان سواء ، وقوله : لو ورث مع ذوى الفرض الخ حاصله
لو ورث عند عدم الاستغراق لم يرث الا الباقي ونحن نقول بمثله فى كل
محجوب فانه لو ورث عند عدم حاجبه لم يرث الا ما قدر له اهـ .

ولا يحجب المحجوب بالشخص غيره حرماناً قال : وما صور به ذلك
من الأخ المشؤم كزوج وأبوين وبنت وبنت ابن وابن ابن فى درجتهم فولد
الابن ساقط لاستغراق الفروض ، وكذا بنت الابن معه ولولاه لفرض لها
وزيد فى العول وكام وأخوين منها وشقيقة وأخ وأخت لأب فالأخ للأب لولاه
لفرض لأخته فيها فلذلك سمى بالأخ المشؤم فالأخ حجب أخته فى الثلث مع
كونه محجوباً فلا يرد لما قاله شيخ مشايخنا وعبارته .

قلت الحاجب فى ذلك ليس الذكر فقط بل هو مع استغراق الفروض بل
الحاجب فى الحقيقة الاستغراق فقط على القساعة فى أن العاصب سقط
للاستغراق والأنثى قد صارت عصبية بالذكر اهـ ، وإنما كان المحجوب بالوصف
وجوده كالعدم لأنه ناقص فى ذاته بخلاف المحجوب بالشخص فانه انما
حجب لتقدم غيره عليه مع كماله فى ذاته وإنما لم يحجب المحجوب بالشخص
حرماناً وحجبه نقصاناً أن الوراثة خلافة لأن بعض الخلفاء قد يكون أولى
من بعض فمن حجب حجب الحرمان أخذ نصيب المحروم ومن حجب حجب
النقصان أخذ نصيبه غالباً وقد لا يأخذه ، وقضية ذلك أن الحاجب حجب

ويحجب الابن ابنه ، والقريب البعيد ، والاب اباه ، والقريب البعيد ،
والابن وابنه وان سفل ، والاب وابوه وان علا الاخ وهو ابنه ، . .

خرمان لابد ان يكون وارثاً حق تثبت له الخلافة ، ويستثنى من قولهم
المحجوب بالشخص لا يحجب غيره حرماناً على قول الحنفية ما اذا ترك
اماً وام اب وام أم أم فان أم الأب محجوبة بالأب ومع ذلك تسقط أم أم
الأم عندهم لقربها وقد علمت أن المذهب أن أم الأب لا يسقطها الأب وعرف
بعضهم حجب الشخص لغيره. حجب حرمان بأنه اسقاط الشخص غيره
بالكلية وهذا مخرج لاستغراق الفروض وليس حجباً لأنه لم يتعين لحجبه
وارث منهم وانما لم يرث لاستغراق المال ، واصطلح كثير على تسمية
الاستغراق حجباً ولا مشاحة في الاصطلاح .

(ويحجب الابن ابنه و) ابن الابن (القريب) ابن الابن (البعيد)
كأبن الابن مرتين يحجب ابن ابن ابن ثلاثاً ، وهذا يحجب ابن ابن ابن
أربعاً ، وهذا يحجب ابن ابن ابن ابن خمساً وهكذا ، فالأعلى يحجب
الأسفل المتصل به والمفصول سواء كان ابن ابن للصلب واحداً أو من آباء أو
أبوين يجمعهم جد واحد (والاب اباه و) الأب الذى هو الجد (القريب)
الذى هو الجد (البعيد و) يحجب (الابن وابنه وان سفل والاب وابوه
وان علا الاخ) ولو شقيقاً ، (وهو) ، أى الاخ ، أى ويحجب الاخ (ابنه) ،
أى ابن الاخ فيحجب الاخ ابن نفسه وابن الاخ الآخر ، ويحجب ابن الاخ

• ويحجب العمّ وهو ابنه ، هذا ترتيب الذكور في الطبقات ،

من يحجب أباه وهو الأب وأبوه وان علا والابن وابنه وان سفل ، ولا ميراث لولد الأخ من الأم فضلاً عن أن يقال : يحجبه الأخ الا من جهة ذوى الارحام .

(ويحجب) ابن الأخ (العم) وابن العم ، ويحجبهما أيضاً من يحجب ابن الأخ ، (و) يحجب (هو) ، أى العم (ابنه) ، أى ابن نفسه أو ابن عم آخر (وهذا ترتيب الذكور في الطبقات) وقد مرّ بسطهم في كلامي ، قال أبو اسحاق :

ان البنين اذ هم ذكران	حجّاب من تحتهم ما كانوا
وحجبوا الاخوة مع بنيتهم	من حيث ما كانوا فلا تعنيهم
ويحجبون أيضاً الأعماما	مع بنيتهم فاسمع النظاما
ويحجب الاخوة مع بنيتهم	وادخل الأعمال طرّاً فيهم

قال :

والجدّ أيضاً حاجبٌ مَنْ فوقه
واخوة للأم فافهم طريقه

ومذهبنا ان الجد أيضاً يحجب الشقيق والأبوى والأُمى قال :

والعم أيضاً وبنى الإخوان ثم بنى العم مدا الزمان

قال العاصمي :

والجدّ يحجبه الأدنى والأب كذا أبو الابطنا بالأعلى يحجب

• • • • •

وباب وبابن الابن قد حجب اخوة من مات فلا شيء يحجب
وابن اخ بالحجب للعم وفي والعم وابن العم ما كان كفى

وكل واحد من الابن وابنه والاب يحجب الأشقاء من الاخوة
والاخوات ، ويحجب الأبويين والأميين للاجماع ، وكذا يحجبهم الجد من
الاب عندنا ، ولأن جهة الأبوة والبنوة مقدمتان على جهة الاخوة ولأن
الاب واسطة بين الميت وبين الاخوة لغير الأم ، وهذه علة في غير ولد الأم ،
قال المصنف في « التاج » : وحجة اصحابنا في أن الأخ لا يرث مع الجد ،
قوله تعالى : ﴿ آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا ﴾ (١) ،
فاجمعت الأمة على أن ابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه ، وقد سمى الله
الجد اباً فقيس على ابن الابن المجمع عليه فاقيم الجد مقام الاب .

قال في شرح الترتيب : باب الجدة والاخوة عظيم ومن ثم كان
الصحابة - رضى الله عنهم - يتوقون الكلام فيه جداً لخبر : « أجراكم على
قسم الجد أجراكم على النار » ، وقال الدارقطني : لا يصح رفعه وإنما
هو عن عمر أو عن علي ، وأسند الى سعيد بن المسيب قال : قال رسول
الله ﷺ فذكره ، وعن علي : « من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض
بين الجد والاخوة » ، وعن عمر نحوه ، والجرائم جمع جرثومة وهى
الأصل ، قاله في الصحاح والنهاية .

وعن ابن مسعود : « سلونا عن عضلكم - أى مشكلاتكم - واتركونا من

(١) سورة النساء : ١١ .

• • • • •

الجدّ لا حيّاه الله ولا بيّاه « ، وعن سعيد بن المسيّب أن عمر سأل النّبي ﷺ عن قسم الجد فقال : « انى لأظنك تموت قبل أن تعلمه » ، قال سعيد : فمات عمر ولم يعلمه ، وقال عبيدة السلماني : انى لأحفظ عن عمر مائة قضية في الجدّ متخالفة ، وهذا على المبالغة ، ولما طعنه أبو لؤلؤة وأشرف على الموت قال للناس : « احفظوا عنى ثلاثة : لا أقول في الكلالة شيئاً ، ولا أقول في الجدّ شيئاً ، ولا أستخلف عليكم أحداً » .

واعلم أن في أرث الجدّ والاخوة خلافاً ، فمذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمر وعثمان وعلى وزيد بن ثابت وابن مسعود أنهم لا يسقطون به ، وبه قال الشعبي وابن أبي ليلى والمغيرة والضبيّ والحسن ابن صالح وهشيم بن بشر وضرار بن صرد وابن شبرمة وأهل المدينة وأهل الشام وسفيان ، ونصّ عليه الشافعي ، وذهب اليه مالك وأحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد وأبو عبيد وأكثر أصحابنا يعنى الشافعية .

وقال أبو بكر الصديق : الامام - رضى الله عنه - وابن عباس وابن الزبير وعائشة وعبادة بن الصامت وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله وأبو الطفيل : « أن الجدّ يسقطهم كالأب » ، وبه قال عطاء وطاوس وقتادة وعثمان البتي وجابر بن زيد والحسن البصري وسعيد بن جبير وابن سيرين وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله وأبو حنيفة وزفر ونعيم ابن حماد وداود وإسحاق بن راهويه وابن جرير الطبري ، واختاره من أصحابنا ، يعنى الشافعية المزني وأبو ثور وابن شريح وابن اللبان ومحمد ابن نصر المروزي والأستاذ أبو منصور البغدادى ، قال ابن اللبان : وعن

• • • • •

عمر وعثمان وعلى أنهم قالوا بذلك ما شاء الله ثم رجعوا عنه اه ، واحتج
للمذهب الأول بوجوه :

أحدها : تشبيه الجدّ بالبحر أو النهر الكبير ، والاب بخليج منه
والميت وأخاه بساقيتين من الخليج ، ولا شك أن الساقية الى الساقية أقرب
منها الى البحر ، ألا ترى أنه اذا سدّت أحدهما أخذت الأخرى ماءها ،
وروى البيهقي ذلك عن علي ، وروى أيضاً عن زيد تشبيه الجد بساق الشجرة
وأصلها ، والاب بعض منها ، والأخوة بفروع من ذلك الغصن ، ولا شك
أن أحد الفرعين أقرب الى الآخر منه الى أصل الشجرة ، ألا ترى أنه اذا
قطع أحدهما امتص الآخر ما كان يمتصه المقطوع ولم يرجع الى الساق .

• ثانيها : أن ولد الاب يدلى بالاب فلا يسقط بالجد كام الاب .

• ثالثها : أن الأخ يعصب أخته بخلاف الجد فكان أقوى .

رابعها : أن الأخوة والأخوات يرثون على حسب الأولاد عصبية
وفرضاً ، والجد بخلافهم .

خامسها : أن فرع الأخ يسقط فرع الجدّ ، وقوة الفرع تدلّ على
قوة الأصل .

سادسها : ما قدّمته في العصبات أن الأخ فرع الاب والجد أصله ،
فكان الأخ أقوى لأن البنوة أقوى من الابوة .

• • • • •

قال الرافعي : واذا كان الأخ أقوى وجب أن يسقط الجدّ به إلا أن
الاجماع على أن الجد لا يسقط به صدنا عن ذلك فلا أقل من أن لا يسقط
بالجد ، قال الشيخ : وفي دعواه الاجماع نظر ، فقد حكى ابن حزم عن
بعض الصحابة تقديم الأخ على الجدّ ، وبه قال الدبوسى من الحنفية -
بفتح الدال وتخفيف الباء المضمومة واسكان الواو - نسبة الى دبوس ، بلدة
بين بخارى وسمرقند . قال شيخ مشايخنا : وأقول القول به ان صح لا يقدح
بمجرده في الاجماع لجواز حدوثه بعده كما في مثله في المباهلة عن ابن عباس
كيف وائمة الأصول وغيرهم على أن القول به يلزمه احداث قول ثالث بعد
الاتفاق على قولين تقديم الجدّ والمشاركة وهو ممتنع ا هـ ، فما قاله عن
الأصوليين يقوّى ما قاله الرافعي ، واحتج للمذهب الثانى بوجوه : منها
أن ابن الابن نازل منزلة الابن في اسقاط الاخوة وغيره فليكن أبو الأب نازلاً
منزلة الأب في ذلك ، روى هذا التوجيه عن ابن عباس - رضى الله عنهما -
فانه قال : « ألا يتقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل ابناً
الأب اباً » ، وأجيب عن ذلك بأن الاخوة إنما حجبوا بالأب لادلائهم به
وهو منتف بالجدّ .

ومنها : ان الجدّ اما كالأخ الشقيق أو كالأخ للأب أو دونهما أو فوقهما ،
فان كان كالشقيق لزم أن يحجب الأخ للأب ، أو كالأخ للأب لزم أن يحجبه
الشقيق ، أو دونهما لزم أن يحجب كل منهما وكل باطل ، فتعيّن كونه
فوقهما فيحجبهما ، ويحكى هذا التوجيه عن ابن اللبان ، قلنا : هو
كالاخوة لا معينين ، بل في جنس الاخوة للأب واخوة الأم الزائدة في
الشقيق غير معتبرة لحجبها بالجدّ .

• • وان اختلف اهل طبقة فالأقرب أحق كالاخوة من بنيتهم ،

ومنها : ان الله تعالى لم يسمّ الجد في كتابه بغير اسم الأبوة في موضع من المواضع كقوله تعالى : ﴿ مَلَّةٌ اَبِيكُمْ اِبْرَاهِيمَ ﴾ (١) ، ﴿ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي اِبْرَاهِيمَ واسحاق ويعقوب ﴾ (٢) ، ﴿ وَكَانَ اَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ (٣) ، ويقال : انه كان سابع جد الى غير ذلك من الآيات . ويمكن الجواب عن ذلك بأن اطلاق الأب على الجد اطلاق مجازي ، ولا يلزم من الاطلاق المذكور اشراكه معه في جميع الأحكام ، ومنها : أن الجد يحجب الاخوة للام بالاجماع كالأب ، فلو قام الجد مقام الشقيق لم يحجب الاخوة للام ، ولو كان الجد بمنزلة الشقيق لحجب الاخوة للام كالجدة ، فمن جعل الجد بمنزلة الأخ فقد ناقض ، ويمكن ان يجاب انه لا يلزم من جعل الشيء كالشيء ان يساويه في جميع الأحكام ، ويكفي في كون الجد كالشقيق ان لا يحجبه أخ ، وأنه يحجب بنى الاخوة والاعمام وبنيتهم اهـ ، كلام شارح الترتيب .

(وان اختلف اهل طبقة فالأقرب أحق) بالارث (كالاخوة مع بنيتهم)
الاخوة ، يحجبون ولد الأخ ، وهذا في الأشقاء أو الأبويين ، وأما ولد الأخ للام فلا ميراث له أصلاً ، ولو لم يكن أبوه الا ميراث ذوى الأرحام ، وقد مرّ أن الاخوة يحجبون بنى الاخوة . مثلاً به لما جدّ الكلام في أن الأقرب أحق فلنا ثلاث مراتب : احداها : الجهة وهي مقدّمة على ما دونها من الجهة كجهة الأبوة على جهة البنوة . والثانية : القرب في اهل الطبقة الواحدة مثل طبقة الأبوة فيقدّم الأب لقربه على الجدّ والأقرب فالأقرب ،

(١) سورة الحج : ٧٨

(٢) سورة يوسف : ٣٨

(٣) سورة الكهف : ٨٢

وان كانوا فيها والقرب سواء ولاحدهم زيادة ترجيح بمناسب
كتعصيب قدم كشقيق مع اخ لآب ،

ومثل طبقة الأمومة فتقدم الأم على الجدّة فالقربى فالقربى ، ومثل طبقة
البنوة فيقدم الابن على ابنه فالأقرب فالأقرب ، ومثل طبقة الاخوة فيقدم
الأخ على ابنه ، وابن على ابن ابنه . والثالث : القوة ، وأشار إليها بقوله .

(وان كانوا) ، أى الورثة (فيها) ، أى فى الطبقة (و) فى
(القريب) بالجـر بلا اعادة لجوازه عند بعض النحاة والنصب على المعية
أولى ، وهو (سواء) ، وسواء خبر كان ولك رفع القرب على الابتداء
والاخبار عنه بسواء والجملة حال وعليه فقيها خبر كان أو متعلق بها على التمام
(ولاحدهم زيادة ترجيح) ، أى زيادة هى ترجيح ، فالإضافة للبيان على
أن " الزيادة بمعنى مفعول أو زيادة بترجيح ، أى استوى مع غيره فى الطبقة
وكان الترجيح لم يكن لغيره فهى إضافة مصدر لمفعول (بمناسب كتعصيب) ،
أى كما فى التعصيب ، فان للعصبة قوة على العصبة الآخر بقوة كادلته
بجهتين ، وليس مراده أن التعصيب هو شىء راجح يقدم به لأنه مثل
بالشقيق والأبوى ، والأبوى أيضاً عاصب ، والشقيق قدم عليه لقوته بجهة
الأم كما قال (قدم) من له زيادة ترجيح (كشقيق مع اخ لآب) وكعم
شقيق مع عم لآب ، قال أبو اسحاق :

ويحجب الشقيق أبناء الاب وجملة الأعمام فافهم تصب
والأخ للآب على التحقيق يحجب أبناء الأخ الشقيق
وهكذا أبناؤهم من متا بقريتين حاجب للشتى

ويحجب اخوة الأم اربعة وهم عمود النسب : الأب والجد والولد وولد الابن،

ومثلهم في ذلك الاعمام قد استوت بينهم الاحكام
وهم بأبنائهم محجوبون من حيث كانوا ابدأ محرومون
بابن الأخ الشقيق أو أخ للأب

(ويحجب اخوة الأم) اخوة - بكسر فسكون - هو المشهور وحكى في
شرح الفصيح عن صاحب الابرز - الضم فالسكون - وجمعه اخوان - بكسر
الهمزة - وهو الجيد ، وروى ضمها كمفرده ، ويجمع أيضاً ، قيل : على
أخوة - بضمين فشد الواو - ، وقال التزمخشري في كتاب المجازة :
اخوة اسم جمع أخ لا جمعه ، (اربعة وهم عمود النسب : الأب ، والجد)
وان علا (والولد) ولو أنثى (وولد الابن) وان كان الولد أنثى وسفل
الابن كبنت ابن ابن ، فولد الأم يحجبه ستة : الابن ، وابن الابن ،
والبنت ، وبنت الابن ، والأب ، والجد ، وذلك باجماع ، قال أبو اسحاق :

وتحجب البنت وبنت الابن الأخ للأم بكل فن

قال العاصمي :

واخوة الأم بمن يكون في
عمود الانتساب حجبهم يفى

والاناث يحجب بنات ابن منهن ابن ، ويسقطن مع أكثر من بنت ان لم
يكن معهن ذكر او تحتهن كما مر ،

(والاناث يحجب بنات ابن منهن) أى من الاناث - بكسر بنات -
على المفعولية ليحجب واحدة فصاعداً (ابن) بالرفع على الفاعلية ليحجب
أى يحجبهن ابن فوقهن ، وكذا ابن ابن ابن وان سفل ، يحجب من تحته
من بنات ابن (ويسقطن) أى بنات الابن (مع أكثر من بنت) ، وأما مع
بنت فلهن السدس كما مر (ان لم يكن معهن ذكر) فى درجتهم أخ لهن
أو ابن عم لهن (أو تحتهن) كبنت ابن واحدة فصاعداً وبنت ابن ابن مرتين
وان كان عصبين معه للذكر مثل حظ الأنثيين الا ان كان لهن سهم وهو
سدس أو ثلثان فلا يفسده عنهن بل يأخذنه ويأخذ هو الباقي ، ولم يذكر
المصنف هذا لأنه معلوم من كلامه اذ فرض الكلام فيما اذا يسقطن مع أكثر
من بنت (كما مر) فى قوله : باب الارث اما بتعصيب الخ ، قال أبو اسحاق :

ويحجب البنات ما كثرن	كل بنات الابن ما وجدن
الا اذا ادلين بآبن ابن الذكر	فيرثون أجمعون ما غير
وحجبهن عند ذا منفسخ	سيان فى ذاك ابن عم وأخ
مساوياً لهن فى رتبته	او نازلاً عنهن فى نسبته
فان يكن عن قدرهن أعلى	حجبهن أبداً واستولى

وانما يرد ابن الابن على بنات الابن ان كن اثنتين فصاعداً وكان
معهن أو تحتهن وان كان أعلى ورث وحده كما قال ، وان كانت بنت ابن
واحدة فللبنت النصف ، ولبنت الابن السدس ، ولابن ابن ابن مرتين تحتها
الباقي ، قال أبو اسحاق :

والشقيق أخوات الأب ، ويسقطن كذلك بأكثر من شقيقة ان لم يكن معهن ذكر ، والشقيقة لا يسقطها الا الأب والجد والابن وابنه والجدات من أى جهة كن يسقطن بأى والتى من قبل الأب

ومن يرث بالثلثين يقنع' وليس فى الرد لها من مطمع'

يعنى من ترث فى الثلثين بنت الابن لأنها تكمل بالسدس الثلثين ، فلا يرد بالعصبة من تحتها من بنى الابن (و) يحجب (الشقيق أخوات الأب) وأخوة الأب لا أخوة الأم أو أخواتها واحدة أو أكثر لأن ولد الابن فرضى لا عاصب ، (ويسقطن) أى أخوات الأب واحدة فصاعداً (كذلك) أى كما يسقطن بالشقيق (بأكثر من شقيقة) وأما مع شقيقة واحدة فلهن السدس (ان لم يكن معهن ذكر) فى درجتهم أخ لهن أو ابن عم لهن ، وان كان صرن عصابات به ، (والشقيقة) وكذا الشقيق (لا يسقطها الا الأب والجد والابن وابنه) ، وفى « الأثر » : قال لا ينتظرون الحمل فى الأقرب والحجب ، وقال أبو حكم وأبو عبد الله محمد بن سليمان وأبو زكرياء يحيى بن يسلتين : ينتظر فى الحجب (والجدات من أى جهة كن يسقطن بأى) ، قال أبو اسحاق :

وتحجب الأم جميع الجدات كذا أتت يحجبها الروايات

أما اذا كانت من جهة الأم فلأنها تدلى بالأم والأم موجودة ، وأما اذا كانت من الأب فلأن الجدات يرثن من جهة الامومة ، والأم أقرب فى تلك الجهة فتحجب كل من يرث بالامومة كالأب ، يحجب كل من يرث بالأبوة (والتى من قبل الأب) وفى نسخة : « والملاى » ، ولا ينقضه قوله

• • • • • لا تسقط بابنها عندنا ،

(لا تسقط بابنها عندنا) وإنما لما رواه ابن مسعود رضى الله عنه : « أن الجدة مع ابنها هي أول جدة أطعمها رسول الله ﷺ سدسها وابنها حى » ، وقد ذكر الترمذى هذا وزعم ابن عبد الحق وغيره أن اسناده ضعيف ، وروى الحسن أن النبى ﷺ ورث الجدة مع ابنها ، وهذا مذهبنا واحدى الروايتين عن أحمد ، وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وسعد بن أبى وقاص وابن مسعود وجماعة ، وقالت المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة فى المشهور : انها لا تراث ان كان ابنها حياً لأنها ادلت به ، وهو قول عثمان وعلى والزبير وابن عباس وزيد بن ثابت •

وأجاب الماوردى من الشافعية عن حديث توريث الجدة وابنها حى بأنه ضعيف ، لأن صحته تمنع من اختلاف الصحابة فيه وأنه ان سلم ففيه ثلاثة أجوبة :

أحدها لابن عبد البر : انه محمول على توريث الجدة أم الأم مع ابنها الذى هو الخال •

والثانى لصاحب « الذخائر » من الشافعية : أنه محمول على توريث أم الأب مع ابنها وهو العم •

والثالث : يجوز أن تكون مع الأب اذا كان كافراً أو قاتلاً مثلاً ، ويستفاد من ذلك أن لا يسقط ميراثها بسقوط من أدلت به •

قلنا : الحديث ولو سلمنا ضعف سنده مقدّم على القياس والتنظير ،

قال صاحب الترتيب وشارحه وهما شافعيان : والجدة القربى من جهة
 الأم كام أم تحجب البعدى سواء كانت من جهتها كام أم أم لادلائها به أو
 من جهة الأب كام أم الأب ، وكام أبى الأب لقربها خلافاً لابن مسعود فعنه
 إذا كانت الجدتان احداهما من قبل الأم والأخرى من قبل الأب فالسددس
 بينهما مطلقاً ، وإن كانت احداهما اقرب من الأخرى والقربى من جهة
 الأب كام أب تحجب البعدى من جهته إن أدلت بها كام أم أب قطعاً ، وكذا
 إن لم تدل بها كام الأب مع أم أبى الأب على الصحيح المعروف فى زوائد
 الروضة ، ولا تحجب الجدة القربى من جهة الأب كام أبى الجدة البعدى
 من جهة الأم كام أم الأم بل تشاركها فى الاظهر لأن الأب لا يحجبها فالأم
 المدلية به أولى ، وبهذا قال مالك وأحمد ، وقيل : تحجبها كعكسها جرياً
 على الأصل من أن الأقرب يحجب الأبعد وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وهو
 ظاهر كلام الخرقى بكسر الخاء وفتح الراء نسبة الى بيع الخرق والثياب
 وهو من الحنابلة وذلك هو المفتى به عندهم والقولان مرويان عن زيد بن
 ثابت ، ويجرى القولان فيما لو كانت القربى من جهة آباء الأب كام أبى
 أب والبعدى من جهة أمهاته كام أم أم أب ، وكذا نقله الشيخان عن البغوى ،
 ومقتضاه ترجيح عدم الحجب ، ولهذا قال « البلقينى » فيها لا يحجبها
 على ما ذكره « البغوى » لكن صرح الشيخ فى كفايته بترجيح مقابلة وهو
 أنه يحجبها قال فى شرحها : ومستندى فى تصحيح ذلك ما قطع به الأكثر
 حتى فى المحرر والمنهاج أن قربى كل جهة تحجب بعدها وأيضاً الموجود
 فى كلام البغوى بحسب نقل الرافعى والنووى عنه حكاية القولين من غير
 ترجيح لأحدهما ، ولا يلزم من ترتيب خلاف على خلاف المساواة له فى
 الراجع منه قال : ومن أكثر النظر فى كتب القوم لا يتوقف فى أن الصحيح
 ما ذكرناه .

• • • • •

قال شارح الترتيب : وضابط الجدات الوارثات عندنا أى الشافعية من أدلت باناث أو ذكور أو اناث الى ذكور والساقطات هن من أدلت بذكور الى أناث ويعبر عنها بمن تدلى بغير وارث وبمن تدلى بذكر بين أنثيين ، وليس المراد بالذكور والاناث هنا الجمع بل ما يشمل الواحد فأكثر قال الماوردى فى « الحاوى » الجدة المطلقة هى أم الأم لأن الولادة فيها محققة والاسم فى العرف عليها مطلق ، واختلف أصحابنا يعنى الشافعية فى الجدة أم الأب هل هى جدة على الإطلاق ؟ قيل ، نعم كأم الأم ، وقيل : جدة بالتقييد ، وعلى هذا اختلفوا فيمن سال عن ميراث جدة هل يسئل عن أى الجدتين أراد فمن جعلها جدة على الإطلاق فلا يجاب عنده حتى يسئل عن أى الجدتين وقال : من جعلها جدة على التقييد أنه يجاب عن أم الأم حتى يذكر أنه أراد أم الأب ، والأصح أنه ينظر ان كان ميراثها يختلف فى الفريضة لوجود الأب الذى يحجب أمه لم يجب عن سؤاله حتى يسئل عن أى الجدتين سال وان كان ميراثهما لا يختلف أجيب ولم يسئل ا هـ .

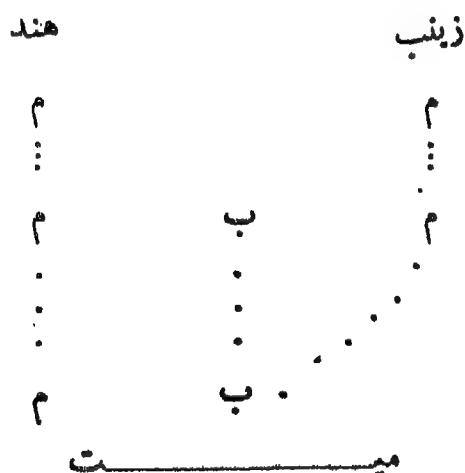
قلت بل يسئل مطلقاً اذ لا يدري ما عنده من أنها جدة على الإطلاق أو جدة للأب ترث ولو كان ابنها حياً قال : اذا أدلت جدة بجهة الأب وجهة الأم وكانت الجهتان وارثتين ولم يكن معها جدة أخرى فالسدس لها بلا خلاف ، وان كان معها ذات جهة واحدة أو اثنتان كذلك فالراجع أن السدس بينهما بالسوية ، وهو قول الثورى وأبى يوسف ، قال ابن اللبان وهو قياس قول مالك والشافعى ، وقال الماوردى فى الحاوى : وهو الظاهر من مذهب الشافعى ومالك لأنهن جنس واحد فلم تكن الا الجدة ولأن

• • • • • • • • • •

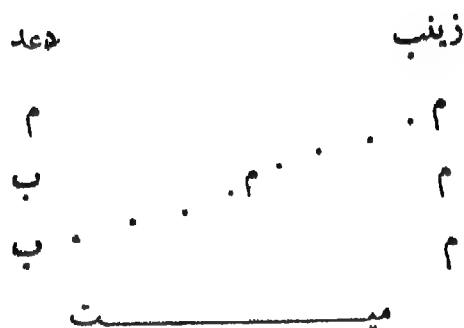
الشخص الواحد لا يرث بفرضين من تركة وانما يصح ان يرث بفرض وتعصيب
كزوج هو ابن عم وقال ابن المجدى : لا يتأتى خلاف مالك لانه لا يرث
أكثر من جدتين وهو ظاهر ، فمراد ابن اللبان والماوردي أنه لو قال مالك
بتوريث ثلاث جدات لكان القياس والظاهر من مذهبه ذلك ، وقيل السدس
بينهما أو بينهما على عدد الجهات ، وهو محكى عن ابن سريج كما قال
الماوردي : حكاه أبو حامد الاسفرائنى عنه واختاره مذهباً لنفسه ، وبه
قال يحيى بن آدم ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والحسن بن صالح
والحسن بن زياد وحمزة بن حبيب الزيات ، وخرجه ابن سريج وجهاً عن
الشافعى ، كما قاله أبو الخطاب الحنبلى فى التهذيب ، قال : وهو قياس
قول من ورث المجوس بجميع قراباتهم وهم عمر وعلى وعبد الله وأحمد بن
حنبل وأهل العراق .

ووجه هذا القول بالقياس على ابنى عم أحدهما أخ لأم وانما يرث
بالقرابتين اذا اختلفتا والجدودة قرابة واحدة ، ثم محل الخلاف ان تكون
ذات الجهتين فأكثر لو تعددت تلك الجهات أشخاصاً لكن وارثات فلو لم
ترث ببعض الجهات لكونها ذات رحم أو محجوبة فلا ارث لها ، واذا قلنا
بالراجع فقال الشيخ : هل تأخذ بالأقوى أو بمطلق الجدودة ، فيه نظرا هـ ،
وقال شيخ مشايخنا : المتجه انه بأقوى الجهتين لا بهما ولا بأحدهما
كنظيره ، فيما اذا اجتمع فى الشخص جهتا تعصيب بل أولى ا هـ ، وهو
حسن متعين ، واذا تقرر ذلك فلنرجع الى التصوير ، فمن ذلك ما لو
تزوج ابن ابن هند بنت بنتها فهى بنت عمته ، فلو أولدها ابناً فهند أم أم
هذا الولد وأم أبى أبيه فلو خلفها فقط فالسدس لها اتفاقاً وهل هو
بالقرابتين جميعاً أو بأقواهما ، قال الشيخ : لم أرَ من تعرض لذلك

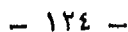
© 2006 The Authors
Journal compilation © 2006 Blackwell Publishing Ltd



- ۱۲۲ -



- ۱۲۳ -



عمرة	حفصة	هند
٢	٢	٢
ب	٢	٢
	ب	٢
		ب

- 120 -

فعلى قول أحمد تسقط جهة الأم البعدي بقربى الأب ولها السدس بقربها لأنها ترث معه ، وعند الشافعى ترث بجهة الأم لأنه لا يحجبها بقربى الأب والقربى محجوبة بالأب لأنها عنده لا ترث مع ابنها والله سبحانه وتعالى أعلم ولابد أن لك أبا وأماً ولأبيك أبا وأماً ولأمك كذلك ولكل واحد من الأربعة أبا وأماً فتضرب الأربعة فى الاثنين فتكون أصولك فى الدرجة الثالثة ثمانية وفى الرابعة ستة عشر وفى الخامسة اثنين وثلاثين وفى السادسة أربعة وستين وهكذا على النسبة الشطرنجية والنصف فى كل درجة ذكور وهم الأجداد والنصف اناث وهن الجدات الا فى الدرجة الأولى فلا جدودة فيها وانما فيها الأب والأم والثانية فيها جدتان والثالثة أربع والرابعة ثمانية والخامسة ضعفها وهكذا على النسبة الشطرنجية أيضاً ثم من الجدات وارثات وغير وارثات على الضابط المتقدم والوارثات فى كل درجة دائماً سمية ، ففى الثانية الوارثات اثنتان والثالثة ثلاث والرابع أربع والخامسة خمس وهكذا ، والسبب فى ذلك كما قال الرافعى أن الجدات ما بلغن نصفهن من الأب ونصفهن من الأم ولا يرث من قبل الأم الا واحدة والباقيات من قبل الأب ، فاذا صعدنا درجة بدلت كل واحدة بأمها وزادت أم الجد الذى صعدنا اليه ، ١ هـ .

• • • • •

وإذا كانت الوراثة في كل درجة سميها فالساقطات ما عدلن في تلك الدرجة إذا تقرر هذا فقد علمت أن كمية ما في كل درجة من الوراثة والساقطات محصورة فتارة يقع السؤال عن تنزيل وتارة عن كمية وتارة عن درجة والسؤال عن التنزيل أما عن تنزيل جميعهن أو الوراثة فقط أو الساقطات فقط والسؤال عن الكمية أما عن جملة ما في درجة معينة أو عن جملة ما في درجات مخصوصة من الوراثة والساقطات أو من الوراثة فقط أو من الساقطات فقط والسؤال عن الدرجة قد يكون مع فرض عدد ما فيها من الوراثة والساقطات وقد يكون مع فرض الوراثة فقط أو الساقطات فهذه اثنا عشر مطلباً ذكرها الشيخ وأكثرها على مذهب الشافعية كالحنفية وأكثر هذه الأعمال بحسب الامكان العقلى نوره تشحيذاً للذهان إذ لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جدات أم أم الأم وأم أبي الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب فتسقط أم أبي الأم :

المطلب الأول : في كيفية تنزيل جميع جدات درجة مفروضة من الوراثة وغير الوراثة وفيه طرق أذكر طريق التركيب وهي أقرب وأسهل وهي أنك قد علمت أن جدتي الميت أم أمه وأم أبيه فإذا سئلت عن تنزيل أربع وهن ما في المرتبة الثالثة فاعمد الى جدتي الميت وزد في آخر نسبة كل منهما أم ثم زد في آخر نسبة كل منهما أباً فإذا فعلت ذلك صار معك أم أم وأم أبي أم وأم أم أب وأم أبي أب ، فإن كان السؤال عن تنزيل الثمان اللاتي في الرابعة فزد في آخر نسبة كل واحدة من الأربع أم ثم كذلك أباً فهن أم أم أم أم وأم أبي أم أم وأم أم أبي أم وأم أبي أم فهذه أربع من زيادة الأم في آخر نسبة كل واحدة منهن وأم أم أب وأم أبي أم وأم أم أب وأم أبي أم وأم أبي أب ، وهذه أربع من زيادة الأب في آخر نسبة كل واحدة ، فلو كان المطلوب تنزيل

4

[illegible]

ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب
ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب
ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب
ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب

- 129 -

• • • • •

ثمانياً أو ما في السادسة كنّ اثنتين وثلاثين ، فالسؤال خطأ ، فالسائل
أما جاهل أو متجاهل ، وإن كان غير الزوج زوجاً فاقطع بعدم المطابقة ،
وأما أن يفرض عدداً ويدعى أنه جملة جدات درجة ، ويسأل عن كيفية
تنزيلهن مثل أن يقول : جدّات ست عشرة هن جملة ما في درجة كيف
تنزيلهن ، فإن كان زوج كما في هذا المثال فمطابق قطعاً إذ الواقع في كل
درجة غير الأولى عدد زوج زوج أبداً ، وإن كان غير زوج زوج سواء كان
فرداً أو زوج فرد أو زوج زوج وفرد فغير مطابق قطعاً .

المطلب الثاني : تنزيل الوارثات فقط ، وفيه طرق ، وأشهرها طريق
البصريين ، وهو أن تلفظ بأسماء متضائفات بقدر العدة المفروضة أن لم
يرث سوى سمي الدرجة كما قدّمنا فتكون هذه هي الوارثة من جهة الأم
ثم تنسب أخرى كذلك مبدلاً آخر نسبتها أباً بدل أم ، ثم ثالثة كذلك مبدلاً
آخر نسبتها أبوين مكان أمين ، ثم لا تزال على هذا من زيادة أم ونقصان
أم حتى تتمحض نسبة الأخيرة للميت بالأب ، فلو قيل : الوارثات في الدرجة
الخامسة كيف تنزيلهن ؟ فقل احداهن أم أم أم أم أم ، والثانية أم أم أم
أم أب ، والثالثة أم أم أب أب ، فالأولى من جهة الميت ، والثانية من
جهة بيه ، والثالثة من جهة جدّه ، والرابعة من جهة أبى جدّه ، والخامسة
من جهة جد جدّه ، وأما الكوفيون فيجعلون مكان كل أمين جدّة ، وكل
أبوين جدّاً ، ولا ينطقون بالأب أو الأم إلا عند الانفراد ، ففي المثال :
يقولون في الأولى جدة جدة أم أو أم جدّة جدة ، والثانية جدّة جدة أب ،
والثالثة جدة أم جد وأم جدّة جد ، والرابعة جدة جد أب أو جدة أبى
جد ، والخامسة أم جد جد ، والمعنى واحد ، واعلم أن السائل عن تنزيل
جدات أن صرّح في السؤال بدرجة لائحة بذلك أو لم يصرح بدرجة فاحمله

• • • • • • • • • •

على جملة وارثات درجة وفي الحاليين تعمل في تنزيلهن ما سبق ، وان صرح بدرجة غير لائقة بالعدد مثل ان يقول : كيف تنزيل ثلاث جدات وارثات أو خمس في الرابعة فهو اما جاهل أو متجاهل ، فيستفسر لان من المعلوم ان الوارثات في الدرجة الرابعة أربع فقط كما قد منا ان الوارثات في كل درجة سميها .

المطلب الثالث : تنزيل جميع الساقطات درجة . اعلم ان الدرجة الثانية من الأصول ليس فيها ساقطة ، والساقطة في الثالثة واحدة فقط وهي أم أبي الأم ، واما في الرابعة وما بعدها فكثير ، فبطريق التركيب اذا علمت تنزيل الجدات جميعهن وارثات وساقطات فاسقط الوارثات تبقى الساقطات منزلات ، فاذا سئلت عن تنزيل الساقطات في الدرجة الرابعة وهي أربع ، فاذا طرحت منهن الأربع الوارثات منزلات بقي منهن الأربع الساقطات منزلة منزلة واحدة من قبل الأب وهي أم أبي أم أب وثلاث من قبل الأم وهي أم أبي أم وأم أم أبي أم وأب أبي أبي أم .

المطلب الرابع : كمية ما في درجة مفروضة من الوارثات والساقطات ، مثل ان يقال : كم في الدرجة الخامسة جدّة ، فطريقة أن تسقط اثنين ابدأ من عدد الدرجة وتضعف الاثنين بقدر ما بقي منه ، فما كان فهو جملة ما في تلك الدرجة ، ففي المثال المذكور أسقط من الخمسة اثنين تبقى ثلاثة فأضعف الاثنين ثلاث مرات بعدد الثلاثة تحصل ستة عشر ، وهي جملة الجدات في الدرجة الخامسة ، وانما أسقطنا الاثنين لأنهما أول درجات الجدات ، وليس هذان الاثنان جملة ما في الدرجة الأولى من درجات الأصول ،

المطلب الخامس : كمية ما بازاء الساقطات من الوراثة في درجة مخصوصة ، فاذا فرض عدد ساقطات درجة وقيل : كم بازائهن واثرة ، فالحمل أن تضعف الاثنان مرة بعد أخرى الى أن تبلغ ما يزيد على العدد المفروض ثم تزيد على عدة مرات التضعيف اثنان أبداً ، فما كان فهو عدة الوراثة في تلك الدرجة الموازيات للساقطات فيها أو إسقط من مبلغ التضعيف عدة الساقطات تبقى الوراثة ، وهذا كله اذا كان السؤال في نفسه صحيحاً وهو أن يكون عدد الساقطات الذي فرضه هو جملة الساقطات في تلك الدرجة من غير زيادة ولا نقص ، كما لو قيل : كم بازاء احدي عشر عدة ساقطة من الوراثة فاذا ضعفت الاثنان ثلاث مرات بلغت في المرة الثالثة ستة عشر فقد جاوزت الاحد عشر فاضمم الاثنان للثلاثة عدة

مرات التضعيف يجتمع خمسة أو أسقط الواحد عشر من الستة عشر تبقى خمسة ، فالخمس عدد الوارثات بازاء أحد عشر ساقطة ، ويظهر لك صحة السؤال من خطاه بأن تضمّ عدة مرات التضعيف مع المضعف الى ما فرضه من الساقطات ، فان ساوى المجموع العدد المنتهى اليه بالتضعيف فالسؤال صحيح والا فسأله جاهل أو متجاهل كما لو قال : كم بازاء اثنتى عشرة ساقطة ، فاذا ضمنت مرات التضعيف وذلك خمسة الى الاثنى عشر كان المجتمع سبعة عشر وهو يزيد على المنتهى اليه وهو ستة عشر بواحد ، فعدد الساقطات فى هذه الدرجة أحد عشر فقط ، والثانية عشر من الدرجة التى تليها ، وان قيل : كم بازاء عشر ساقطات ، فاذا علمت ما قلنا اجتمع خمسة عشر وهو ينقص عن المنتهى اليه بالتضعيف بواحد فليس العشرة كل الساقطات فى درجة والذاهب منهن واحدة فالسؤال غير صحيح فى الحالين .

المطلب السادس : عكسه ، وهو كمية ما بازاء الوارثات من الساقطات في درجة ، فطريقة ما ذكرنا في المطلب الرابع ، فان الوارثات في كل درجة سميها وقد قدمنا أنك تسقط من عدد الدرجة اثنين وتضعفهما بقدر الباقي ، فهذا تسقط من عدد الوارثات اثنين وتضعفهما بعدد الباقي ، فما حصل فهو جملة الجدات في تلك الدرجة ، فاذا اسقطنا منه الوارثات بقى الساقطات ضرورة اذ جملة الجدات في كل درجة هو مجموع وارثاتها وساقطاتها ، فاذا اسقطنا من ذلك أحدهما بقى الآخر ، فلو قيل : كم بازاء خمس جدات وارثات من الساقطات فاسقط من الخمسة اثنين يبق ثلاثة ، فاضعف الاثنين ثلاث مرات يبلغ ضعفها ستة عشر في المرة الثالثة ، فهى جملة الجدات في الخامسة ، فاذا اسقطت عدة الوارثات وهى خمس بقى أحد عشر وذلك

• • • • •

عد الساقطات فيها ، فاذا أردت أن تعلم الساقطات كم منهن جهة الأم وكم منهن من جهة الأب فقد علمت أن جميع الجدات في كل درجة نصفهن من قبل الأم ، وأنه لا يرث من قبل الأم الا واحدة وباقيات الوارثات من قبل الأب ، فاذا أسقطت من نصف عدتهن الواحدة الوارثة من قبل الأب بقي الساقطات من قبل الأم ، واذا أسقطت باقى الوارثات من النصف الآخر بقي الساقطات من قبل الأب ، ففي المثال : اذا قسمت الستة عشر نصفين كان من قبل الأم ثمان جدات ، ومن قبل الأب كذلك فاذا أسقطت واحدة من الثمانية بقي سبع فهي عدد الساقطات من قبل الأم ، فاذا أسقطت باقى الوارثات وهن أربع من الثمانية بقي أربع من الساقطات من قبل الأب ومجموع الأربعة والسبعة أحد عشر هو جملة الساقطات في تلك الدرجة .

المطلب السابع : كمية ما في درجة مفروضة من الوارثات والساقطات مثل أن يقال : كم جدات في خمس درجات متواليات من أولى درجاتهن وهى ثانی درجات الأصول فاضعف اثنين أبداً بعدد الدرجات المفروضة واطرح من الحاصل بالتضعیف اثنين أبداً وما بقى فهو المطلوب ، ففي المثال أضعف اثنين خمس مرات يحصل أربعة وستون ، اطرح منه اثنين يبق اثنا عشر وستون وهو المطلوب ، وان شئت فاستخرج ما في التی تلى المنتهى اليها بعدها على أنها مبتداه من الواحد عرفت من المطلب الرابع ، فما كان فاضرية في اثنين واطرح من الحاصل اثنين أبداً وما بقى فهو المطلوب ، ففي المثال استخرج ما في السادسة على أن في الأولى واحداً وهو ما في

• • • • •

الخامسة على ان ما في الأولى اثنان ، فاذا استخرجت ما فيها كان اثنان وثلاثين فاضربه في اثنان يحصل أربعة وستون ، فاسقط منه اثنان يبق اثنان وستون وهو المطلوب ، ولا يخفى أن المراد بالوارثات هنا وفي المطلب الذي يليه ان كلاً لو انفردت لورثت لا أنهم يرثن مجتمعات .

المطلب الثامن : كمية ما في درجة مفروضة من الوارثات فقط ، مثل ان يقال : كم جدة وارثة في خمس درجات متواليات من أولى درجاتهن فقد علمت ان الوارثات في كل درجة سميها ، باعتبار الابتداء من درجات الأحوال التي ليس فيها جدة أصلاً فكانه قيل : اجمع خمسة اعداد متواليات على النظم الطبيعي ، أولها اثنان وأخيرها ستة لأنه اذا كانت خمس درجات أولها اثنان فهي ستة أولها الواحد ، والوارث في السادسة من أولى درجات ستة الأصول وهي سمي الدرجة ، وطريق هذا الجمع كما ذكر في علم الحساب أن تضرب مجموع الطرفين في نصف العدد أو العدة في نصف مجموع الطرفين ، ففي المثال اضرب مجموع الاثنان والستة وذلك ثمانية في نصف العدد التي هي خمسة وذلك اثنان ونصف يحصل عشرون ، أو العدة وهي خمسة في نصف مجموع الطرفين الذي هو ثمانية وذلك أربعة يحصل ما ذكر ، واعلم أن الطرف الأول دائماً اثنان ، والطرف الأكبر دائماً سمي الدرجة التي تلي المنتهى اليها وهو هنا ستة وذلك لأن ما في الخامسة من أولى درجات الجدات هو ما في السادسة من أولى درجات الأصول وما في السادسة من أولى درجاتهن هو ما في السابعة من أولى درجات الأصول وهلم جرا .

المطلب التاسع : كمية ما في درجات مفروضة من الساقطات مثل أن يقال : كم جدة ساقطة في خمس درجات متواليات من ثلاثة درجات الأصول وانما قلنا من ثلاثة درجات الأصول لأن الأولى لا جدة فيها ، والثانية ليس فيها ساقطة وأولى الساقطات في الثالثة ، وطريقة أن تجمع الوارثات والساقطات في الدرجات المفروضة مع زيادة درجة بما مر في المطلب السابع وتطرح من الحاصل جملة الوارثات في تلك الدرجات ، المجموع ما فيها بما مر في المطلب الثامن تبقى الساقطات ، ففي المثال أجمع ما في ست درجات تكن مائة وستة وعشرين ، واجمع ما في الست من الوارثات تكن سبعة وعشرين ، اطرحها من الأول يفضل تسعة وتسعون وهو المطلوب .

المطلب العاشر : السؤال عن درجة فرض كمية ما فيها من جميعهن
مثل أن يقال : أى درجة جملة ما فيها من الوارثات والساقطات أربعة
وستون ، بيانه أن تنصف العدد المفروض مرة بعد أخرى حتى تنتهى الى
الواحد ثم تزيد على عدة مرات التنصيف واحداً أبداً فما كان فهو سمي
الدرجة المطلوبة ، ففي المثال تنصيف الأربعة والمستين ست مرات ففي المرة
السادسة تنتهى الى الواحد فزد على عدة مرات التنصيف وهى ست فنجتمع
سبعة فتعلم أن العدد المفروض فى السابعة .

المطلب الحادى عشر : السؤال عن درجة فرض كمية وارثاتها مثل أن يقال : أى درجة جملة ما فيها من الوارثات ، فقل الخامسة ، فما علمت أن الوارثات فى كل درجة سمى الدرجة .

المطلب الثاني عشر : السؤال عن درجة فرض كمية ساقطاتها مثل أن يقال : أى درجة ساقطاتها احدى عشر ، وبإيه أن تضم الى العدد المفروض

والثانى ثلاثة ،

اقل ما يصير به المجموع زوج زوج ونصف المجتمع مرة بعد اخرى الى أن ينتهى الى الواحد ، وزد على مرات التضعيف واحداً ابداً فما كان فهو سمي الدرجة ، ففي المثال اقل ما يزداد على احد عشر حتى يصير كذلك خمسة ، فاذا زدته حصل ستة عشر ، فنصفه يبلغ في المرة الرابعة واحداً ، فزد على عدة مرات التنصيف واحداً يجتمع خمسة ، فالدرجة المسؤل عنها هي الخامسة ، والله أعلم .

وانما سقت ذلك الكلام مع طوله من شرح الترتيب ليستفاد ما يستفاد منه مما يطبق على مذهبنا وينفع به .

(والثانى) هو حجب النقصان (ثلاثة) عند الأكثرين ، فهو يدخل على بعض الورثة دون بعض ، وقال بعض الشافعية : حجب النقصان هو الانتقال من فرض الى فرض ، ولم يعد غيره حجباً ، فلا يدخل حجب النقصان على كثير من الورثة ، وذلك قول صاحب « جامع القواعد » وابن المجدى ، وعدّ بعضهم حجب النقصان سبعة فهو يدخل على جميع الورثة ، وكذا على قول من عدّ ستة ، والرابع والخامس المزاحمة في الفرض أو التعصيب ، فالمزاحمة في الفرض هو في حق الزوجة ، فان فرضها تشترك فيه من زادت الى أربع وفي حق الجدّة فانه تشترك فيه من زادت من الجدّات ، وفي حق العدد من البنات وبنات الابن والأخوات للأبوين أو للأب ، وفي حق العدد من أولاد الأم ، فان فرض الاثنين من هؤلاء يرثه الثلاثة فصاعداً ، والمزاحمة في التعصيب هو في حق كل عاصب غير الأب ، وبيت المال على قول من زعم أن بيت المال عاصب ما بقى عن الفروض أو يقدم على أولى الأرحام ، أما العاصب بنفسه لانه اذا انفرد حاز جميع المال واذا كان معه من يساويه قاسمه ، وكذا الجد عندنا هو مطلقاً

نقل من فرض لآخر دونه ، ويختص بخمسة : الأم ينقلها الولد

أو ولد الابن وان انثى ،

كأب ، وعند غيرنا كذلك مع ولد الأم ، وذلك ان الأب أو الجد الوارث أو بيت المال لا يتعدد ، وأما العاصب بغيره فلأن العدد من البنات مثلاً إذا كان معهن من يعصبنه فللعبد الكثير منهن مع نصف عدتهن من الذكور ما لاثنتين مع أخيهما ، وأما العاصب مع غيره فللمتعددات من الأخوات لغير أم مع البنات ما للواحدة منهن معهن ، والسادس المزاحمة في العول مع ذوى الفروض ، والسابع الانتقال من تعصيب الى تعصيب في حق العصبية مع غيره ، فان الأخت مع البنت مثلاً لو كان معها أخوها كان النصف الباقي بعد فرض البنت بينهما ولو لم يكن معها كان لها وحدها .

ويبحث فيه باننا لا نقول التعصيب من الغير حقها الأصلي حتى يقال انتقلت عنه بأخيها ، بل هو حالة لها ، والأصل في حقها انما هو الفرض ، فانتقالها الى التعصيب بالغير كانتقالها الى التعصيب مع الغير ، بل الأول هو الالتيق بها حيث انتقلت ، ولم يعد ابن الصلاح المزاحمة حجباً فلا يدخل أيضاً حجب النقص على جميع الورثة ، والمشهور وهو مذهب الجمهور من علماء الأمة وهو المذهب أن حجب النقص ثلاثة كما قال المصنف ، وكما قال أبو اسحاق :

والنقص فيه فاعلمن أحكام	يحصرها ثلاثة أقسام
فالنقص من فرض لفرض دونه	فاقتبس العلم وخذ عينونه
والنقص من فرض الى تعصيب	وعكسه وفقت من مصيب

(نقل من فرض لآخر دونه ، ويختص بخمسة) وهم من له فرضان (الأم ينقلها الولد أو ولد الابن ، وأن) كان الولد (انثى) أو كان الابن

وأكثر من أخ أو أخت مطلقاً من ثلث لـسدس ، والزوج ينقله الولد أو ولد الابن من نصف لربع كزوجة منه لثمن به ، وبنت ابن من نصف لـسدس ببنت كأكثر منها من الثلثين اليه بها ، وأخوات أب بشقيقة كذلك ، ونقل من تعصيب الفرض وخص باب وجد ينقلهما ابن أو ابنة لـسدس ، وكذا ان استغرقت السهام المال فيفرض لـأيهما وجد السدس •

أسفل (وأكثر من أخ أو أخت مطلقاً) أى من أى جهة ، وقال ابن عباس أكثر من أخوين أو أختين (من ثلث لـسدس) باق (والزوج ينقله الولد أو ولد الابن) ولو أنثى أو أسفل الابن (من نصف لربع ك) نقل (زوجة منه) أى من الربع (لثمن به) أى بواحد ممن ذكرنا وهو الولد أو ولد الابن (و) كنقل (بنت ابن) وان سفل (من نصف لـسدس ببنت ك) نقل (أكثر منها) أى من بنت الابن (من الثلثين اليه) أى الى السدس (بها) أى ببنت (و) كنقل (أخوات أب) (بشقيقة كذلك) ، فالأخت للأب تنقلها الشقيقة من نصف لـسدس وأكثر من أخت للأب تنقلهن الشقيقة من الثلثين الى السدس •

(ونقل من تعصيب الفرض وخص باب وجد ينقلهما ابن أو ابنة) وان سفل من أخذ المال كله ، وكذا البنت تحجب عن التعصيب الى السدس لكن يشكل على المصنف لأن الابن لقب لا يعتبر له مفهوم أعني لقب الأصوليين ولأن البنت لا تحجب البنت عن التعصيب به قد يرث معها بالتعصيب بعد ارثه السدس اذا بقى باق وهذا تفصيل والمفهوم لا يعترض به اذا كان تفصيل لـسدس ، وكذا ان استغرقت السهام المال فيفرض لـأيهما وجد السدس) يـزاد

مع اهلها كتاركة زوجاً وبنتين أو اباً أو جدّاً فتعول أو من فرض لتعصيب ،
وقد مر بنت وبنت ابن كشقيقة واخت لأب معصبهن ،

كاملاً ان لم يبق له منه أو يزداد ما يتم به ان بقى له منه شيء (مع اهلها)
مع أهل السهام يعال له به (ك) فريضة (تاركة زوجاً) له الربع (وبنتين)
أو أكثر لهما الثلثان (أو أباً أو جدّاً) فالربع والثلث من اثني عشر ، للزوج
ثلاثة ، وللبنتين فصاعداً الثلثان ثمانية ، وذلك أحد عشر بقى للأب نصف
سدس ، فيزداد له نصف آخر فذلك ثلاثة عشر ، فان سدس الاثني عشر
اثنان ، له واحد منهما ، فتمت اثنا عشر ، فزيد له واحد وذلك ثلاثة عشر
عالت بنصف سدسها ، كما قال (فتعول) ولا نسلم أن السهم استغرقت
المال فلم يبق للأب شيء به لأب سهمه السدس آخر أو أولاً أو وسطاً قال
قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ﴾
ان كان له ولد ﴿ (١) وكذلك في الأمثلة بعد .

ومثال أن لا يفضل شيء فيعال للأب أو للجد بالسدس كاملاً بنتان وزوج
وأب أو جد وذلك من اثني عشر ، للبنتين الثلثان ثمانية ، وللزوج الربع
ثلاثة ، وذلك أحد عشر ، ولأم السدس فرضاً اثنان ، وذلك ثلاثة عشر ،
عالت بأصحاب الفروض بنصف السدس وبقى الأب أو الجد بلا شيء ، فيفرض
له سدس الفريضة اثنا عشر وهو اثنان وذلك خمسة عشر ، وقلت هنا ما قلت
قبل ، وجملة القولين ثلاثة فقد عالت بربعها ، وقد يفضل السدس كبنتين وأب
وأب أو جد بدل الأب (أو من فرض لتعصيب وقد مر) في قوله : باب الارث
أما بتعصيب (بنت وبنت ابن كشقيقة واخت لأب معصبهن) فان فرض

(١) سورة النساء : ١١ .

وقد شدّت من ذلك الحمارية والمشاركة ،

البنت للنصف فان كان معها أخ عصبها ، وكذا بنت الابن ، وكذا الشقيقة ،
وكذا الأبوية ، وتصير الأخوات عاصيات مع البنات ، ومعصب بالرفع فاعل
مر فالحجب من فرض الى تعصيب يكون في حق ذوات النصف وذوات
الثلثين ، فان لكل واحدة اذا انفردت النصف ، وان كان معها معصبها اقتسما
للذكر مثل حظ الأنثيين قال أبو اسحاق :

فالزوج قد يصرفه للربع عن نصفه الأولاد فاستمع وع
وهكذا الزوجات قد يصرفنه به من الربع لثمنهن
وتصرف الأم بهم والأخوة عن ثلثها لسدس فالتفت
وبنت الابن ثم أخت لأب قد ردّتا لسدس مقرب
ردتهما لذاك في الحقيقة بنت لتلك ولذى شقيقة

وتقدم أبيات من هذا المحل ، قال العاصمي :

وبنت الابن ان تكن قد حجبت بابن مساو أو أخط عصبته

أي بنت الابن اذا حجبتها بنات الصلب لاستيفائهن الثلثين فانها تصير
عاصبة بابن مساو لها أخيها أو ابن عمها أو أخط منها كابن أخيها وحفيد
عمها ، فترث الثلث الباقي معه للذكر مثل حظّ الأنثيين ، وقوله بابن يتعلق
بعصبة (وقد شدّت من ذلك) المذكور المسألة (الحمارية والمشاركة) ،
ووجه الشذوذ أن الأشقاء عصبة ولم يبق لهم شيء فالأصل أن لا يأخذوا شيئاً
ولكن حكم لهم بأن يشاركوا الأخوة للأم وهى مسألة واحدة ، والعطف لتغاير
الصفتين ، أي المسألة الجامعة للأسمين ، أحدهما الحمارية والأخرى المشاركة ،

تسمى بهما لما تعلمه ،

وممن ذكر الأخير أبو حامد وغيره - بفتح الراء - أى مشترك فيها أو - بكسر الراء - على نسبة الاشتراك اليها مجازاً لوقوعه فيها ، وتسمى أيضاً مشتركة - بفتح الراء مشددة - أى المشترك فيها أو - بكسرهما - كما ضبطه ابن يونس على نسبة التشريك اليها مجازاً (تسمى بهما) أى بالاسمين (لما تعلمه) من قولى حكاية : واحسبوا أبانا حماراً ومن قولى فأشرك بينهم وبين الاخوة للام فى الثلث فانما سميت حمارية لقولهم - أعنى الاشقاء - احسبوا أبانا حماراً وسميت مشتركة لأن عمر أشرك بينهم ، ولذا سميت مشتركة - بفتح الراء فيهما وكسرهما - كما مر .

وقال البيهقى فى روايته وغيره : ان زيدا هو القائل هبوا ، أى ظنوا وهو أمر ، ان أباهم كان حماراً ، وفى المستدرك للحاكم أن زيدا هو القائل لعمر : هب أن أباهم كان حماراً ما زادهم الأب الا قريباً ، وقال أبو عبد الله الوائى الحنبلى فى كتاب له أفرده فى مسائل الميراث الملقبات : لم يأت عن عمر ما قاله الفرضيون فيما علمت مسنداً أن الأخ قال له : هب أن أبانا كان حماراً فحمله ذلك على التشريك بينهم وزعموا أن المسألة من أجل ذلك سميت الحمارية ، وهذه اللفظة انما جاءت عن زيد بن ثابت أنه قال فى المشتركة : هبوا أن أباهم حماراً ما زادهم الأب الا قريباً وأشرك بينهم فى الثلث ، وتلقب أيضاً الحجرية وباليمنية لما قيل أنهم قالوا : ان أبانا كان حجراً ملقى فى اليم وتلقب بالنبرية لأن عمر رضى الله عنه سال عنها وهو على المنبر ، قيل : وفيه نظر .

وهى تاركة زوجاً وأماً وأخوة منها وأشقاء فقسما عمر رضى الله عنه فلم يبق للأشقاء بعد أهل السهام شئ فقالوا له : لنا أب وليس لهم أب ، ولنا أم كما لهم أم ، فان حرمتونا بأبينا ورثونا بأمنا كما أورثتموهم بها واحسبوا أبانا حماراً ، فقال عمر : صدقتم ، فأشرك بينهم وبين الأخوة للآم في الثلث على السوية حتى لو كان معهم أخت لسأوتهم ،

(وهى تاركة) ، أى فريضة امرأة تاركة (زوجاً وأماً وأخوة منها) أى من الأم (و) أخوة (أشقاء فقسما عمر - رضى الله عنه - فلم يبق للأشقاء بعد أهل السهام شئ) لأن للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة الثلث ، وذلك من ستة فلم يبق للعصبة وهم الأشقاء شئ (فقالوا) ، أى الأشقاء (له) ، أى لعمر (لنا أب وليس لهم) ، أى للأخوة للآم (أب ولنا أم كما لهم أم فان حرمتونا) خاطبوا عمر بلفظ الجماعة تعظيماً له ، أو خاطبوه وغيره ممن يرضى قوله ويقول به (بأبينا ورثونا بأمنا كما أورثتموهم بها واحسبوا أبانا حماراً) لا يؤثر في الإرث ولا في المنع كان لم يكن (فقال عمر : صدقتم ، فأشرك بينهم وبين الأخوة للآم في الثلث على السوية حتى لو كان معهم) ، أى مع الأشقاء (أخت) شقيقة (لسأوتهم) فترث الأخت الشقيقة والأخت للآم ما يرث الذكور من ولد الأم كأنهم كلهم ولد أم وليس ذلك باجماع ، بل قال الفاكهاني أنه الصحيح ، ومقابله أن للشقيقة نصف ما للشقيق ، وما ذكره المصنف هو نفس النازلة في زمان عمر ولو كانت الجدة بدل الأم لكان الحكم كذلك ، ولو كان بدل أخوة الأم أختان أو أخ

• • • • •

وأخت أو خنثيان أو خنثى مع أخ أو أخت منها فصاعداً لكان الحكم كذلك ، وكذلك لو كان بدل الأشقاء شقيق وشقيقة كما أشار اليه المصنف أو كان شقيق واحد لم يختلف الحكم ، وظاهر عبارة المصنف وأصله أن ذلك واقعة واحدة حكم فيها باسقاط الأشقاء ، فلما تكلموا له بذلك أشركهم مع الاخوة للآم ، وكذا في « لقط » عمنا موسى بن عامر وقال في شرح الترتيب : ان ذلك هو ما قضى به عمر ، ولا يعنى الاسقاط .

روى عن علىّ وأبى موسى الأشعري وأبى بن كعب وهو احدى الروايتين عن زيد وابن عباس وابن مسعود وبه قال الشعبي وابن أبى ليلى وأبو حنيفة وأحمد ابن حنبل والكوفيون ؛ فلما كان في العام المقبل أتى عمر بمثلها فأراد أن يقضى بها فقال له : زيد بن ثابت هب أن أباهم كان حماراً ما زادهم الأب الا قريباً ، وقيل : قائل ذلك أحد الورثة ، وقيل قائله أحدهم لعلى لا لعمر فاشرك عمر بينهم وبين أولاد الأم في الثلث ، فقيل له : لمّ لم تقض بها في العام الماضي ؟ فقال عمر - رضى الله عنه - : « ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى » ، ولم ينقض أحد الاجتهادين بالآخر ، وروى هذا القول عن عثمان وابن عباس وهو أشهر الروايتين عن زيد وابن مسعود ، وهو قول شريح وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاوس والثوري ومالك والشافعي وقيل باسقاط الأشقاء ، قال بعض المالكية : لا أعلم أحداً من الصحابة الا اختلف قوله في المشتركة ، فمرة قال بالاشتراك ، ومرة قال بالاسقاط ، لكن المشهور عن على أنه لم يشرك وهو قول الكوفيين وأبى حنيفة اهـ ، ومذهبنا هو الأول وهو مذهب الجمهور وهو المشهور ، قال أبو اسحاق :

• • • • •

ومن شذوذ هذه المسائل فلتبذل العلم لكل سائل
فريضة يدعونها المشتركة. وهي الحمارية فيمن هلكه
عن زوجها واخوة للآم واخوة أيضاً تفهّم نظمي
شفائق معهم فالزوج له نصف" صحيح حازه وحصله
والثلث للاخوة للآم فقس والآم حازت ما بقى وهو السدس
ثم الأشقا حين تمّ المال وخببوا تالبوا وقالوا
هيكم أبانا أنه حمار فما لنا في أمنا نضار
فيرثون أجمعون الثلثا لذكر منهم كحظّ الأنثى

وذكر أبو عمار - رحمه الله - : أن "الأشقاء يسقطون ، وفي بعض
النسخ من فرائضه ما نصّه : وعليه العمل - قيل - ولعله عند أهل المغرب
والا فالعمل بما أفتى به عمر من تشريكهم ، وفي بعض النسخ : وعليه كان
العمل ، ولعله أشار الى ما أفتى به عمر أولاً ثم تركه ، واحتج من قال
بالتشريك بوجوه منها أنه لو كان ولد الأم بعضهم ابن عم لشارك قرابة الأم
وسقطت عصوبته فبالأولى الأخ من الأبوين ، ومنها أنها فريضة جمعت ولد
الأبوين وولد الأم وهم من أهل الميراث ، فاذا ورث ولد الأم ورث ولد
الأبوين كما لم يكن فيها ، ومنها ما قاله في التتمة وهو أن استحقاق ولد
الأم بقرابة الأب وقد وجد في أولاد الأبوين مثل القرابة التي فيهم ، وإذا
اشتركوا في سبب الاستحقاق لم يجز أن يفرد أحدهم بالاستحقاق ، وقياساً
على البنين والغرماء ، ومنها أن" الارث موضوع على تقديم الأقوى على
الاضعف ، وأدنى أحوال الأقوى مشاركته الاضعف وليس في أصول الميراث

• • • • •

سقوط الأقوى بالضعف ، وولد الأب والأم أقوى من ولد الأم لمساواتهم لهم في الادلاء بالأم وزيادتهم بالأب ، فسادا لم يزددهم الأب الا قوة لم يضعفهم ، واسوا الأحوال أن يكون وجوده كعدمه ، وهذا معنى ما قيل لسيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : هب الخ ، واحتج القائل بالاسقاط بوجوه : منها موافقة الأصل في العصبية وهو سقوطهم عند استغراق الفروض ، ومنها قوله ﷺ : « الحقوا الفرائض » الخ ، ومن شرك لم يلحق الفرائض بأهلها ومنها انعقاد الاجماع على أنه لو كان في هذه المسألة واحد من ولد الأم ومائة من ولد الأبوين لكان للواحد السدس وللمائة السدس الباقي لكل واحد عشر عشرة ، فاذا جاز أن يفضلهم الواحد هذا الفضل كله فلم لا يجوز للاثنتين اسقاطهم ، ويمكن الجواب بأننا لا نسلم أن ذلك أصل ، ولئن سلم فلا يقدح في أصالته الخروج عنه لمقتضى •

وعن الحديث بأن القائلين بالتشريك ولد الأبوين عندهم في هذه الحالة ولد أم حكماً فاذا أعطى الجمع فرض ولد الأم فقد الحقوا الفرائض بأهلها ، وعن الثالث أنه لا يلزم من جواز أن يفضلهم الواحد من ولد الأم بما ذكر جواز اسقاط ولدى الأم لهم كما لا يلزم العكس فيما إذا لم يكن في المشتركة صاحبة سدس وكان فيها ألف أخ لأم وشقيق واحد ، فإن لكل أخ لأم عشر عشر عشر الثلث وللشقيق السدس الباقي ، ولا يقال إذا جاز أن يفضل الشقيق ولد الأم هذا الفضل كله فلم لا يجوز للشقيق اسقاطهم •

واعلم أنه الغيت قرابة الأب في حق الشقيق بالنسبة اليه حتى لا يسقط ، ولا يفضل الذكر على الأنثى الا بالنسبة لأولاد الأب ، فلو كان في المشتركة مع

الشقيق انثى او اناث خلص لأب سقطت أو سقطن عند من قال بالتشريك
كالمالكية والشافعية وعند غيرهم كالحنفية والحنابلة جرياً على الأصل في
حجب اولاد الأب بالعصبة الشقيق بالاجماع ، ولا نعلم أحداً استثنى من
الاجماع الشقيق في المشتركة ، ونقل عن امام الحرمين وغيره أنه قال : انما
الغينا قرابة في حق العصبة الشقيق حتى لا يسقط اى لا من كل وجه ، وقد
اخطأ بعض المفتين اذ افتوا أنه للاخوة للأب في المشتركة وتعمل الى تسعة
او الى عشرة لأن الأخ الشقيق انما ورث فيها بقرابة الأم ، والغيت قرابة
الأب فلا يحجب الأخوات للأب كاخ لأم ، وهو قول باطل مخالف لاطلاق
الاجماع .

ولو قيل : خلفت امرأة ابني عمها احدها أخ لأم والاخر زوج وثلاثة
اخوة مفترقين وجدّة ، فقيل هي المشتركة لأن فيها زوجاً وأخوين لأم وجدّة
وأخاً شقيقاً ، فللزوجة نصف بالزوجية ، وللجدّة السدس ، وللأخوين للأم
مع الأخ الشقيق الثلث ، فتصح من ثمانية عشر ، ولا شيء للأخ من الأب
ولا للزوج ، واحد الأخوين للأم ببنة العم ويعاها بها فيقال : حبلى رأت
قوماً يقتسمون مالا ، فقالت : لا تعجلوا فاني حبلى ان ولدت انثى أو
اناثاً ورثت أو ورثن وان ولدت ذكراً أو ذكوراً واناثاً لم يرثوا .

فقال بعض :

ما أهل بيت ثوى بالأمس ميتهم	فأصبحوا يقسمون المال والحللا
فقالت امرأة من غيدهم لهم	انى سأسمكم أعجوبة مثلاً
في البطن منى جنين دام رشدكم	فأخروا القسم حتى تعرفوا الحبلأ

وشرط المسألة كون الأشقاء ذكوراً أو مع اناث ، اما لو كنّ اناثاً لورثن
بالفرض ولو كانوا لأب فقط لسقطوا ،

فان يكن ذكر لم يعط خردلة وان يكن غيره انثى فقد فضلا
بالثالث حقّ سواء ليس ينكره من كان يعرف قول الله اذ نزل
وروى بدل الأخير :

فالثالث لى كامل يا قوم فاستمعوا
ما قلت قولاً لكم جوراً ولا خطلاً

(وشرط المسألة كون الأشقاء ذكوراً) فقط (أو) ذكوراً (مع اناث ،
اما لو كنّ) أى لو كان الأشقاء أى الناس الأشقاء ، وانما رد الضمير اليهم
ضمير جماعة الاناث لأن الخبر جمع مؤنث (اناثاً لورثن بالفرض) فيكون
لهن الثلثان ، وللاخوة للأم الثلث ، وللزوج النصف ، وللام السدس من
سنة وعالت لعشرة ، وكذا لو كنّ أبويات لكن لم يذكرهنّ لأن الكلام فيمن
يقول : لهم أم ولنا أم وزدنا بالأب .

(ولو كانوا) أى مطلق الاخوة الذين ليسوا لام (لأب فقط لسقطوا) ،
لأنهم عصبه لم يشاركوا بالأم فلم يشاركوا ولد الأم في الثلث ، فالثالث كله
لولد الأم ، قال في شرح الترتيب : قد علمت أن أركان المشتركة اربعة :
الأول الزوج ، والثانى ذو السهم من أم أو جدّة وان كان الواقعة التى في
زمان الصحابة رضى الله عنهم ولم يكن فيها الا أم ، والثالث اثنان فاكثر
من ولد الأم ، والرابع عصبه شقيق أى واحد أو اثنان أو أكثر ، فلو لم يكن
فيها زوج أو ذو السهم أو كان ولد الأم واحداً لبقى شيء للشقيق فلا تشريك ،

• • • • •

ولو لم يكن فيها اولاد فكذاك ولو كان بدل الشقيق شقيقه فرض لها واعيل
للتسعة أو شقيقان فأكثر فرض لهما أو لهن واعيل لعشرة أو أخ لأب سقط
أو أخت أو أخوات لأب فرض لها أو لهن واعيل لتسعة أو عشرة أو أخ لأب
سقطت معه إذ لا فرض لها معه ولا تشريك ، وهذا يسمى الأخ المشئوم أو
خنثى شقيق .

فتقدير ذكوره وكون اولاد الأم أنثيين فتصح من ثمانية عشر إذ هي
من مسائل المشركة وبتقدير أنوثته تعول لتسعة ولا تشريك وهما متداخلان ،
فيكتفى بالأكثر فيعامل كل بالآخر ، فالأضر في حق الزوج والأم أنوثته وفي
حقه ذكوره ويستوى الأمران في حق اولاد الأم ، فللزوج ستة ، وللأم اثنان ،
ولو لدی الأم أربعة ، وللمشك اثنان ، وتوقف أربعة ان ظهر أنثى فهي
له أو ذكراً فللزوج ثلاثة منها وللأم واحد ، ولو كان في المشتركة جد سقط
به اولاد الأم اتفاقاً ، وأما الشقيق فأكثر فعندنا كذلك يسقط ، وللشافعية
للجد غير الأمور والباقي للشقيق أو الأشقاء ، فان كان الشقيق واحداً
يستوى للجد المقاسمة والسدس فله سهم من ستة ، وللشقيق سهم ، وان كانوا
أكثر تعين له السدس لأنه أحظ والباقي لهم وهو سهم منها ، وعند المالكية
يسقط الشقيق فأكثر واولاد الأم ، والباقي بعد فرض الزوج والأم للجد
وحده لأن الجد يقول للأشقاء : لو لم أكن موجوداً لورثتم بقرابة الأم فأنا
أحق بالثلث جميعه لأنه حق اولاد الأم وأنا أحجبهم وأنتم انما ورثتم بعضه
فيشملكم الحجب ، وهذه تلقب بشبه المالكية ، ولو كان بدل الأشقاء في هذه
أخوة لأب فالحكم ما تقدّم من الخلاف .

• • • • •

ومذهب المالكية أن الجد يقول : لو لم أكن موجوداً لم يكن لهم في المشتركة شيء فأنا أختص بما حجب عنه أولاد الأم وهو الثلث ، وهذه إحدى الروايتين عن مالك ، والثانية كمذهب الشافعية وتلقب هذه عندهم بالمالكية ، قال أبو يونس منهم : والصواب أنه يرث معه الأشقاء أو الأخوة للأب لأنهم يقولون له : أنت لا تستحق شيئاً إلا أن شاركناك فيه ولا تحتاجنا بآنك لم تكن فأنك كائن ولو لزم هذا في الجدّين لزم في البنّتين وبنّت الابن وابن الابن ، ولك أن تقول عهدنا أنه يستحق شيئاً ولا يشاركوك فيه كما هو معلوم فيما إذا فضل السدس أو دونه أو لم يفضل شيء ، قال أبو اسحاق :

فإن يكن يدخل فيه الجدّ	فمالك خالف فيها زيّدا
فالجّد في مذهب زيّد يكتفى	بسدس المال تفهّم واعرف
وللأشقاء جميع الباقي	دون بنى الأم بلا شقاق
ومالك يورث فيها الجدّ	سهامهم جميعاً لا بدّ
لأنه يقول للأشقا :	لو كنتم ورثتموه حقاً
بأمتكم وإننى لحاجب	كل بنى الأم فكل خائب
وان يكن مكانكم أخوة أب	فهى التى لمالك فيها نسب
وما لهم ما بقى سبيل	فيها لأن جدّهم يقول
لو كنتم دونى إذا لم ترثوا	فيستحق الباقي وهو الثلث
ورأى زيّد رأيه هنالك	بلا خلاف عنه فاعلم ذلك

هذا ترتيب الارث على الفروض ولنعمده على النسب لتتم الفائدة فنقول :

ان الابن يحوز المال ان انفرد ويقسمه الاثنان فأكثر وان كانوا ذكورا واناثا

فللذكر مثل حظ الانثيين وللبنات النصف ان انفردت والأكثر الثلثان وأولاد

الابن كولد الصلب عند عدمه

(هذا) الإشارة الى ما ذكره في الباب قبل هذا ، وأشار اليه بلفظ القريب لأنه فصل بالحجب ، والحجب انما هو عن ذلك (ترتيب الارث على الفروض) لأنه يقول : الفروض كذا قسماً ، والفرض الذى هو كذا يأخذه أب أو أخ أو أخت أو غير ذلك ، وهكذا (ولنعمده على النسب) بأن يقول الوارث الذى هو ابن أو أخ أو غيره يأخذ كذا بالابتداء به ثم يذكر سهمه (لتتم الفائدة) للمبتدئ ان لم يفهم شيئاً هناك يفهمه هنا ، والأولى للمصنف ترك الاعادة .

وقال المحشى الثانى على فرائض الشيخ سعيد : قوله ولنعمده ترتيبها على النسب ما تقدم فى الفروض والحجب وأقسامه ، وذكر فيه المسألة المشتركة (فنقول : ان الابن يحوز المال ان انفرد) عن ابن وبنات وغيرهما من ذوى الفروض (ويقسمه) الابن (الاثنان فأكثر) ان انفردوا عن ذوى الفروض (وان كانوا ذكورا واناثا فللذكر مثل حظ الانثيين وللبنات النصف ان انفردت) عن ابن وبنات وجدّ ذو فرض آخر أو لم يوجد ، (والأكثر) أى للبناتين فصاعداً (الثلثان) سواء (وأولاد الابن كولد الصلب عند عدمه) أى عدم ولد الصلب ، فابن الابن يحوز المال ان انفرد وان كان معه فى درجته ابن أو أكثر فبينهم سواء ، وبنات الابن لها النصف

وارثهم مع اناث الصلب لذكورهم فضل الاناث بالتعصيب ، وان كان معهم أنثى فلها نصف واحدهم واناثهم ان انفردن اخذن مع بنت سدسها ، وسقطن مع الأكثر ان لم يكن معهن معصب كما مر ،

وان سفل وان كانت بنتا ابن فأكثر فلهن الثلثان ، وان كان ابن ابن وبنت ابن وان سفلا فللذكر مثل حظّ الانثيين .

(وارثهم) بكسر الهمزة واسكان الراء والضمير لأولاد الابن (مع اناث الصلب لذكورهم فضل الاناث بالتعصيب) ، وجملة لذكورهم فضل الاناث ، من المبتدأ ، والخبر خبر الارث من قوله وارثهم ، والرباط هو كون الخبر نفس المبتدأ في المعنى ؛ ويجوز تعليق « لذكورهم » بفضل ، لأنه ولو كان فضل مصدراً لكن لا ينحل الى أن ، والفعل هنا ولا سيما أن المعمول هنا ظرف فلبنات الصلب النصف ، ولابن الابن النصف ، وللبنتين أو أكثر الثلثان ، ولابن الابن الثلث .

(وان كان معهم أنثى فلها نصف واحدهم) بعد اخذ بنت الصلب أو بنات الصلب فرضهن (واناثهم ان انفردن) عن ذكر (اخذن) الواحدة والاثنان فصاعداً (مع بنت) من الصلب (سدسها ، وسقطن مع الأكثر) فوق البنت الواحدة من الصلب بأن كانت بنتان من صلب أو أكثر (ان لم يكن معهن معصب) وهو أخ لهن أو ابن تحتهن (كما مر) في الباب وغيره ، فالأخ الذي لولاه لم ترث أخته مبارك ، وكذلك ذكر غير الأخ والأخ أو الذكر لولاه لورثت إلات أو غيرها أخ أو ذكر مشثوم وذلك في الأخ والأخت ومَن تحتها .

فان كانت بنات الابن بعضهم أسفل من بعض فللعليا النصف وللوسطى
السدس وسقطت السفلى ان لم يكن معها أو أسفلها معصب ، وان كان
الوسطى قاسمها الباقي وسقط من بعدهم وان كانت العليا أكثر من واحدة
فلهن الثلثان وسقط من بعدهن ان لم يكن معصب ، ويفرض لأب أو جد
ان لم يحز بانفراده

(فان كانت بنات الابن بعضهم أسفل من بعض ، فللعليا النصف ،
وللوسطى السدس ، وسقطت السفلى ان لم يكن معها أو أسفلها معصب)
فلبنت الابن النصف ، ولبنت ابن الابن السدس ، ولا شيء لبنت ابن ابن
الابن ، ولبنت ابن ابن النصف ، ولبنت ابن ابن الابن السدس ، ولا شيء
لبنت ابن ابن ابن الابن ، وهكذا ، وكذا لبنت الصلب النصف ، ولبنت الابن
السدس ، ولا شيء لبنت ابن الابن ، فان كان مع من قلنا أنه لا شيء له أخ
أو ابن عم أسفل أخذت معه ما بقى للذكر مثل حظ الانثيين .

(وان كان مع الوسطى قاسمها الباقي وسقط من بعدهم ، وان كانت
العليا أكثر من واحدة) كبنتى ابن أو بنات ابن مع من تحتها وكبنتى ابن
الابن أو بنات ابن الابن مع من تحتها (فلهن الثلثان ، وسقط من بعدهن
ان لم يكن معصب) ، وان كان فلها معه ما بقى للذكر مثل حظ الانثيين ،
سواء كان في درجتها أو أسفل ، (ويفرض لأب أو جد) مع عدم الأب
(ان لم يحز) مال ولده أو ولد ولده كله (بانفراده) عن ذوى الفروض

مع ولد أو ولد ابن السدس ، ثم له الفضل عن أنثى ان كان ، والام مع ولد
أو ولد ابن كأكثر من أخ أو أخت السدس ، ولها مع أب وزوج أو زوجة
ثلاث باق ، والجد كالأب الا في هذه المسألة فللام معه الثلاث كاملاً ولجدة
مطلقاً السدس مع فقد أم ، وترث أم أب عندنا ولو حيى ابنها كما مر ،

أو ولد للميت (مع مولد أو ولد ابن) سواء كان الولد ذكراً أو أنثى
(السدس) لا حاجة الى قوله : ان لم يحز بانفراده بأن الشرطية لأنه يكفى
عنه قوله مع ولد أو ولد ابن ، ولعلها فتحت على التعليل ، أى لأن لم
يحز ، ومع ذلك الأولى اسقاطه (ثم) ان كان الولد أو ولد الابن ذكراً
فما له مع ذلك الولد أو ولد الابن الا ذلك السدس و (له) ذلك السدس
(الفضل عن) الـ (أنثى ان كان) الأنثى أو كان الفضل كبنت ابن وكبنت .

(والام مع ولد أو ولد ابن) وان سفل ، سواء كان الولد أو ولد
الابن ذكراً أو أنثى ولو واحداً (كأكثر من أخ أو أخت السدس) ولها مع
أخ أو أخت أو عدم الولد ثلاث ، قال ابن عباس : أو مع أخوين أو أختين
(ولها مع أب وزوج أو زوجة ثلاث باق) عن فرض الزوج أو الزوجة ،
وقيل : ثلاث كامل (والجد كالأب الا في هذه المسألة فللام معه) ، أى مع
الجد بأن كان زوج أو زوجة وأم وجد (الثلاث كاملاً ولجدة مطلقاً) من
جهة الأب أو الأم أو من جهتهما (السدس مع فقد أم وترث أم أب عندنا)
وعند الحنبلى في رواية (ولو حيى ابنها كما مر) في الباب .

وترث من الجدات ثلاث أم أم الميت ، وأم أبيه ، وأم أبي أبيه ، وتسقط
الرابعة وهي أم أبي الأم ،

(وترث من الجدات ثلاث) ، أى يتصور ارثنهن ، ولم يرد أنهن يرثن مجتمعات ، وإنما ترث فى مثاله اثنان فقط باجماع لأن أم أبي الأب محجوبة بأم الأب وأم الأم وهن (أم أم الميت وأم أبيه وأم أبي أبيه) ، ولكن هذا بيان لنوع الارث اما من جهة الأم واما من جهة الأب ، ويكفى فى البيان المثالان الاولان ، ولكن زاد الثالث دفعاً لما يتوهم من أن تكرير الأب مانع لضعف السدس فى الجدود للذكور ، وإن أراد أنهن يرثن بمرة زيد فى المثالين الأولين أم فتكون الجدات ثلاثاً فى الأولين وفى الثالث تكون جدتان مع أب فتساويان أم أم أبي الميت ، والا فلا ارث لأم أبي أبي الميت مع أم أبيه .

(وتسقط الرابعة وهي أم أبي الأم) وتسمى الجدة الفاسدة ، قال صاحب الترتيب وشارحه : وهي أى الجدة التى تستحق السدس وهي الوارثة اقسامها ثلاثة عندنا : المدلية بمحض الاناث كأم أم وأمها وإن علت بمحضهن ، فلا يرث من قبل الأم الا واحدة أو بمحض الذكور كأم أب وأم أبي أب أو بمحض الاناث الى محض الذكور كأم أم أب وكأم أم أبي أب ، وهذان القسمان من جهة الأب ، ويشمل كل منهما عدداً كثيراً ، قلت قد مر ذلك ، قال شارحه : وفى بعض هذه الجدات خلاف تقدمت الاشارة اليه ، وبقي من القسمة العقلية رابع وهو من أدلت بذكور الى اناث وهي غير وارثة عند الأئمة الأربعة وغيرهم الا عند ابن عباس - رضى الله عنهما - فإنه يورث كل جدّة ، ولعل الشيخ اسماعيل احترز بقوله : عندنا عمسا عند ابن عباس ولو لم يعتد ذلك فى عباراتهم ، قال شارح الترتيب : ومن

وقيل : ان كانت أم أب أقعد من أم أم قسمت السدس ، وخصت

به أم الأم في العكس ،

قلنا غير وارثة فمن ذوى الأرحام فترث عند من ورثتهم ، ومراد الشيخ اسماعيل والمصنف جنس الثلاث المذكورة مما تحاذى مثل أم أم الميت وأم أبي أبيه ، فيرثن السدس كلهن مجتمعات ، سواء بينهن لتحاذيهن ، وكذا إذا تحاذين فوق ذلك ، وكذلك إذا كانت البعدى من جهة الأم فلم يكن التحاذى فانه يرثنه كلهن سواء مثل أم أم أم أم الميت أربعاً وأم أبي أبيه وأم أم أبيه ولا يرث من جهة الأم بمرة اثنتان ، ويصح من جهة الأب وحدهما أو مع أخرى من جهة الأب ، ومعنى التحاذى أوائل أو ثوانى أو ثوالث أو روابيع أو خوامس ، وهكذا .

(وقيل : ان كانت أم أب) يعنى الجدة من جهة الأب فصلت عن الأب باناث محض أو ذكور محض اليه (أقعد) ، أى أثبت في الارث بالنظر للقرب (من أم أم) يعنى الجدة من قبل الأم فصلت باناث محض اليها أو كانت أقعد لكونها من جهة الأب والأم كما مر تصوير الجدة ذات الجهتين ، ويحتمل أن يريده المصنف هنا ، ويجوز أن يريد ذلك كله على أن يطلق أم الأب وأم الأم على ما يشمل أم الأب وأم الأم تحقيقاً ، والجديتين فوق ذلك (قسمت السدس) سواء وان كانت اثنتان من الأب أقعد من التى من الأم قسمته سواء أيضاً .

(وخصت به أم الأم في العكس) وهو أن تكون التى من الأم أقعد بالقرب أو بالجهتين بأن تكون الأخرى من الأب فقط ، وان تساويا أو تساوين قبيلتهما أو بينهما سواء ، وتسقط البعدى من الأب بالقربى منه ولو لم تدل بها ، وليس مراده بقوله : وقيل حكاية قول خالف ما سبق ، بل أراد

وقيل : للأقعد مطلقاً والمختار ما مر والشقيق ان انفرد حاز وقاسم أخاه
ان كان ، وان كانت أخت معهما فلها نصف أحدهما ، . . .

مجرد حكاية كلام ، فان ما قبل قوله ، وقيل : لا يناقض ما بعده ، بل
زيادة فائدة ، وكذا في قول الشيخ اسماعيل - رحمهما الله - ، ولا يقال :
يحتمل أن يريد قولاً مخالفاً لما مرّ ويريد بما مرّ قبل قوله وقيل الخ ،
أن القربى من جهة الأم أو الأب لا تسقط البعدى من أى جهة فانه روى
قومنا عن ابن مسعود أنه اذا كانت جدّتان أحداهما من الأب والأخرى من
الأم ورثنا جميعاً ، ولو كانت البعدى من الأب لأننا نقول : ان هذا الاحتمال
يؤدى الى ان المصنف كاصله اختار هذا المروى عن ابن عباس وأنه المعمول
به وليس كذلك ، فعلى قول ابن مسعود : لا تسقط البعدى من الأب بالقربى
من جهته ، ولا من جهة الأم ان لم تدل البعدى به ، ولأن قوله : والمختار
ما مرّ ينافيه .

(وقيل :) السدس (للأقعد مطلقاً) ولو من جهة الأب فتسقط التى
من جهة الأم التى هى أقعد من جهة الأب (والمختار ما مرّ) وهو قوله :
وقيل ان كانت أم أب الخ مع ما قبله فانهما معاً قول واحد هو أن التى هى
أقعد من الأب لا تسقط من هى من الأم والتى هى أقعد من جهة الأم
تسقط التى من الأب ، (والشقيق ان انفرد) عن ذى فرض وعن أخ أو
أخت (حاز) المال كله (وقاسم أخاه ان كان) الأخ معه .

(وان كانت أخت معهما فلها نصف أحدهما) والحاصل أنه ان تعدّد
الأخ قسموا وان كانت أخت فصاعداً مع أخ فصاعداً فللأخت نصف ما للأخ

ولشقيقة أو لأب ان انفردت النصف ولاكثر الثلثان ، ولاخوات أب مع
شقيقة سدس وسقطن مع أكثر ان لم يكن معهن أخ وهو لأخ أو أخت لأم
ولاكثر بسوية مع فقد حاجب كما مر ،

(ولشقيقة أو لأب ان انفردت النصف ولاكثر الثلثان ولاخوات أب) ، أى
لما تعدد من أخوات أب أو اتحد (مع شقيقة) واحدة (سدس ، وسقطن)
أى أخوات الأب ما اتحد أو تعدد منهن (مع أكثر) مع شقيقة واحدة (ان
لم يكن معهن أخ) أو أخوان أو أكثر ، وان كان ذلك فللذكر مثل حظ الأنثيين
وذلك ان كان في درجتهم خاصة :

وليس ابن الأخ بالمعصب من فوقه أو تحته في النسب

(وهو) ، أى السدس (لأخ أو أخت لأم ولاكثر الثلث بسوية مع فقد
حاجب) وهو الأب أو الجد أو الولد أو ولد الابن (كما مر) في الباب
قبل هذا الباب ، والله أعلم .

باب

في افراد مسائل كتاركة زوجاً وابوين واخوة ، للزوج النصف وللأم
ثلث باق على المختار ، والباقي للاب ، وقيل : لها سدس الباقي ، *

باب

في افراد مسائل

(في افراد مسائل) بكسر الهمزة مصدر أفرد ، مضاف للمفعول ، أو
بفتحها جمع فرد مضاف للمنوعات ، أى في مسائل افراد ، يقال رجل فرد
وامرأة فرد ، ويجوز فردة ، وذلك أنه مصدر في الأصل فيبقى على حاله
(كتاركة زوجاً وابوين واخوة) اثنين فاكتر ذكوراً أو انثاءً أشقاء أو أبوين
أو أميين أو مختلطين (للزوج النصف وللأم ثلث باق) بعد النصف وهو
سدس كما مرّ بلا اخوة ، مراده أن لها سدساً هو في نفس الأمر ثلث الباقي
(على المختار) ، وهو قول أبى نوح صالح الدهان رحمه الله تعالى :
(والباقي) بعد ثلث الباقي (للاب) وهو الثلث كاملاً ، (وقيل : لها
سدس الباقي) وهو من اثني عشر لأنها أدنى عدد لنصفه سدس فللزوج ستة

وكتارك ابني عمه أحدهما أخوه لأمه ، فقيل : له السدس والباقي

بينهما ، وقيل : له الكل ،

وللأم واحد ، وهو نصف سدس المال وللأب خمسة ، وهو مروي عن أبي عبيدة ، ووجهه ، أن الأم إذا كانت تأخذ ثلث ما بقي مع عدم الأخوة فالمناسب أن تأخذ مع وجودهم سدس ما بقي والألم يكن لوجودهم مع الأم تأثير في المسألة مع أن لهم في غيرها تأثيراً وهو حجبهم أياها إلى السدس ، ولو لم يرثوا لوجود الأب فينبغي أن يحجبوها عن ثلث الباقي إلى سدس الباقي كما حجبوها في غير هذه المسألة عن الثلث إلى السدس ، وإن ترك رجل زوجة وأبوين وأخوة فعلى قول أبي نوح : للأم ثلث الباقي عن فرض الزوجين من اثني عشر ، وعلى قول أبي عبيدة : للأم سدس الباقي بعد فرضها من ستة عشر ، فربيعها أربعة ، الباقي اثنا عشر ، سدس الاثني عشر اثنان هما للأم ، والباقي بعد سهم الأم في ذلك كله للأب .

(كتارك ابني عمه أحدهما أخوه لأمه ، فقيل : له) أي للأخ للأم (السدس والباقي بينهما) سواء بالعصبة ، وهو قول عليّ وزيد بن ثابت وهو الصحيح ، ولا نسلم أن العصبة لا سهم له ، فإن المراد بالسهم في حديث : « من له سهم في الميراث أحق » الخ ، ما يشمل حق العصبة ، (وقيل : له الكل) لأنه فرض عاصب ولا شيء للذي هو ابن عمه وليس أخاه لأمه بل السدس لابن عمه الذي هو أخوه لأمه فرضاً والباقي له أيضاً تعصيباً ، وهو قول ابن عمر وابن مسعود .

وهو الأقوى لأن من له سهم في الارث أحقّ ممن لا سهم له للاجماع
على أن تارك أخويه أحدهما لأب والآخر شقيق خص بآرثه الشقيق ،

(و) هذا القول (هو الأقوى لأن من له سهم) أى فرض (في الارث
أحقّ ممن لا سهم له) ، وأبن عمه الذى هو أخوه لأمه ذو سهم وهو السدس
وهو فرض ، وفيه أن العصبية سهم أيضاً (للاجماع) تعليل لأحقية من
لا سهم له (على أن تارك أخويه أحدهما لأب والآخر شقيق خص بآرثه
الشقيق) ، وفيه أنه اتحدت الجهة هنا وهى العصبية فعلم بالأقوى وهى
الشقيقة بخلاف مسألة ابنى عم أحدهما أخ لأم فلم تتحد الجهة ولا وجه
لإسقاط جهة الفرض وهى جهة الاخوة للأم بجهة العصبية التى هو فيها
شريك أيضاً .

وجه التعليل أنه لما كان الشقيق ذا جهتين كان له المال دون من له جهة
واحدة وهو الأبوى وإنما صحّ هذا التعليل مع أن الشقيق لا سهم له لأن هذا
في الحقيقة تعليل لعلّة كون من له سهم أحق وهو القوة بالجهتين مثلاً ،
ولو قال : وللإجماع بالواو لكان أولى ، ويحتمل أنه بدل أضراب من العلة
الأولى ثم رأيت بالواو في كلام الشيخ إسماعيل .

وإذا فهمت ما ذكرته ظهر لك صحة كلام المصنف كأصله لم يرد عليهما
أن الشقيق والأبوى شأنهما التعصيب وليس لأحدهما سواه بخلاف ابنى
عم أحدهما أخ لأم فأنهما عاصبان ، زاد أحدهما بالاخوة للأم يستحق بها
السدس وحده والثالث أن كان معه مثله لأننا نقول : المعنى في كون من له
سهم أحق بالقوة فلا يشكل أن قولهم من له سهم الخ ، في غير العصبية ،
وحديث « الحقوا الفرائض » الخ مناسب للقول الثانى أيضاً لا الأول فقط ،

وكذا لو كانا ابني أخوين أو عمين أو ابنيهما ، فالمال لأقربهما بأم
ولم يجعلوا له السدس أولاً ثم يقاسم غيره في الباقي ، . . .

لأن المعنى وما بقى لأولى رجل ذكر أنه ان بقى فلأولى رجل ذكر فالبحث
أولاً هل صحّ البقاء ؟ والظاهر أنه لم يبق شيء عن ذى الجهتين فليس كما
قيل : ان قول على أحوط ، وان ترك بنى عمه اثنان مثلاً أخواه لأمه
فالمال لهم الثلث فرض والباقي عصبه ، وقيل : لهم الثلث فرضاً والثلثان
لهم ولبنى عمه الآخرين عصبه سواء .

(وكذا لو كانا) أى الوارثان (ابني أخوين) أحدهما ابن أخ شقيق
والآخر ابن أخ لأب (أو) كانا (عمين) أحدهما أخو أبيه لأبى أبيه
وأما أبيه والآخر أخو أبيه لأبى أبيه (أو ابنيهما) أى ابني العمين المختلفين
بالشقيقة والأبوية (فالمال لأقربهما) أى لأقواهما (بأم) لزيادة الجهة وبها
قوى (ولم يجعلوا له) أى لأقربهما (السدس أولاً ثم يقاسم غيره في الباقي)
فيه أنه لا سدس هنا البتة فضلاً عن أن يعتبر بخلاف مسألة ابني عم أحدهما
أخ لأم ففيها جهتان ، جهة فرض ، وجهة عصبية ، والفرض السدس ،
ولا يؤثر ما توهموا هنا أن الشقيق أقوى بزيادة جهة فأخذ المال كله فليكن
المال كله لابن عمه الذى هو أخوه لأمه لزيادة جهة ، ولا فرق في زيادة جهة
بين المسالتين اذا اعتبرنا أن المراد القوة بزيادة جهة ، ولا يشكل بالفرق
باشتراكهما في العصبية وزيادة أحدهما بالفرض في مسألة ابني عم أحدهما
أخ لأم ، واشتراكهما في العصبية مع فقد غيرها أصلاً في مسألة ابني أخوين
أو عمين أو ابنيهما أحدهما أقرب لأنه اعتبر مطلق القوة سواء سواء لم
يكن الا العصبية أو كانت العصبية والفرض .

وكذا لو خلف ابني عم أحدهما أخوه لأمه فالمال له ، وفي تاركة ابني
عمها : أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها أن للزوج النصف وللآخر
السدس ثم يقسمان الباقي أنصافاً ، وتارك ابني عميه أحدهما شقيق أبيه
والآخر أخو أبيه لأمه وأولاده أخوة الهالك لأمه أن لهم الثلث والباقي
لابن العم الشقيق بتعصيب ،

(وكذا) في مقاسمة الغير في الباقي (لو خلف ابني عم أحدهما أخوه لأمه
فالمال) كله (له) أى لابن عمه الذى هو أخوه لأمه لمزيد القوة ليس ذلك
تكريراً بل أراد أنه كما أخذ الأقوى المال كله في تلك المسائل كذلك يأخذه
الأقوى وحده كله في مسألتنا هذه ، وهى المذكورة قبل ، اذ قال : وتترك
ابني عمه الخ فالأولى أن يقول : فكذا لو خلف الخ بالفاء .

(وفي تاركة ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها أن للزوج
النصف) بفرض الزوجية (وللآخر السدس) لفرض الكلالة (ثم يقسمان الباقي
أنصافاً) بعصوبة ، وجمع المصنف مع أنه ليس للمال الا نصفان لجواز اطلاق
صيغة الجمع على اثنين مجازاً وحقيقة ، وما ذكره المصنف مروى عن على
ولا نعلم له مخالفاً .

(وتترك ابني عميه أحدهما) أى أحد العمّين (شقيق أبيه والآخر
أخو أبيه لأمه وأولاده) أى أولاد العم الذى هو أخو أبيه لأمه بأن تزوج
العمان امرأة واحدة واحد بعد واحد (أخوة الهالك لأمه أن لهم) أى لأولاد
المذكورين (الثلث ، والباقي لابن العم الشقيق بتعصيب) وهكذا أيضاً لو

وتاركة بنى عمها ذكوراً واناثاً ، وهم اخوتها لامها أن" الثلث بينهم
سواء والباقي للذكور أيضاً به ، واجمعوا أن" التارك زوجة حاملاً
وأولاداً فمات أحدهم ثم ولدت أنه يرثه ويرث أخاه ،

كان معهم ابن عمه للأب فلا شيء لابن عمه للأب ، وذلك أن ولد الأم فرضى
فله فرض وابن الشقيق أقوى فله العسوية .

(وتاركة بنى عمها ذكوراً واناثاً) أدخل الاناث في لفظ البنين تغليياً ،
(وهم اخوتها لامها أن" الثلث بينهم سواء) سهم بنت العم كسهم ابن العم من
أجل الكلالة ، (والباقي للذكور أيضاً به) أى بالتعصيب ، (واجمعوا أن
التارك زوجة حاملاً وأولاداً فمات أحدهم) أى أحد الأولاد (ثم ولدت)
أى ولدت الجنين المدلول عليه بقوله : حاملاً (أنه) أى الجنين المولود
(يرثه) أى يرث أباه التارك زوجة حاملاً وأولاداً (ويرث أخاه) الذى
مات بعد الأب فهو الأولاد الأحياء يرثون أباهم وأخاهم الميت .

وفى « الاثر » : وقال فى امرأة تزوجت ابن عمها فتوفيت عنه وعن
اخوته بنى عمها وتركت أخاها وأوصت للأقرب أن المال بين زوجها وأخيها
نصفين ، ووصية الأقرب لبنى عمها ولا يرث معهم أخوهم الذى هو زوجها فى
وصية الأقرب شيئاً ، وان ماتت وتركت زوجها وهو من بنى عمها فله نصف
ما تركت والنصف الآخر ينزل فيه مع اخوته ، وان لم يكن من يرث الأقرب
غيرهم ، ففيل : يرث معهم المال الا وصية الأقرب ، وقيل : الزوج يأخذ
النصف فرضاً ثم يرث أيضاً فى النصف الثانى مع اخوته .

• • • • •

وعن أبى سهل فيمن حلف لامرأته بطلاقها ثلاثاً ليفعل كذا وكذا فماتت امرأته قبل أن يفعل ما حلف عليه وقبل أن تمضى أربعة أشهر فانه يفعل ما حلف عليه ويرثها ، وكذا ان حلف بطلاقها لتفعلن كذا فمات قبل أن تفعل ما حلف لها عليه وقبل أن تنقضى أربعة أشهر فانه يفعل ما حلف لها عليه وترثه ، وقيل أيضاً عنه أنه أفتى مرة واحدة أنهما لا يتوارثان في هذين الوجهين ، ويقع الحنث مع الموت ، وقيل في امرأة ماتت عن زوجها وأمها واخوتها لأمها واخوتها لأبيها وأمها أن لزوجها النصف ثلاثة أسهم من ستة ولأمها السدس سهمها واخوتها لأمها الثلث سهمين ، ويدخل اليهم الأشقاء فيقاسمونهم الذكور والاناث سواء وان كان اخوة لأب لم يدخلوا اليهم وتلك هي المشتركة •

وفي « الاثر » : وسألته عن رجل له خادم وبنتها وبننت بنتها فحضرته الوفاة فنظر اليهن فقال : احداكن بنتى وله أخ فالصغير حرّة لا استعلم عليها أما أن تكون بنته أو بنت بنته أو بنت بنت بنته ، والوسطى تسعى في ثلث قيمتها لأنها في حال تكون بنت ابنته وفي حال تكون بنته وفي حال تكون أمه ان كانت الصغيرة ابنته فهي في حالين حرّة وفي حال أمه فسعت في ثلث قيمتها ، وأما الكبيرة فتعتق وتسعى في ثلثي قيمتها ولا ميراث لوارثه منهن لأن النسب مجهول لم يثبت ، وهذه المسألة من الدفتر •

ومن تزوج امرأة ولم يفرض لها ومات قبل الدخول ، فقول ابن ثابت وابن عباس : لها الميراث وعليها العدة ، وقال جابر : لا مهر لها ، ومن تزوج امرأة على امرأة ، فإذا هي بنتها أو أمها ودخل بهما جميعاً ومات ، فالماخوذ به عندنا أنهما حرمتا ولا ميراث لهما ، ومن تزوج امرأة فولد

• • • • •

معها صبية ومات فاذا هى أمه ورثت بنته التى هى أخته على أنها من أبيه وأمّه النصف ولا ترث على أنها أخته من أمه لأن الكلالة لا ترث مع الولد حجب نفسها ولأمه السدس وما بقى للعاصب ، وان لم يكن العاصب ردّاه ، ومن تزوج محرّمته ورثته بالنسب لا بالزوجية ، ومن تزوجت الأبكم فان كان يكتب ويقرأ ورثته ، وان لم يكتب ولم يقرأ فلا ترثه ، وان قتلت نفسها وهى عاقلة ورثها زوجها ولا مهر لها ، ومن حلف ليتزوجن امرأة فماتت أو مات قبل أن يتزوج فالحى لا يرث الميت ، ومن مات وقالت امرأة لورثته : إنا وارثة معكم انه تزوجنى سرّاً فانت بثلاثة من أهل الجملة فقيل : ترث ، وقيل : لا ، وان أتت بالأمناء ورثت ، وان قيل : أخوان لأب وأم ورث أحدهما ربعاً والآخر ثلاثة أرباع فأحدهما زوج والآخر أخ لأم .

ومن قال عند احتضاره : قد طلّقت امرأتى قبل هذا بسنة وانى تحرّجت اليوم ، فقيل : هو مضار وهل يكون الضرار الا هكذا ، فترث ، وقيل : غير مضار لأنه أقر بما مضى فلا ترث ، ومن تزوّج طفلة وما بلغت الا وقد جنت فلا يرثها ، ومن تزوج عاقلة بالغة فجنت ورثها ، وان ادّعى بلوغ زوجته نظرته الأمينات ما لم يردوا التراب وان ردّوا فلا يبحثوا ، ولا يرث اذ الأصل الطفولية ، ومن ترك أباً أبيه وأم أمه ولا أقرب له فأقرب به للجدّ ، وقيل : لجدته السدس ، ولجده الباقى ، وان قيل : ثلاثة رجال وثلاث نسوة ورثوا رجالاً للنسوة النصف وللأزواج النصف فذلك رجل له أختان لأم وأم وثلاثة بنى عم تزوجوهن ومات وليس له غيرهم لأمه السدس وللأختين الثلث ولبنى عمه النصف ، ومن مات وترك شقيقاً وأمّاً لها زوج غير أبيه

وينقطع التوارث بين ملاعن وولد لآعن أمه عليه وبقي بينه وبين
أمه فترث منه ثلثاً أو سدساً بحاجب ولاخوته لأمه ارثهم ،

فمضى ما شاء الله بعد موته فولدت أمه وزعمت أنه تحرك فيها قبل
أربعة أشهر وعشر فانكر الأخ قولها ، فان كان قبل ستة أشهر ورث بالكلالة ،
وان أتت به بعد ستة أشهر فلا يرث الا ان كانت بيّنة عادلة أنه تحرك
قبل أربعة أشهر وعشر .

ومن ترك أخاه من أمه وشقيقاً أو أخته منها وشقيقاً وولدت أمه من
زوج غير أبيه فقال أبوه : يرث معكما ، وقال الشقيق : حدث بعد موت
أخي فاعلم أنه يجوز في ذلك قول الأب كما يموت الميت الذي ذكرت فيقول
أخو الميت لزوج المرأة أن يعزل عنها ويردّها عند الأميّنات حتى يعلم أمرها
أحامل أو لا فلهم على الزوج ذلك ، وان لم يفعلوا وولدت دون ستة أشهر
من يوم مات ورثه ولدها معها ، وان ولدت بعد الستة لم يرث ، ومن ترك
ابنتيه وبنات ابنه وبنات ابن ابنه وإخاه لأبيه وإخاه لأمه فلبناته الثلثان
ولأخيه لأبيه ما بقي ، كذا في نوازل نفوسة ، ووجهه أن بنت الابن فرضها
السدس مع البنت الواحدة ، وأما مع البنّتين فلا فرض لها ، فلا ترث الا
ان كان من يعصبها .

(وينقطع التوارث بين ملاعن وولد لآعن أمه عليه) لا يرث الولد
ولا يرثه الولد ، وكذا لا يرث زوجته التي لآعن ولا ترثه (وبقي) التوارث
(بينه) أي بين الولد (وبين أمه فترث منه ثلثاً) مع عدم حاجب (أو
سدساً بحاجب) أي مع وجود الحاجب وهو الولد وولد الابن أو أخوة
(ولاخوته لأمه ارثهم) وهو السدس لمن انفرد والثلث لمن تعدّد

ولعاصبها الباقي بتعصيب ، وان ولد الزنى لا يلحق بأبيه في
الاسلام ،

(ولعاصبها الباقي بتعصيب) يعنى أن عصبه ولد اللعان وابن أمه مطلقاً
وهو عصبية أمه وهو خاله أو جدّه منها أو عمها أو ابن ابنها وهو
أولى من غيرها وان كان ولد اللعان اثنين أو أكثر ، فقل : هم اخوة
لأم ، وقيل : شقيقان أو أشقاء ، وقد مرّ ذلك . قال أبو اسحاق :

وان تلاعن امرءاً زوجته	وانخرمت من ملكها عصمته
فما لمن تلده من مورث	في زوجها الملائع المورث
وتوأمها فاعلمن شقيقان	للأب والأم معاً حقيقان
اذ كان عن نسبه نفيهما	لم ينف من أبوة بينهما

وقد مرّ ذلك .

(وان ولد الزنى لا يلحق بأبيه في الاسلام) ، أى لا يلحق بمن زنى
بأمه في الاسلام ان زنى في الاسلام بها وسماه أباً لأن الولد بحسب الظاهر
من مائة ، قال ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ، والعاهر : الزانى ،
وقيل : الزانى ليلاً والعهر - بفتح الحاء - الزنى ، وقيل : الزنى ليلاً ،
والمعنى له الرجم بالحجر ان أحصن ، والجلد ان لم يحصن أو له الحجر ،
بل الولد ، أى ليس الولد له ، وعلى هذا فالمراد بقوله : للعاهر الحجر
الكناية عن الخيبة عن الولد ، وجرت عادة العرب أن يقولون لمن خاب له
الحجر وبفيه الحجر والتراب وهذا التفسير أولى لأن الرجم مختص بالمحصن

• • • • • ، ولا يلحق الفراش في أقل من ستة ،

وليس في الحديث قيد الاحصان ولأنه لا يلزم من رجمه نفى الولد ، والخبر
انما سيق لنفيه ، ويؤيده أيضا رواية : « الولد للفراش وفي فم العاهر
الحجر » ، ورواية : « الولد للفراش وبقي العاهر الأثلب » وهو الحجر ،
وقيل : دقاقه ، وقيل : التراب .

وفي رواية : قام رجل فقال لما فتحت مكة : ان فلاناً ابني ، فقال
ﷺ : « لا دعوة في الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر
الأثلب » أو قال : الحجر ، وفي صحيح الربيع وغيره أنه ﷺ : « فرق بين
المتلاعنين والحق الولد بالمرأة » ، أي صيره ابن أمه فلا توارث بينه وبين
الزوج ، وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحاً في حديث :
« ويرث منها ما يرث الولد من أمه » ، وقيل : معنى الحاقه بأمه أنه
صيرها له أباً وأما فترث جميع ماله اذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه
وهو قول ابن مسعود ووائله وطائفة ، ورواية عن أحمد وعن ابن القاسم ،
وعنه أن معناه أن عصبه أمه عصبته وهو قول عليّ وابن عمر والمشهور عن
أحمد ، وقيل : ترثه أمه وأخوته منها بالفرض ، والرد وهو قوله أبي
عبيدة ومحمد بن الحسن ، ورواية عن أحمد قال : فان لم يرثه ذو فرض
بحال فعصبته عصبه أمه .

(ولا يلحق الفراش) ، أي صاحب الزوجة وهو زوجها والفراش الزوجة
لأنها تحته عند الجماع كالفراش أو لأنها تكون له في الفراش (في أقل من ستة

أشهر من وقت الدخول على ما مرّ عند الأكثر ، وقيل : من وقت العقد ،
والأكثر على أن من وطئت في طهر بنكاح أو تسر لرجلين فولدها لهما
ان لم تكن فراشاً لأحدهما بأن جهل التاريخ ،

أشهر من وقت الدخول (تحقيقاً أو امكاناً) على ما مرّ (في اللعان من
كتاب النكاح (عند الأكثر ، وقيل : من وقت العقد) ولو لم يمكن للدخول
وهو لابن عباد وأبى خنيفة ، بل هو ولد أمه في أقل من الستة ويلحق
الزوج في غير ذلك الى أقصى مدة الحمل وهو سنتان عندنا ، كما روى
عن أبى عبيدة وعائشة وأهل العراق ، وقال قوم : أربع سنين كما مرّ في
النكاح وذلك اذا انتفخ واتهمت أو ادّعت ، وأما ان تبين مثل أن يتحرك
بعد أربعة أشهر فانه يلحق بلا غاية وقد ولد لعشرين سنة لبعض الناس ،
وهاتان المسألتان مناسبتان للعان ، قيل : لا يلحق الولد بأمه ان أتت به
لسته أشهر أو تحرك بعد أربعة أشهر من وقت الدخول أو العقد ، بل هو
ولد زوجها الملاحن له كما هي أمه ، وقيل : يلحق ، كما قال المصنف :
وان ولد قبل الستة أو تحرك قبل الأربعة لم يلحق به قولاً واحداً .

(والأكثر على أن من وطئت في طهر بنكاح أو تسر لرجلين فولدها لهما
ان لم تكن فراشاً لأحدهما) ، أى ان لم يتبين فراش لأحدهما (بأن جهل
التاريخ) أو اتحد ، وقد مرّ ذلك في النكاح ، وأما في طهرين فهو للثاني
ان تبين اذ لا حيض مع حبلى ، وما ذكره المصنف مذهب أكثر أهل العراق ،

وكذا منبوذ لفظ فادّعاه اثنان ولا مرجّح ، فان مات وترك أبويه
ولكل منهما ولد فلامه السدس والباقي بينهما ، وان ماتا ورث
من كلّ نصف ما ترك ان لم يكن غيره ،

وقال الحجازيون : يثبت حكمه بحكم القافة وهم قوم من العرب يزعمون
المعرفة بتشابه الأشخاص وهم بنو مدلج يعرض على أحدهم مولود في
عشرين رجلا وعشرين امرأة فيلحقه بأبيه وأمه ، قال بعض التجار :
ورثت من أبى عبداً كبيراً وشيخاً أسود فكنت في بعض أسفارى راكباً على
بعير والعبد يسوقه فاجتاز علينا رجل من بنى مدلج فأمعن فينا نظره
فقال : ما أشبه السائق بالراكب ، فوقع في قلبي من قوله ، فلما رجعت
الى أمى أخبرتها بقوله ، فقالت : صدق يا بنى ان زوجى كان ذا مال
وليس لى منه ولد وخفت أن يموت فيفوتنا المال فمكّنت هذا العبد
من نفسى فحملت بك ولولا أن هذا شيء سوف تعلمه فى الآخرة ما أخبرتك
به فى الدنيا .

(وكذا منبوذ لفظ فادّعاه اثنان) كل يقول : أنا لقطته ، أو كل
يقول : هذا الذى لقطه غيرنا هو ولدى ، (ولا مرجح) لأحدهما على
الآخر (فان مات وترك أبويه) اللذين ادّعياه (ولكل منهما ولد فلامه
السدس والباقي بينهما ، وان ماتا ورث من كلّ) منهما (نصف ما ترك ان)
كان ذكراً أو (لم يكن غيره) ، وان كان غيره فله سهمه من فرض وتعصيب
ويأخذ المنبوذ نصف ما يكون له لو كان ولداً له تحقيقاً ، وللانثى نصف مالها
لو كانت ولداً له تحقيقاً ، وعندى أن المنبوذ أولى بالمال كله اذا مات مدّعيه
ان لم يكن وارث ولا عاصب ولا رحم ، والله أعلم .

- 172 -

باب

• • • • •

باب في الخنثى واحكامه

وهو موجود قطعاً ، ولكن المشكل أثبت بعضهم وجوده ونفى بعضهم وجوده ، قال الكلاعي من أئمة المالكية قال ابن القاسم : لم يكن أحد يجترئ أن يسأل مالكا عن الخنثى وقد نفى وجوده واحد من العلماء ، وقال الحسن البصري : لم يكن ليضيق على عبد من عباده حتى لا يدري أذكر هو أم أنثى ، قال اسماعيل القاضي في المشكل : انه لا يكون وقد قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ (١) وفرض للذكر فريضة وللأنثى فريضة ولم يفرض فرضاً بينهما لأنه لم يخلق خلقاً بين الذكر والأنثى فلا بد من علامة يعرف بها أنه ذكر أو أنثى وهو مأخوذ من قولك : تخنث الطعام أو غيره

(١) سورة النجم : ٤٥ .

يعتبر الخنثى ان كان له فرج رجل وفرج امرأة بمباله ، فان بال
منهما اعتبرت الكثرة ، فان تساويا فالسبق ، فان اتحد بكلّ اعتبر
نبات لحية وكبر ثدييه ومشابهتهما بثديى امرأة ، فان اجتمعا فحال
البلوغ ،

اذا تكدر لونه أو طعمه اختلط بغيره والخنثى هو آدمى له آلتا الرجل والمرأة
أو ثقبه لا تشبه واحدة منهما .

(يعتبر الخنثى ان كان له فرج رجل وفرج امرأة بمباله) أى بالموضع
الذى يبول منه ، قال ابن عباس : ان النبى ﷺ « سئل عن مولود له ذكر
وفرّج من أين يرث ؟ فقال من حيث يبول » لأن النسل انما يكون من موضع
المبال وفيه الوطء فيكون ميراثه وشهادته على ذلك ، وكذلك عن على بن أبى
طالب وجابر بن زيد وغيره من التابعين ، والكلام على ما يتضح به وما
يشكل هو من مسائل الفقه يؤتى بها فى الفراض تتميماً للفائدة وانما يكون
من الفرائض ارثه وارث من معه ، (فان بال منهما) جميعاً (اعتبرت
الكثرة) فيعمل بموضعها ولو تأخر .

(فان تساويا ف) ليعتبر (السابق ، فان اتحد) البول (بكل) أى من
كل (اعتبرت نبات لحية) ومثلها الشارب ، فان وجد أحدهما فذكر (وكبر
ثدييه ومشابهتهما بثديى امرأة) فان كبرا هما أو أحدهما كثديى المرأة
ولا لحية ولا شارب فامرأة ، (فان اجتمعا) أى الأمر المختص بالرجل والأمر
المختص بالمرأة (ف) ليعتبر (حال البلوغ) أى ينتظر زيادة البلوغ بعد البلوغ

فان حاض حكم به ، وان احتلم فكذاك ، وان اجتمعا فمشكل ، وكذا
ان لم يكن له فرج أحدهما بل له ثقب يبول منه فقط ينتظر بلوغه فان
بانة أمارة مميزة عمل بها والا فمشكل ويعتبر أيضا باقعاد على حائط
ويؤمر ببول ، فان انصب معه ، * * * * *

المتقدم باللحية وكبر اللدين (فان حاض حكم به) أى بالحوض أى بمقتضى
الحوض وهو حكم المرأة لا بحكم اللحية ، ولا يجزى فى ذلك الا دم أسود غليظ
منتن ، وقيل : يجزى دونه ، وفى العلقة ونحو الصفر ما مر فى الكتاب الأول
من الخلاف بحسب ما يصلح هنا ، ولا يشترط بقاء الدم مقدارا تترك به
الصلاة اذا كانت به أمارة الحوض عندى ولو كان ظاهر لفظ الحوض شرعا
اشتراط ما ذكر .

(وان احتلم فكذاك) أى يحكم بحكم الاحتلام وهو الذكورية ، وهذا
على أن الاحتلام مختص بالذكر ومراده خروج منى الرجل ولو فى اليقظة
اطلاقا للمقيد على المطلق والصحيح أن الاحتلام لا يختص بالذكر بل يجوز
فى الأنثى ويقع ، فلا يحكم لمجرده بالذكورة (وان اجتمعا فمشكل) ان لم
يكن شىء آخر يميز الذكر أو الأنثى وقد علمت أن الصحيح أن الاحتلام لا يختص
بالذكر فاجتماعه مع الحوض لا يوقع فى الاشكال بل هو امرأة بالحوض .

(وكذا ان لم يكن له فرج أحدهما بل) لا ثقب له أو (له ثقب يبول منه
فقط) أى دون أن يكون فرج رجل أو امرأة (ينتظر بلوغه ، فان بانة
أمارة مميزة) للذكورة أو الأنوثة (عمل بها والا ف) هو (مشكل ، ويعتبر
أيضا باقعاد على حائط ويؤمر ببول فان انصب معه) أى مع الحائط ملتصقا

فأنثى وان تباعد عنه فذكر ، وان كانت ثمانياً وعشرين فأنثى ، * *

به (فأنثى وان تباعد عنه فذكر) وان أعطى كذكر أو كأنثى بلا حكم ثم أحض عكس ذلك بحدوثه أو شكل بعد فانه يستأنف الأمر ويبطل الأمر الأول ، وان كان بحكم ففيل : يبق على ذلك القضاء ، وقيل : يستأنف الأمر (وتحسب أيضاً أضلاعه عند غيرنا فان كانت سبعا وعشرين فذكر وان كانت ثمانياً وعشرين فأنثى) فان الذكر ينقص بضع خقلت منه الأنثى قال أبو اسحاق :

وهكذا الاشكال فى الذكورة تدعو الى اختبارها بالضرورة
كتارك فى واريه خنثى فلم يحقق ذكراً أو أنثى
فانه يترك حتى يختبر بما به اختبره أهل النظر
فأى صنف عند ذاك ضمه أعطى من كل الأمور حكمه
الا اذا ما لم تجد معولاً فهو الذى تدعوه خنثى مشكلا
وفرضه فى الارث يأتى بعد ان شاء ربه أن يتم الوعد

قال شارحه : أول علاماته مخرج البول ، فان بال من الذكر فهو ذكر وان بال من الفرج فهو أنثى ، وان بال منهما قضى بالسابق ، فان سبق من الذكر فهو ذكر وان سبق من الفرج فهو أنثى ، وان اندفع منهما معاً بمرة قضى بأكثرهما عند الأكثر ، وقال الشعبى : لا ينظر الى القلة والكثرة أيكال أم يوزن الى أن هذا الاختبار بالبول انما يجرى فى حال صغره بحيث يجوز النظر الى عورته ، وأما الكبير فانما يؤمر ببول الى حائط أو على

• • • • •

حائط فان ضرب بوله في الحائط أو أشرف على الحائط فهو ذكر والا فهو أنثى حيث بال بين فخذه ، وقيل : تنصب له مرآة أمامه وينظر فيها الى مباله .

قلت المذهب أن ينظر الى عورته ولو بالغاً لضرورة أن يعلم أنه ذكر أو أنثى ، وان بال منهما معاً متساويين بمرة انتظر بلوغه ان كان طفلاً وان كان بالغاً فان ثبتت له لحية فهو ذكر ، وان ثبت له ثدى دون لحية فهو أنثى ، وان نبثا معاً فاختلف هل ينظر الى عدد أضلاعه أم لا الا أن الأكثر لا ينظر اليه ، وذهب الحسن الى القضاء به ، وقال به غيره ، وعليه فالمرأة لها ثمانية عشر ضلعاً من كل جانب والرجل له من الجانب الأيمن كذلك ومن الجانب الأيسر سبع عشرة ، هكذا ذكره ابن يونس وقال الحوفي : سبع عشرة للمرأة من كل جانب وللرجل من جانب واحد ستة عشر ، وقالوا : وسبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم وأراد أن يخلق حواء أزال ضلعاً من الجانب الأيسر فخلقها منها ، ويوقف ميراث الجميع عند الاختبار بما حضر كالبول ، وأما الاختبار بالثدى واللحية فزيماً يطول فهل هو كالحمل فيوقف الجميع أو يقسم ويعول ميراثه على أوفر الجهتين ، والظاهر أنه كالحمل ، اهـ .

والأظهر اذا قسم أن يعطى الخنثى ميراثه الناقص ويؤخر الزائد عليه ، وان استوت أضلاع الجانبين وكانت أقل مما للأنثى أو أكثر مما للذكر فمشكل ، وكذا ان تفاوت الجانبان وكانت أكثر مما للرجل أو أقل مما للمرأة ومن علامات الأنثى الحمل قال في التاج : وان حبلى فوولد فامرأة يقيناً ، والولد مقدم على سائر الأدلة وقال : يستل بعد البلوغ عما يميل طبعه فان مال لطلب الرجل فامرأة وبالعكس ولا يقبل رجوعه عما قال الا ان ولد

بعد اخباره فانه امرأة وينقص حكمها السابق ولا اعتبارات بنبات اللحية
والثديين وعدد الاضلاع على الاصح اهـ .

وضابط الباب عندى انه ان اجتمعت علامات الرجل والمرأة أو لم
يكن منهن شىء رأساً فمشكل ، وان اجتمع بعضها وزادت علامة لذكر أو
أنثى عمل بها ، وانما يعتبر وقت الشىء المعتاد الغالب ، فان لم يكن فانه
يقسم مثل أن يتجاوز الوقت الذى تحيض فيه المرأة غالباً ، وأما أن ينتظر
الى الاياس فحرج ، قال العاصمى :

وارث خنثى بمباله اعتبر وما بدا عليه الحكم قد قصر
وان يبيل بالجهتين الخنثى فنصف حظ ذكر وأنثى

قال الشيخ اسماعيل - رحمه الله - : وقفت فى كتاب سير النبى ﷺ
أن أول من قضى فى الخنثى بالمبال جارية لعامر بن الظرب حاكم العرب فى
الجاهلية اختصم اليه فى ميراث الخنثى ، يعنى له ثقب واحد لا كفرج ذكر
ولا كفرج أنثى فاشكل عليه أمره فبات ساهراً من أجل ذلك فقالت له أمة
له تدعى « سخيلة » : ويحك اتبع المبال أقعده فان بال من حيث يبيل
الذكر فهو ذكر وان بال من حيث تبيل الأنثى فهو أنثى ، فقال : فرجتها
« سخيلة » باسكان تاء فرجتها وسخيلة فاعل ، أو بكسرهما واسكان الجيم
وسخيلة منادى ، قيل : أتى بجابر بن زيد يرسف فى قيوده ، ثم سئل عن
الخنثى فقال : أقعده على الحائط يبيل فان انصب بوله مع الحائط فهو أنثى
وان انصب متباعداً عن الحائط فهو ذكر ، والله أعلم .

ويرث نصف ذكر ونصف أنثى على ما مرّ ،

(ويرث نصف ذكر ونصف أنثى على ما مرّ) من ثبوت اشكاله وانه لو كان مميزاً بعلامة ذكراً أو أنثى عمل بها لأن ميراثه الذى لا يكون دونه هو ميراث الأنثى ، اذ أسوأ حاله أن يكون أنثى وما زاد عليه محتمل ينزع عليه ولا مرجح فوجب أن يقسم بينهما كما هو أحد أوجه فيما اذا لم يكن للخصمين بيان لا لهذا ولا مدعى سواهما ، أو كان لكل منهما بيان صحيح لا يزيغ الآخر وذلك ثلاثة أرباع سهم الذكر وذلك اذا كان المشكل واحداً أو كان بحال يرث وحده وبحال يرث معه غيره ، قال أبو اسحاق :

فصل وشذ أيضاً الخناثى اذ خلفوا الذكور والاناثا
وكل خنثى مشكل فسهمه مختلف بين السهام حكمه
فافرض له نصف نصيب ذكر ونصف حظ امرأة مقدر .
من أى صنف كان فى الوراث فذاك يعطاه بلا اكتراث

وما ذكر هو الذى عليه الجمهور ، وقال أبو حنيفة : ميراث الخنثى هو ميراث الأنثى ، وقال الشافعى : يرث بأقل حاله وله أقسام :

الأول : أنه يرث على أنه ذكر ويرث على أنه أنثى الا أن ميراثه فى الذكورة أكثر .

والثانى : أن يرث على أنه ذكر ولا يرث على أنه أنثى .

الثالث : العكس .

الرابع : مساواة ارثه على الذكورة والانوثة .

• • • • •

فالأول كما اذا كان ابناً أو ابن ابن ، والثاني كما اذا كان عمّاً أو ابن عم أو ابن أخ ، والثالث كما اذا كان في مسائل العول كالأكدرية على مذهب غيرنا فانه لا يعال فيها اذا كان ذكراً ويعال له اذا كان أنثى لارثها بالفرض الرابع كما اذا كان أخاً لأم ، والحكم في الأول كما قال المصنف - رحمه الله - والحكم في الثاني والثالث أعطاه نصف النصيب الذي يرث به ذكراً كان أو أنثى خاصة ، والحكم في الرابع أعطاه سهمه كاملاً لاستواء الحالتين ، فالخنثى مشكل قد يكون وارثاً سواء كان ذكراً أو أنثى وقد يكون وارثاً على تقدير كونه ذكراً فقط كما لو كان عمّاً لأن العمة لا ترث الا بالرحم ، وقد يرث على الأنوثة فقط ككونه أختاً في الأكدرية عند غيرنا .

واعلم ان الخنثى لا يكون أباً ولا أمّاً ولا زوجاً ولا زوجة ولا جداً ولا جدة لأنه حينئذ ذكر لا غير أو أنثى لا غير ، وقيل : قد كان ذلك وهو منحصر في البنوة والاخوة والعمومة والولاء ولا يتزوج على كل حال ولو تزوج وولد له من ظهره ومات ولده ورث على أنه أب وان مات هو ورثوه ، وَأَنْ وَلَدَ مِنْ بَطْنِهِ وَمَاتَ الْوَلَدُ وَرَثَهُ عَلَى أَنَّهُ أُمٌّ ، ولا ميراث بين أهل الظهر وأهل البطن لأنه لا أب يجمعهم ولا أم تجمعهم وأهل الظهر أشقاء فيما بينهم ، وكذلك أهل البطن ، قال ابن رشد : وقال قاسم بن أصبغ عن أبيه أنه رأى بالعراق خنثى مشكلاً ف قيل له : انه ولد له من ظهره ومن بطنه ، وعلى صحة هذا يكون شاذاً ، قال ابن يونس : قال بعض فقهاءنا القرويين : ولا يطأ بنكاح ولا ملك يمين ، وقيل : له أن يطأ أمته .

ولا يتزوج ولا يزوّج وليّته ، فان فعل جاز ، ولا يؤذن ولا يؤم ويغتسل
ويصلى حال حيض ولا يدعها كامراً ، ولا يصلى مع رجال ولا مع
نساء بل يصلى وحده بينهما ، ولا تلزمه جمعة ، ولا يتحلى
بذهب ولا يصلى به ،

(ولا يتزوج) ، فان تزوج لا ينعقد لعلة امرأة تزوجت امرأة أو
رجل تزوّج رجلاً ، فان كان الدخول فلا رجّم ولا جلد للشبهة ، (ولا يزوّج
وليّته) أو أمته ولا يكون وكيلًا في التزويج ، (فان فعل) التزويج أو التزوج
(جاز) لانه نصف عصبه ، وقيل : ان زوّج فرّق بينهما ان لم يكن المس ،
(ولا يؤذن) ولا يقيم ولا يرفع صوته ، (ولا يؤم) أى لا يكون اماماً ، وجاز
أن يؤذن ويقيم ويؤم لمثله أو للنساء عند بعض ، وقيل : لا يؤم الا في النقل ،
(ويغتسل) من حيض وجنابة وقعت ، (ويصلى حال حيض ولا يدعها) أى
الصلاة (كامراً) لعلة ذكر ، ومن شأن المسلم الحوطة ، ومراده في ذلك أنه
حاض ومعه علامة رجل كلحية - قيل : وكاحتلام - ولا اشكال في هذا القيد
لظهوره ولو لم يذكره الآن لأن كلامه في المشكل والحيض فلا علامة تنافيه
يخرج به عن الاشكال الى جنس النسوان ، (ولا يصلى مع رجال ولا مع
نساء بل يصلى وحده بينهما) يصفّ وحده أو مع مثله بين صفّ الرجال
وصفّ النساء فهو خلف صفوف الرجال وقدّام صفوف النساء ، وان كان
امراً فقد صلّى خلف الرجال ، (ولا تلزمه جمعة) لانها تلزم الرجل وهو
لم تتحقق ذكوريته ولا يلبس لباس النساء لثلا يمال اليه ، (ولا يتحلى
بذهب) لعلة رجل ، وهو حرام عليه ولا بحرير كذلك على ما مرّ فيه ،
(ولا يصلى به) ، وكذا الحرير ، وان لم يمسه لم تفسد .

ولا تظهر له النساء الزينة ، ولا يتماسّ ان لم يكن محرماً لهنّ ،

ولزمة الختن من ذكره ، * * * * *

(ولا تظهر له النساء الزينة) التي تظهرها بعضهن لبعض (ولا يتماسّ)
 - بتشديد السين ولا ألف بعده - أى لا يتماسّ معهن أى لا يمسهن ولا يمسنه
 وفي نسخة : ولا يتماسوا - بواو الجمع - عائد الى الخنثى ، والنساء تغليباً
 للخنثى لأن ضميره ضمير الذكر (ان لم يكن محرماً لهن) الا لضرورة كالتنجية ،
 وفي مسه وجه المرأة أو قدمها أو كفها أو مسّ المرأة منه ذلك خلاف لأن في مسّ
 الرجل غير محرّمته في ذلك خلاف (ولزمه الختن من ذكره) وان لم يخنث
 فحكمه حكم الأقفان ان بلغ الا حين يعذر على حدّ ما مرّ في محله ، وكتب
 القاضى عياض الى ابن رشد أبياتاً نظمها وهذه هي :

أجب سائلاً يا أيها الحبر أنه	على الحبران يفتى الفتى حين يسأل
ابن لى ففى الخنثى مسائل جمة	تنيف على عشر اذا كان يشكل
فماسهم اذا غزا واذا زنى	به أو زنى ما حكمه حين يفعل
وهل دية الفحل الكريم بقتله	على قاتل أو شطرها حين يقتل
وقل أين يلقي فى الجنائز نعشه	ومن يتولى غسله حين يغسل
وميراثه ما قدره ونكاحه	ايؤذن فيه أم يصاب ويعضل
وان لمست كفاه موضع فرجه	فهل طهره يبقى له أو يبدل
وهل صفته خلف المصلين آخره	اذا هو صلى فى الصفوف أم أول
وهل سجنه بين الرجال أو النساء	فان جوار الشكل للشكل أمثل

• • • • •

وهل يردد القاضى شهادة قوله اذا هو أدّى أم يقول فيقبل
وقل هل يؤم القوم أم ليس يرتضى
فان مقام الحر بالحر أجمل

فاجابه ابن رشد بقوله :

تلقّ هداك الله ان كنت تسال	فهذا جواب نوره يتهلل
له نصف سهم فى الغزاة وان زنى	به فعليه الحدّ والحدّ أجمل
ومهما زنى فالحدّ عنه بمعزل	فان الفتى فى معرك الطعن اعزل
وميراثه فى نصف مرء ومراة	كذلك تؤدى نفسه حين يقتل
ويعضل فى معنى الزواج اذا اشتهى	فان الهدى فى عضله حين يعضل
وأخر صفّ للرجال مكانه	وأما اذا لاقى النساء فأول
وحيث صلى ثم يوضع نعشه	فذلك فيه سنة لا تحوّل
وتغسله مملوكة تشتري له	بخالص بيت المال لا يتمول
ومهما استحق السجن ثقّف وحده	فليس له فى القوم شبه ممثل
وليس يؤم القوم الا ضرورة	وفى المال لا فى غير ذلك يقبل
وان هو مسّ الفرج جدّد طهره	وان مس احليلاً فنقض معجل
فدونكها مثل النجوم زواهر	بنور سناها يهتدى المتأمل

• • • • •

وفي نسخة من السؤال :

وهل دية الفحل الكريم تدى له

وهي ضعيفة لأن الأصل تؤدى له - بضم التاء بعدها واو ساكنة - فحذفها للضرورة إذ لا يصح الوزن باثباتها وانما تحذف بلا ضرورة لو كان تدى بالببناء للفاعل - بفتح التاء وكسر الدال بعدها ياء - •

وقوله :

وان لمست كفاه موضع فرجه • الخ

مبنى على القول بأن المرأة لا ينتقض وضوؤها بمسها فرجها ، والصحيح أنها كالرجل قياساً عليه ، بل ورد الحديث أيضاً صريحاً فيها ، ولذلك أجابه بالنقض مطلقاً والمراد بالفتى في قوله :

فان الفتى في معرك الطعن أعزل

الخنثى ، ومعنى معرك الطعن موضع ازدحام القتال ، والأعزل من لا سلاح له يشير الى أنه لا ذكر له يطعن به في الفرج فهو كمن لا سلاح له يقاتل به ، فان كان له ذكر تام صحيح فانه ان زنى جلد ، وقوله : شبه ممثل هو بدون ألف بين الميم والفاء وهو بتشديد الثاء مفتوحة ، ولا يصح مماثل بآلف وتخفيف الثاء مفتوحة أو مكسورة لأن هذه الآلف تأسيس ، ولا تأسيس

في الابيات السابقة قبله ، وانما قال : تغسله مملوكة تشتري له الخ ، لانه قد يكون ذكراً فلا تغسله النساء وقد يكون أنثى فلا تغسله الرجال بخلاف الأمة التي تشتري له فانها تملك له فتغسله ثم هي لببيت المال فانه ان كان أمة فالأمة امرأة وان كان ذكراً فأمة الرجل تباشر منه ما تباشر المرأة من زوجها .

قلت : هذا مشكل لأنها ملكة له تمليكا بعد موته وكأنه اغتفر ذلك للضرورة والا فالتسري غير واقع في حياته ولا يصح بعد موته فبأى وجه تباشر عورته ان كان عند الله ذكراً ، والظاهر أنه ان كانت له أمة في حياته أو مال غسلته أمته أو اشتريت من ماله ثم رأيت لبعض قومنا كذلك والحمد لله ، ومعنى لا يتمول لا تجعل له مالا ، بل تغسله فقط فهي لببيت المال وان كان مشكل آخر مثله فهل يغسله الطاهر ، نعم على ما يقتضى كلامهم ، والتحقيق المنع لأن غايته جهل حاله فلعله عند الله ذكر والآخر أنثى وبالعكس فكيف يغسل الرجل المرأة أو المرأة الرجل ، وهذا على أن الخنثى المشكل اما ذكر واما أنثى ، وان قلنا : انه قسم ثالث فلا اشكال في أنه يغسل مثله وان كان المشكل في سن الطفل الذي تغسله النساء جاز غسلهن له .

وفي بعض الآثار : المشكل ان زنى بذكره فلا حد عليه لانه كالاصبع ، وان زنى بفرجه فقال أكثر المتأخرين : يترك ولا يتعرض له للشبهة ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « ادروا الحدود بالشبهات » ، وقال بعضهم : يحد ، وقد نزلت هذه المسألة في جيان من بلاد أندلس واختلف فيها فقهاؤها فصدرت الفتوى باسقاط الحد ، وقد ولد هذا الخنثى طفلة

• • • • •

ومات واعترف بذلك كله في مجلس القاضى ، ولو أولد نفسه بنفسه لكان
 أباً ، وما ذكره ابن رشد من أن له في الغزو نصف سهم هو مختاره ،
 وقيل : له ربع سهم لأنه ان كان أنثى فلا شيء لها ، وان كان ذكراً فله
 السهم كاملاً ، فجعل كمن تنازعا في شيء ولا بيان لهما أن بينا جميعاً
 فيقسمانه النصف للذكورة بالنزاع والنصف الآخر ينازع فيه لعل أنثى
 لا يأخذ فقسم له هذا النصف فكان له ربع وهو غير بيّن ، والله أعلم .

بَاب

صحّ توريث كالغرقى والهدمى بعضهم من بعض من صلب أموالهم

دون ما توارثوه بمعنى أنه لا يضم مال لبيت وراث *

بَاب

في ميراث من لم تثبت حياته بعد موت وارثه

ولا عدمه أو ثبت واتحد وقت موتهما ، وفي اجتماع سببين ، وفي ميراث المولى .

(صحّ توريث كالغرقى والهدمى) ومثلهم وهو من ماتوا بحرق أو في قتال ولا يدرى من مات أولاً ، وكل وارثين فصاعداً لا يدرى من مات منهم أولاً أو علم اتحاد وقت موتهم ، وجمع غريق على غرقى خلاف القياس وهو قليل لأنه ليس بمعنى مفعول ، وأما الهدمى فلعله جمع هديم بمعنى مهدوم عليه أي هدم الله أو هدم مخلوق بناء ، ولعله جمع غريق على غرقى بمعنى مغروق أي مغرق ، أو ورد أيضاً غرقه بالتشديد فهو مغرق وغريق (بعضهم من بعض من صلب أموالهم دون ما توارثوه بمعنى أنه لا يضم مال لبيت وراث) هذه الجملة صفة مال أو حاله بالبناء للمفعول

ما ورثه من غيره ، فيتوارثون في الكلّ على انه مال واحد كارث الأحياء
 كزوج وزوجة غرقى ، ولكل ألف درهم فيحيى الزوج فيرث منها خمسمائة
 درهم ، ثم يمات وتحيى فترث من الألف كانت بيده أولاً ربعها دون الخمسمائة

(ما) نائب فاعل يضم (ورثه من غيره ، فيتوارثون) أى فهم يتوارثون
 (في الكلّ على انه مال واحد كارث الأحياء) للأموات فان الحى يرث في
 كل مال الميت لا ممانعه مانع أى لا يجوز ذلك هنا أى لا يتوارثون في الكل ،
 فالأولى أن يقول فيتوارثوا بحذف النون على انه منصوب في جواب النفى ،
 والحاصل أن كلا منهما لا يرث مما ورثه منه الآخر (كزوج وزوجة غرقى)
 لا يدرى من مات أولاً (ولكل ألف درهم فيحيى الزوج) أى يقدر أنه حى
 ماتت زوجته قبله (فيرث منها) نصف ما تركت (خمسمائة درهم ثم يمات
 وتحيى) أى يقدر أنه حى مات وماتت زوجته بعده (فترث من الألف كانت
 بيده أولاً ربعها) مائتين وخمسين (دون الخمسمائة) مائة بدل من الخمس
 على حذف مضاف أى دون الخمس خمسمائة أى دون المئات الخمس التى
 ورث منها فانها لا ترث منها ، وإن شئت فقل تحيى الزوجة فترث من
 زوجها الربع مائتين وخمسين ثم تمات ويحيى الزوج فيرث النصف خمسمائة
 درهم من الألف ولا يرث من المائتين والخمسين .

وما ذكره المصنف وذكرناه هو قول أصحابنا وهو مروى عن على وعمر
 وبه قال الكوفيون وجمهور البصريين ، وقال أهل المدينة وزيد بن ثابت
 وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعى وأبو حنيفة وجمهور الأمة ، لا يرث
 بعضهم بعضاً ، وكل واجد يرثه سائر ورثته لا من غرق أو حرق أو قتل مثلاً
 معه إذ لا ارث بشك ، ومن شرطه تحقق حياة الوارث وقضى به عمر بن
 عبد العزيز قال العاصمى :

قال أبو اسحاق :

وكل میتین شك من سبق
فلا تورث واحداً من آخر
وارث كل واحد لمن بقى
كمیتین تحت هدم او غرق
اذ لم تحقق اولاً من آخر
من وارثیه فاستمع توفقی

وعنه عليه السلام « لا ميراث بشك » فإذا انتفى الميراث منهما رجع ميراث كل واحد للباقيين من ورثته ويقدر الميراث كمن لا قرابة بينهما ولا سبب ارث ، وكذا روى عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال : لا ميراث بين من قتل يوم الجمل ولا يوم الحر ولا يوم صفين الا من علم أنه مات قبل صاحبه وجعل ميراث كل واحد للأحياء من ورثته ، وروى قومنا عن عمر بن عبد الله عنه أنه قال : « اذا ماتا معا ووجدت يد أحدهما على صاحبه يورث الأعلى من الأسفل » لأن الغالب أن الحي يضع يده على الأسفل ، قيل : وهو قول لا يعضده قياس فان هلك اخوان ولم يعلم السابق وتركوا أمّا وأخاً .

فعلى قول الجمهور : يكون للام الثلث مما ترك كل واحد لا السدس
والاخر الباقي وعلى قول اصحابنا : للام السدس لوجود اخ ثالث مع تقدير
اخ من الاخوين الميتين حيا ففريضتهم من اثني عشر للام اثنان. ولكل اخ
خمس ، فتحفظ الخمسة التي صحت للميت. ثم يقدر موت الذي قدرت
حياته وتقدر حياة الآخر ، فالفريضة ايضا من اثني عشر للام اثنان من

وان اجتمع باحد سببان ورث بالأقوى وسقط الأضعف كمتزوج أمه أو
أخته لا يعلم ان مات وبان أمرهما ورثته بنسب لا بنكاح فاسد ، وكذا
ان اسلم مجوسى عن ذلك وهو شرعهم الفاسد ،

كل واحد وفى يد الأخ الحى خمسة من هذا وكذا للآخر خمسة منه فى يد
كل واحد من الأخوين خمسة ورثها من الآخر ويقدر أنهما ماتا وتركَا أخاً
وأماً ، فللأم الثلث من كل خمسة وما بقى للأخ الحى ولا تنقسم الخمسة
على الثلاثة فاضرب بالثلاثة فى الاثنى عشر بستة وثلاثين ثم تقول : من له
شئ من الاثنى عشر أخذه مضروباً فى ثلاثة ، فللأم اثنان فى ثلاثة بستة ،
وللأخ الحى خمسة فى ثلاثة بخمسة عشر ، وفى يد كل أخ ميث ثلاثة فى خمسة
بخمسة عشر ، للأم ثلثها خمسة ، وللأخ الحى عشر ، فجميع ما بيد الأم
أحد عشر من كل واحد فذلك اثنان وعشرون ، للحى من كل واحد خمسة
وعشرون فذلك خمسون ، فيتفق ما بيد الأم والأخ بالانصاف. فيرجعان
للنصف وذلك ستة وثلاثون ، وإذا علم موت أحد المتوارثين بنحو الخرق
بعد الآخر معيناً ولم ينس فالتأخر يرث السابق أجمعاً ، وإن علم ونسب
وقف الأمر للبيان أو الصلح للضرورة فهذان قسمان ، والثالث أن يعلم
السابق ولا يعلم عين السابق والرابع أن لا يعلم السابق ، والخامس أن يعلم
الاتحاد ، وإحكام هذه الثلاثة واحدة ، وقيل : فى الثالث بالتوقف للبيان
أو الصلح .

(وان اجتمع بأحد سببان) من جهة واحدة (ورث بالأقوى وسقط
الأضعف كمتزوج أمه أو أخته) أو غيرهما من المحارم (لا يعلم) أنها أمه
أو أخته أو محرمته (ان مات وبان أمرهما ورثته بنسب لا بنكاح فاسد ،
وكذا ان اسلم مجوسى) ومات (عن ذلك) المذكور من تزوج المحارم أو
لم يسلم وتحاكموا إلينا (وهو) أى تزوج المحارم (شرعهم الفاسد) وقد

ولا يلزم ذلك في ابن عم هو أخ لأم لأنه يكونه ابن عم لا يرث بفرضه

كما مرّ بل بتعصيب •

مر كلام في ذلك (ولا يلزم ذلك في ابن عم هو أخ لأم لأنه يكونه ابن عم لا يرث بفرضه كما مر) بالمعنى في باب أفراد المسائل (بل بتعصيب) فلم تتحد الجهة لأن احدهما بالفرض والاخرى بالعصبة فلم يرث بها فقط ولو كانت أقوى بل بها وبالفرض والله أعلم •

فصل

الأكثر منا على أن المولى إذا لم يخلف عاصباً ولا رحماً يقسم

ماله ، في جنسه من المسلمين

فصل

في ميراث المولى

وهو هنا المعتق بكسر التاء أى من له سبب في العتق ولو بتدبير أو كتابة أو ملك محرم أو غير ذلك ، وسبب الولاء هو زوال الملك عن رقيق ولو اختلف دين العبد والسيد لكن لا ارث في صورة الاختلاف (الأكثر منا على أن المولى) أى المعتق بالفتح (إذا لم يخلف) زوجاً أو زوجة ولا (عاصباً) كابن أو عم أو جد (ولا رحماً) وأرثاً بالفرض كبنت أو أخت أو أم أو بميراث ذوى الأرحام كخال وعمة (يقسم ماله في جنسه من المسلمين) المحررين الذين في بلد مات فيه أو سافر منه على أن يرجع إليه سواء في الذكر والأنثى .

• • • • •

ويتحرى في الجنس ما هو من أجناسه أقرب وإن كان عاصب فماله كله له ، وإن خلف ذا فرض أو رحماً أخذ سهمه والباقي أيضاً لأن من له سهم أحق ، وإن خلف ذا فرض وعاصباً فلكل حقه ، وقيل : إن خلف ذا فرض فله فرضه والباقي لمعتقه إن لم يكن العاصب ، والأصح أيضاً أنه لذى الفرض ، وإن أوصى بماله كله فلا شيء لجنسه وإن أوصى ببعضه فالباقي للجنس ، قال أبو المؤثر : لا يورث الولاء على حال لأنه ﷺ لم يورثه ولا علمنا أنه ورثه بالولاء ، وقد مات مولى لابن عمر وجاءته امرأة بماله فقال لها : لو كان لى لأخذته ، فلم يقبضه ، وقد مات مولى لرسول الله ﷺ ودعا من حضر من أهل أرضه وسلم اليهم ماله ولم يرثه بالولاء .

وعن جابر عن علي في امرأة لم تترك إلا زوجها فقضى له بارثها كله قال : فإن لم يكن زوج ولا زوجة فالمال لأهل دينه في أرضه ، فإن كان مصلياً فارثه لأهل الصلاة من أرضه التي خلق فيها وهم جنسه ، فإن لم يصح له وارث ولا زوجة ولا رحم ولا جنس فماله لفقراء مسكنه ، وقد أفتى ابن محبوب بمثل هذا ، ويعتبر من كان من جنسه في بلده يوم مات ويدخل معهم في ولد منهم قبل القسمة وقيل لمن حضر يوم الموت لا لمن حدث وإن لم يوجد جنسه في بلده فجنسه في أقرب القرى إليه ، ومن حضر القسمة من جنسه ولو من غير أقرب القرى ومن ادعى أنه من جنسه أو قبيلته أو بلده فالبيان وأهل البدو في البدو كأهل الحضر في الحضر وقيل : ماله لجنسه الذين يتمون الصلاة في بلده ، وقيل : المتم وغيره سواء إذا حضروا بلده وقيل : إذا لم يوجد جنسه في بلده ولا في الحوزة فلفقراء بلده الذي أقام فيه ، ومن حضر يوم موته فمات قبل القسم فلوارثه ، وإن كان واحد فله بلا قسم ولا قبض وقيل : لا يدخل ماله ملك حر يقبضه أو يقبض له وذو

ولا يرثه معتقه الا أن كان منهم ، وخالفهم أبو نوح صالح الدهان
رحمه الله فأورثه معتقه كغيرنا ،

بلد وقبيلة أولى من ذى قبيلة فقط ، وان تعارض ذو قبيلة وذو بلدة قدم
ذو قبيلة ، واعتبر هنا بلدة الأصل لا الذى مات فيه ، وقيل : المتم والمقصر
فى بلد موته سواء فيه .

(ولا يرثه معتقه) اذ لا قرابة بينهما ولا رحم (الا ان كان منهم)
فيرث وحده لأن له اعتاقاً وجنساً فهو أولى ممن له الجنس فقط ، قال
أبو عبيدة : بلغنا أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ وليس له
وارث فقسم ماله فى جنسه من المسلمين وكان حبشياً ، ولا يلزم أنه مولى
لامكان أنه أسلم ولم يجر عليه رق ، وكان عمر وابن مسعود وعلى وابن
عباس ومعاذ وأبو الدرداء وعلقمة والأسود وعبيدة ومسروق وشريح وعطاء
وطاوس ومجاهد والنخعى والشعبى وجابر بن زيد يورثون ذوى الأرحام
دون المولى ودون بيت المالك وكذلك الشيخ عامر ، [قال] : ان ميراث
المولى لجنسه .

(وخالفهم أبو نوح صالح الدهان - رحمه الله - فأورثه) أى اورث
المعتق بكسر التاء (معتقه) بفتحها ، أى صيرره وارث معتقه بالفتح ،
ويجوز كون الهاء عائدة الى المعتق بفتح التاء مفعول ثان مقدّم ، ومعتقه
بكسر التاء مفعول أول مؤخر قال : اذا كان يعقل عنى واعقل عنه أرثه
ويرثنى ، وعن جابر بن زيد عن ابن عباس : ان المعتق بكسر التاء يرث
المعتق بفتحها ، وورث ﷺ بنت حمزة من مولى لها (كغيرنا) من أهل
المدينة ومن تابعهم من الشافعية والحنبلية ، وبه قال العراقيون والشاميون
والحجازيون وقال : ما علمنا صاحباً ولا تابعاً خالف فى ذلك ، روى ذلك

وهو الأنظر ،

عن الحسن وهو رواية عن عليّ ، وروى عن زيد بن ثابت واجتمعت المالكية على ذلك وأجمع الناس كلهم أن الولاء قرابة كقرابة النسب ، كذا قيل لابن عبد البر - وهو من المالكية - اتفقت الجماعة على العمل بهذا الحديث إلا ما روى عن ميمونة أنها وهبت ولاء سليمان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه يجوز للمسيّد أن يأذن لعبده أن يوالى من شاء قال : ولعلهم لم يبلغهم الحديث .

قال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب ، فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فإنه لا ينتقل مثله ، وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك قيل : الولاء على وجهين : أحدهما معروف عند العامة أن من اعتق مملوكاً فله ولاؤه ، والآخر أن من أسلم على يد أحد كان مولاه ، وذلك هو المشهور عندنا ، وإنما يرث المعتق من أعتقه عند أبي نوح والمالكية ومن ذكر إذا لم يكن للمولى عصة وأن لم يكن المعتق حياً فلعصبته إلى حيث انتهت ، فإن لم يكن واحد منهم فالمال لبيت المال عند المالكية ، وأما عندنا فلذوى الأرحام (وهو الأنظر) كما مرّ أنه إذا كان يعقل عنى وأعقل عنه ورثنى وورثته إلا أن ارث المعتق - بالفتح - المعتق - بالكسر - قلّ من يقول به ، ولقوله ﷺ : « الولاء لمن أعتق » ، ولا يباع الولاء ولا يوهب ، ولقوله ﷺ : « الولاء نسب ثابت » .

وقيل : أن حديث « الولاء لحمة كلحمة النسب » من كلام عليّ ، وعلى كل حال لا يباع ولا يوهب كما لا يباع النسب ولا يوهب وما روى عن عثمان وابن عباس وزيد بن ثابت من إجازة بيعه وهبته لم يصحّ عنهم ،

• • • • •

وعن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « الولاء لحمه كالحمة النسب لا يُباع ولا يوهب » ، رواه الحاكم من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف وصححه ابن حبان وأعله البيهقي ، واللحمة - بضم اللام - القرابة ، والمعنى : أن السيد أخرجه بالحرية الى النسب حكماً كما أن الأب أخرجه بالنطفة الى الوجود حساً لأن العبد كان كالمعدوم في حق الأحكام لا يقضى ولا يلى ولا يشهد فأخرجه سيده بالحرية الى وجود هذه الأحكام من عدمها فلما شابه حكم النسب أنيط بالعتق فلذلك جاء « الولاء لمن اعتق » والحق برتبة النسب ، قيل : وهذا التفسير يناسب المذهب لأنه لا يقتضى الميراث وليس كذلك بل هو جارٍ أيضاً على أن الميراث للمعتق مع زيادة بيان وجه الشبه وكأنه قال : ميراث المعتق - بالفتح - للمعتق - بالكسر - كما فسّر ابن حجر الولاء بالميراث ، ومن اشترى نفسه فولأه لسيده ، وقيل : لا ولاء عليه ، فصار كمن لا يعرف له وارث ان لم يكن له وارث ، وان أوصى بماله كله أو بأكثر من الثلث ردّ للثلث لأن المعتق وارث ، قال أبو اسحاق :

ان الولاء حكمه قد اختلف وحجبه مخالف لما سلف
اذ انما يرث بالتعصيب وما لأنثى فيه من نصيب
الا ولاء كل من اعتنقه أو جرّه لهن من جررته

اذ حيث ما انجرّ الولا للمعتق

فانه يجرّه للمعتق

وكذلك أن الولاء ينبسط في الميراث كانبساط القرابة ولا يجري مجراه

• • • • •

لأنه لا يورث بالفرض وإنما يورث بالعصبة ، وزعمت المالكية أن الأخ يحجب فيه الجد ، ومن ترك في ورثته زوجة مثلاً وبنثاً وأماً وابناً فإن ولاؤه يكون لابنه لأنه اجمع المسلمون أن النساء لا يرثن من الولاء شيئاً إلا من اعتقته أو اعتقه من أعتقن أو ولده من أعتقن إلا ما في « أبي مسألة » من أن الولاء يورث كالمال فترث فيه البنت مع الابن إذا مات أبوهما المعتق - بكسر التاء - وإن سفل من ولده الذكور خاصة كان الولد ذكراً أو أنثى فمن اعتقت عبداً أو اعتق عبداً ومات الأول ثم الثاني أو منع الأول من الارث بشرك أو قتل فميراث الثاني لها وإن اعتقت عبداً وتزوج زوجة فولد معها أولاداً ومات العبد ثم أولاده ولم يتزكوا وارثاً من النسب فإن ميراثهم لولادة أبيهم ، وحاصله أن كل مولى أسفل انجر إليه الولاء بعق أو ولادة فإنه ينجر إلى المولى الأعلى إلا أن خلص بالاعتاق دون الولادة ، قال أبو إسحاق :

وحيث كل عاصب من النسب فما لعاصب الولاء من سبب

يعنى أن ترك وارثاً مستغرقاً فلا شيء لمعتقه أو ترك ذا سهم فالباقي لمعتقه ، فإن ترك ابناً فماله كله له أو بنتاً فلها النصف وللمعتقه النصف أو زوجة فلها الثمن وللبنات النصف والباقي للمعتق ، وقيل : الباقي لذى السهم ، قال أبو إسحاق :

وأجدر الناس به من أعتقا وفك من ربقته وأطلقا
تطوعاً أعتقه أو نذراً أو قسماً بعته فبراً
أو كان عن كفارة لديه أو كان محكوماً به عليه

وكان قد كاتبه أو دبّره أو عجل العتق له أو أخره
أو كان قد اعتق يوماً عنه أو قد سرى ذلك من لدنه

والمحكوم به أن يمثل بعبده بقطع أذنه أو نحو ذلك فيحكم عليه بأن يعتقه ، وقيل : هو حرّ بالمثلّة بلا احتياج الى اعتاقه ، ومن اعتق عبداً عن غيره فولأؤه لمن اعتق عنه لا للمعتق عند مالك مطلقاً ، وقال أهل العراق : أن اعتقه عنه بأذنه فولأؤه له أو بغير أذنه فلمعتقه ، وقال الشافعي : الولاء للمعتق مطلقاً الا أن اعتقه عنه بجعل فولأؤه لمن اعتق عنه ، ومن اعتق عن أبيه بعد موته عبداً ، فإن كان من ماله فالولاء لأبيه أو تطوع به عنه أو عن وصيته من ماله هو فولأؤه له ولا لأبيه أن كان بين رجلين عبد فكاتبه أحدهما واعتقه الآخر فولأؤه عند قتادة لمعتقه ، وعند أبي عبد الله لمكاتبه قال : لأنه شريكه ، وقيل بعكسه ، وقال شريح : إذا اعتق عبداً له أولاد من حرّة فانه لا يجزّ ولاؤهم ، وبه قال الربيع ، وقيل : يجره ، واحتجّ مالك ومن قال بقوله بأنه رقيق « سئل عن العتق عن الميت : هل ينفعه ويقبل ؟ فقال : نعم اعتقوا عنه » ، ومعنى قول أبي اسحاق :

أو قد سرى ذلك من لدنه

أن يملك الانسان محرمه كإبنه أو يعتق بعض عبده أو مشتركاً أو بعضه فيعتق كله وله ولأؤه في هذا كله ، وقيل : لا عتق في ملك المحرم أو عتق بعض العبد أو المشترك أو بعضه حتى يحكم به الحاكم ، قال أبو اسحاق بعد قوله : وأجدر الناس به الخ :

• • • • •

ثم ابنه ثم ابنه ما انخفضا ثم أب ثم الشقيق فرضا
ثم أخ للآب ثم ابن الشقيق وابن أخ للآب بعده حقيق
والجد بعد ذاك ثم العم ثم ابنه وكلهم قد سموا

والمذهب ان الجدّ يحجب الأخ في الولاء كالميراث في مذهب من قال
منا بالولاء ، واختلف العلماء هل يراعى الأقرب يوم مات السيد المعتق أو
يوم مات العبد ، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور الأئمة ،
فان مات السيد عن الشقيق وأخ لآب ومعتق - بالفتح - ولم يمت هذا المعتق
حتى مات الشقيق وترك ابناً ، فعلى قول مالك ومن معه : ميراثه للأخ للآب
لأنه أقرب الى السيد من ابن الأخ الشقيق ، وعلى قول الآخرين يكون ميراثه
لابن الأخ الشقيق لأن أباهما استحق ذلك بموت السيد المعتق ، وإذا تقرر
مراعاة موت المورث الأسفل فإذا مات وترك ابن سيده أو ابن ابن وان سفل
فالولاء له ولو كان أباً ، هذا قول مالك وجمهور العلماء من أهل الحجاز
وغيرهم .

وقال النخعي وشريح والأوزاعي : للآب السدس وللأبن ما بقى قياساً
على ميراث النسب ، واحتج مالك ومن قال بقوله بأن الولاء إنما يورث
بالتعصيب ، ولا مدخل للفرض فيه وكذلك عندهم إذا كان مكان الآب جدّ
وان لم يكن ابن للآب وان كان أخوة وجد ، فقال مالك : للأخوة ، وبه
قال أهل المدينة والشافعي لأن الولاء يستحقه الأقرب من العصبية والأخ أقرب
من الجدّ ، وقيل للجد لأنه كالآب وهو أولى من الأخ وقيل للأخوة والجد

• • • • •

قياساً على ارث النسب في زعمهم ان الجد لا يحجب الاخ وابن الاخ كالاخ عند مالك في حجب الجد هنا ، قال أبو اسحاق :

وورث الأعمام واجعل اسوة ما قد ذكرت قبل ذا في الاخوة

يعنى أن العم الشقيق أولى من الأبوى ، والأبوى أولى من ابن عم شقيق وابن عم شقيق أولى من ابن عم للأب ، والمذهب أنه لا يجوز العتق عن الزكاة ، وزعمت المالكية : أنه يجوز للإنسان أن يعتق الرقبة عن زكاته وعليه فولأوها عندهم لبيت المال بنظر الامام ، وكذا ان سبب عبده ، أعنى أنه قصد ابعاده عن نفسه واخراجه بالكلية عنه بالنوى وبعضهم عدمه ، قال أبو اسحاق :

فصل وان اعتقه عن الزكاة او كان قد سيّبه فيما نواه

فما له من الولاء شيء وارثه للمسلمين فيء

وفي « أثر » : ان كان له أب قد اعتقه غيره جرّ أبوه ولاء الى مواليه ، وان كان أبو الأب لغيرهما جرّ الأعلى ولاء الأسفل منه كذلك ، ولو سبق الخلق ، وقيل : الولاء لا ينتقل الا ان لم يبق أحد من قوم المعتق - بكسر التاء - فانه ينتقل الى موالى الآباء لأن المعتق أولى ، ولا تجر الأم ولاء بنيتها الا ان كان أبوهم مملوكاً ومات في الرق فولأوهم لمواليهم ان اعتقوا بسببها والا فلمن اعتقهم ، وان اعتق اثنان فصاعداً عبداً فولأوه بينهم ، ويعقل عن قوم ويعقلون عنه • وولاء المرأة لعصبتها وقومها لا لأولادها ألا ان كانوا منهم ومن لا أب له في الأحرار ولا جد فاعتق رجل أمه أو جدته وان بعدت وتناسلوا منها فالولاء لأولادها ، وان كانوا موالى العبد من قبائل

• • • • •

عقل عن كل بقدره فيه على الرؤوس ولو كانوا ذكورا وإناثا لما في « الأثر » :
ان امرأة اذا اعتقت عبداً فولأؤه لعشيرتها ، فإذا ماتوا رجع الى اولادها
ولو من آخرين .

قال الشنشورى - وهو شافعى - : والولاء كالنسب لا يُباع ولا يوهب
ولا يورث لكن يورث به ، أى لا يرثه جميع الورثة كالمال ، بل يبقى
للعصبة وكما يثبت الولاء على العتيق الذكر أو الأنثى يثبت على اولاده
واحفاده وعلى عتيقه ، وانما يثبت على فرع العتيق بشرطين :

أحدهما : ان لا يمس الرق ذلك الفرع فان كان رقيقاً وعتق فولأؤه
لمعتقه وعصبته من بعده فان لم يوجدوا فلبيت المال .

الثانى : ثبوت الولاء لموالى الأم هو ان لا يكون الأب حرّاً الأصل على
الصحيح وأما عكسه وهو ان يكون عتيقاً والأم حرّة الأصل فهل يكون عليه
الولاء لموالى الأب لانه ينسب اليه أو لا تغليباً للحرية كعكسه ، الصحيح
الأول ، وبه قال الامام النووى فى « الروضة » : ومن مسّه رق وعتق فلا ولاء
عليه لمعتق أبيه أو أمه أو جدّه وسائر أصوله كما سبق سواء وجدوا فى الحال
أم لا فالمباشر اعتاقه ولأؤه لمعتقه ؛ ثم لعصبته ، فأما اذا كان حرّاً الأصل
وابواه عتيقان أو أبوه عتيق فولأؤه لمولى أبيه ، فان كان الأب رقيقاً والأم
معتقة فالولاء لمعتقها ، فان مات والأب رقيق بَعْدُ ورثه معتق الأم ، وان
اعتق الأب فى حياة الولد انجرّ الولاء من الأم الى موالى الأب ، ولو مات
الأب رقيقاً وعتق الجسد انجرّ الولاء من موالى الأم الى موالى الجسد ، وان

• • • • •

اعتق الجدّ والأب رقيق ففى انجراره الى موالى الجد وجهان اصحهما
ينجر ، فان اعتق الأب بعد ذلك انجر من موالى الجد الى موالى الأب ،
والثانى لا ينجر ، فعلى هذا ان مات الأب بعد عتق الجد ففى انجراره
الى موالى الجد وجهان اصحهما عند الشيخ أبى على أنه لا ينجر ، وقطع
البغوى بالانجرار :

قلت : الانجرار أقوى كذا قال ، والولاء لأقرب عصابات المعتق بالنفس
لا بالغير ولا مع الغير ولا ذى فرض ، فان لم يكن للمعتق عصابة بالنسب فلمعتق
المعتق ، وان لم يكن فلعصابة معتق المعتق كذلك ، وان لم يكونوا فلمعتق معتق
المعتق ثم لعصبته وهكذا ، ولا ميراث لمعتق عصابات المعتق الا لمعتق أبيه أو
جدّه ولا لعصابة عصابة المعتق اذا لم يكن عصابة للمعتق كما اذا تزوجت من غير
قبيلتها وولدت ابناً واعتقت عبداً ثم مات عتيقها عن ابن عم ولدها الذكر فقط
فلا يرثه لأنه ليس بعصابة لها وان كان عصابة لابنها وضابط من يرث من عصابة
المعتق اذا لم يكن المعتق حياً أنه ذكر يكون عصابة وارثاً للمعتق لو مات المعتق
بصفة العتيق فلا ترث المرأة ولاء الا ولاء من اعتقت يوم مات العتيق وأولاده
وأحفاده وعتيقه ، وان اعتق عبداً أو مات عن ابنين ومات أحدهما عن ابن ثم
مات العتيق فولأوه لابن المعتق ، وان مات المعتق عن ثلاثة بنين فمات أحدهم
عن ابن وآخر عن أربعة وآخر عن خمسة ورثوه أعشاراً بالسوية ، وان اعتق
مسلم عبداً كافراً ومات عن ابنين : مسلم وكافر ، ثم مات العتيق فولأوه للابن
المسلم ، وان أسلم ابن الكافر ثم مات العتيق مسلماً فالولاء منهما ، وان
اشتريت امرأة ابناً فعتق عليها ثم اعتق الأب عبداً ومات عتيقه بعده وللمعتق
عصابة بالنسب فميراث العتيق له دون البنت لأنها معتقة العتيق ، فتؤخر عن

وإذا أقر ميت بزنجى أو هندی أو حبشى أنه من جنسه فماله له ويستوى فيه الذكر والأنثى ، وإن فقد واحد من قبيلة من ذكر أو بلاده ورث سائر جنسه الكائن في بلده يوم موته ،

عصبة النسب ، وهذه قيل : أخطأ فيها أربع مائة قاض إذ ورثوا المعتقة وتسمى مسألة القضاة ، وصور بعضهم مسألة القضاة بما أن اشترى ابن وابنة أباهما فعنت عليهما ثم أعتق عبداً أو مات العتيق بعد موت الأب عنهما فميراثه للابن دون البنت ، لأنه عصبة للمعتق بالنسب ، وغلط فيها أربع مائة قاض قالوا : ارث العتيق بينهما .

(وإذا أقر ميت بزنجى أو هندی أو حبشى أنه من جنسه فماله) كله له ويستوى فيه الذكر والأنثى (، فالذكر والأنثى يستويان في ولد الأم ، وميراث الأرحام كولد الخال وولد الخالة وفي المشتركة وفي ميراث الجنس ، (وإن فقد واحد) ، أى لم يوجد أحد (من قبيلة من ذكر أو بلاده) من بلاد الشرك ، أى لا أحد من قبيلته ولا أحد من جنسه ، فإن كانا قدّم من كان من قبيلته على من كان من بلده وإن لم يكونا فجنسه الذين لم يكونوا من بلده في الشرك ولا من قبيلته ، كما قال : (ورث سائر جنسه الكائن في بلده يوم موته) .

والخاصه أنه يعتبر الأقرب في الجنس ما وجد ، فجنسه من بلده الذى أصله منه أولى من جنسه من غير اقليمه ، ومن في بلده الذى مات فيه أولى من غيره ، وإن لم يوجد إلا العبيد السود المحررون من غير جنسه لكنه من السود ورثوه ، وكذا العبيد البيض إن لم يوجد من يجانسهم إلا بكونه أبيض

ومعتقه ان كان من جنسه اولى من غيره منه وان كان أبوه من جنس
وامه من آخر فقيـل : ماله لجنسه من أبيه ، وكذا ان تخالفا زنجاً
وهنداً ، وقيل : الثلثان لجنس أبيه ، والثلث لجنس امه ، وقيل :
المولى مطلقاً يرثه السابق لماله من الموالى وهو أحق به ، * *

من غير السود ورثهم ، (ومعتقه ان كان من جنسه اولى من غيره منه) ،
أى من جنسه لزيادته بقرابة العتق .

(وان كان أبوه من جنس وامه من آخر) لكن شمل الجنسين جنس
واحد مثل أن يكون أبوه من جنس من الزنج وامه من جنس آخر من
الزنج أيضاً ، (فقيـل : ماله لجنسه من أبيه ، وكذا ان تخالفا زنجاً وهنداً)
أحدهما زنجى والآخر هـندى ، أو رومياً وبربراً أحدهما رومى والآخر
بربرى ونحو ذلك من الأجناس المختلفة ، فماله فى ذلك كله لجنسه من أبيه
وذلك لقوة الأب حتى أن الولد ينسب اليه لا الى أمه ، (وقيل : الثلثان
لجنس أبيه والثلث لجنس أمه) قياساً على الارث بالنسب ، فان الأم ترث
فيه الثلث والباقى للأب فكان لجنس الأم ثلث ولجنس الأب ثلثان ، وقيل :
للجنس فى بلده (وقيل : المولى مطلقاً) من أى جنس كان (يرثه السابق
لماله) ، أى الى ماله (من الموالى) من أى جنس كانوا .

المولى هنا والموالى بمعنى الأحرار الذين أصلهم فى العبودية ، فان
المولى يطلق على السيد والعبد والمعتق - بالفتح - والولد والقريب فى النسب
كأبن العم والنصر ، ويجوز ذلك كله مغنى واحد ، وهو أن كلاهما
يلى الآخر بالنفع ودفع الضرر والنصر ، (وهو) ، أى السابق الى ماله
(أحق به) ، وانما يعد سابقاً بالسبق الى القاضى ، ويقول : قد حزت

• • • • •

مال فلان سواء سبق الى دار الميت وماله أو لا ، والقاضى يكتب له ذلك
ولا يحتاج لشهود •

وفى « الأثر » : وقال أيضاً - رحمه الله - فى مولى أراد أن يسبق الى
مال مولى آخر أنه انما يقول للحاكم أو للأمناء بعد ما يصح عنده موت المعتق
الذى أراد السبق الى ماله فلان ابن فلان أو فلان ابن فلانة ، وان كان ابن
أمة معتق فلان ابن فلان من أهل منزل كذا وكذا قد مات ولم يترك وارثاً
سبقت الى المال الذى ترك ورثته بالسبق ، فلا يضيق على الحاكم أو على
الأمناء معرفة أنه ترك وارثاً أو لم يتركه ، وإذا سبق واحد من الموالى الى
الأمناء ، وسبق واحد الى الحاكم ، فالذى سبق الى الحاكم أولى الا أن
يأتى الذى سبق عند الأمناء بالبينة والتاريخ أنه سبق عند الأمناء قبل أن
يسبق هذا عند الحاكم ، وكذا ان سبقاً جميعاً فى حكام مفترقين فأولاهما
الذى سبق عند الحاكم الذى جمع الناس ، والله أعلم •

باب

اختلفوا في رد الباقي من المال على ذوى السهام حيث لا عاصب ،

فقليل : يقسم على سهامهم ما خلا الزوجين ، وقيل :

باب

في الرد

وهو الزيادة في انصاء الورثة ونقصان من السهام ، (اختلفوا في رد الباقي من المال) عن السهام (على ذوى السهام حيث لا عاصب ، فقليل : يقسم على سهامهم ما خلا الزوجين) فانه لا يرد عليهما اجماعاً ، لأن الرد انما يستحق بالرحم ولا رحم لزوجين من حيث الزوجية ، فان كان رحماً رد عليهما من حيث الرحم ويرد غير الزوجين من ذوى السهام كلهم ، وهذا مذهب الامام على بن أبى طالب وغيره .

(وقيل :) ، أى وقال ابن مسعود وغيره وهو المختار كما صرح به بعد ،

ما خلاهما ، وبنات ابن مع بنت وأخوات ابن مع شقيقة وأخوات أم
معها أو جدة كتارك بنتا وبنت ابن وزوجة ، فلبنته النصف ، ولبنت
ابنه السدس ، ولزوجته الثمن والباقي على الأول يرد على غير الزوجة
على قدر سهامهما ،

زبه قال أبو عبيدة (ما خلاهما ، وبنات ابن مع) وجود (بنت وأخوات ابن
مع) وجود (شقيقة وأخوات أم مع) وجود (ها) ، أى وجود الأم (أو)
وجود (جدة) فهؤلاء لا يرددن شيئاً وإن كانت بنت ابن دون بنت أو أخت
أب بدون شقيقة أو أخت لأم بدون أم أو جدة رددن ، والقولان بين جمهور
العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء العراق الكوفيين أو البصريين ، وقال
زيد بن ثابت ومن قال بقوله من أهل المدينة وغيرهم : إن الباقي عن ذوى
السهم لبيت المال إن لم يكن عاصب سواء انتظم بيت المال أو لا وأصل
مذهب الشافعية كمذهب المالكية ، والمفتى به من مذهب الشافعية الذى أفتى
به المتأخرون أنه لبيت المال ، إذا انتظم أمره وإن لم ينتظم لكون الإمام
غير عادل رد الفضل على غير الزوجين ، وإن لم يكن ذو فرض أو لا أحد
الزوجين فالمال أو الفضل عن فرض الزوجية لذوى الأرحام ، وعندنا
للزوجين لأن من له سهم أحق .

والقولان اللذان ذكرهما المصنف بهما قالت الحنفية والحنبلية ،
(كتارك بنتا وبنت ابن وزوجة فلبنته النصف) اثنا عشر من أربعة وعشرين
(ولبنت ابنه السدس) أربعة (ولزوجته الثمن) ثلاثة (والباقي) وهو
خمس (على) القول (الأول يرد على غير الزوجة) ، وهو
البنت وبنت الابن (على قدر سهامهما) أنصافه للبنت وأسداسه لبنت الابن على

وعلى الثانى على البنت فقط وهو المختار ، وكذا تاركة زوجاً وبنتاً وبنت
ابن وتاركاً شقيقة وأختاً لأب فريضته من ستة : نصف لشقيقة ،
وسدس لأخته من أبيه فالباقي يردّه عليهما كذلك ، وعند الاختصار
ترد لأربعة ، ترد للأولى ثلاثة ، وللثانية واحد ، ، ، ، .

قول على ابن أبى طالب : « أى قسم خير من قسم الله تعالى ؟ » ، يعنى
أن الله عز وجل قد جعل للأزواج فرضاً لا ينتقلون عنه الى التعصيب
ولا يحجبون بخلاف غيرهم ، فقد ينتقل وقد يحجب .

(وعلى) القول (الثانى) يرد (على البنت فقط) فيكون لها سبعة
عشر (وهو المختار ، وكذا تاركة زوجاً وبنتاً وبنت ابن) للزوج الربع ثلاثة
من اثنى عشر وللبنات النصف ستة ولبنات الابن السدس اثنان يبقى واحد
ترده البنت وحدها على الثانى والبنت وبنت الابن على الأول ، (وتاركاً)
أختاً (شقيقة وأختاً لأب فريضته من ستة نصف لشقيقة) ثلاثة (وسدس
لأخت من أبيه) واحد (فالباقي يردّه عليهما) ، وهو اثنان (كذلك) أى
كما رد على البنت وبنت الابن أو أراد بقوله كذلك أن الرد فى هذه المسألة
مختلف فيه أيضاً لم يتفق على أنه يرد عليهما بل قيل أيضاً يرد على الشقيقة ،
وان كانت شقيقتان فصاعداً فليست الأبوية وارثة فضلاً أن يرد عليهما وكذا
بنت الابن مع البنات فصاعداً (وعند الاختصار ترد) الفريضة (لأربعة ترد
للأولى ثلاثة) وهى الشقيقة ، (وللثانية) وهى الأبوية (واحد) وقد تم
المال بالفرض والرد كانت الشقيقة تأخذ ثلاثة من ستة فأخذتها من أربعة

هذا على الاول ، وعلى الثانية تبقى على سنتها للاولى خمسة وللثانية واحد ، وكذا لو تركهما واختا لام تشترك في الباقي بعد نصف وسدس الاخت للام والشقيقة فقط فتقسمانه على اربعة كما مر ، وان ترك اما واخوة لام فلها السدس ولهم الثلث والباقي لاهم ، . .

وكانت الأبوية تأخذ واحداً من الستة فاخذته من الأربعة (هذا على الاول وعلى الثانية تبقى) تلك الفريضة (على سنتها للاولى خمسة) ثلاثة بالفرض واثنان بالرد لأنها أقرب في الرحم (وثنائية واحد) بالفرض .

(وكذا لو تركهما) أى الاخت الشقيقة والأبوية (واختا لام تشترك في الباقي) وهو واحد (بعد نصف) للشقيقة ثلاثة من ستة (وسدس) وهما اثنان واحد للأبوية تكمله الثلثين والآخر للأمية (الاخت) فاعل تشترك (للام والشقيقة فقط) دون الأبوية ، (فتقسمانه على اربعة كما مر) آنفاً مثله ثلاثة للشقيقة وواحد للأمية مع سهمها من الستة أو تخرجان سهم الشقيقة من الستة فتقسمان الخمسة على اربعة فرضاً ورداً واحداً للأمية وثلاثة للشقيقة ولا شيء للأبوية ، وذلك لأن الأمية أقوى في سدسها من الأبوية ، لأن الأبوية تسقط بالشقائق اثنین فصاعداً .

(وان ترك اما واخوة لام فلها) أى للام (السدس) واحد من ستة ، (ولهم) أى الاخوة للام (الثلث) اثنان (والباقي) ثلاثة (لاهم) فقط وعلى قول على الباقي لها وللأخوة من الأم يقسم على ثلاثة ، واحد للام ،

وكذا لو ترك جدة وزوجة لكان لها الربع وللجدة السدس والباقي
فتصح من أربعة ،

واثنان للاخوة ، أو يقسمون المال كله من ثلاثة (وكذا لو ترك جدة وزوجة
لكان لها الربع) ثلاثة من اثني عشر (وللجدة السدس) اثنان (والباقي)
سبعة ، فللجدة تسعة بالثلاثة ، وللزوجة ثلاثة (فتصح من أربعة) واحد للزوجة
فرضاً ، وثلاثة للجدة فرضاً ورداً قال الشنشوري : إذا لم يكن في مسألة الرد
أحد الزوجين فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً كام أو ولد أم فله المال
فرضاً ورداً ، يعنى مال الرد أو كان من يرد عليه صنفاً واحداً كأولاد
أو جدات ، فأصل المسألة يعنى مسألة مال الرد من عددهم كالعصبة أو
كان من يرد عليه صنفين فأكثر جمعت فروضهم من أصل المسألة لتلك
الفروض ، فالجمع أصل مسألة الرد ، فاقطع النظر عن الباقي من أصل
مسألة تلك الفروض كأنه لم يكن أهـ .

وإذا لم ينقسم الباقي على سهام من يرد عليه ضربت سهامه في
الفريضة ، وما فيها من سهام ، فينقسم ، فتعطى لكل ممن يرد مثل ماله
قبل الرد ، وإن اجتمع من يرد ومن لا يرد عليه في قول ابن مسعود فالعمل
فيه كالعمل في وجود أحد الزوجين قال الشنشوري : وأعلم أن مسائل الرد
التي ليس فيها أحد الزوجين كلها مقتطعة من ستة ، وأنها قد تحتاج
إلى التصحيح وإن كان هناك أحد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض
الزوجية فقط وهو واحد من اثنين أو من أربعة أو من ثمانية ، وذلك أن
فرض الزوج نصف أو ربع ، وفرض الزوجة ربع أو ثمن وأقسم الباقي على
مسألة من يرد عليه فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً أو صنفاً واحداً
فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية ، وإن كان من يرد عليه أكثر

• • • • •

من صنف واحد فاعرض على مسالته الباقي من مخرج فرض الزوجية ،
فان انقسم فمخرج فرض الزوجية أصل لمسالة الرد كزوج وأم وولديها •

وان لم ينقسم ضربت مسالة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية
لأنه لا يكون الا مبايناً فما بلغ فهو أصل مسالة الرد ، وقد تحتاج مسالة
الرد التي فيها [أحد] الزوجين للتصحيح أيضاً وأصول مسائل الرد سواء
كان أحد الزوجين أولاً ثمانية أصول اثنان كجدة وأخ لأم وكزوج وأم
وثلاثة كأم وولديها وأربعة كبنت وأم كزوجة وأم وولديها وخمسة كأم
وشقيقة وثمانية كزوجة وبنت وستة عشر كزوجة وشقيقة وأخت لأب واثنان
وثلاثون كزوجة وبنت ابن وأربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة أى
فللجدة الثمن من ثمانية فمسالة الزوجية من ثمانية ومسالة الرد خمسة
والثمانية والخمسة متباينان فاضرب أحدهما في الآخر بأربعين ووجه كون
مسالة الرد من خمسة أن أصلها ستة للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن
السدس واحد وللجدة السدس كذلك والمجموع خمسة هى مسالة الرد فإذا
أريد قسمتها على جميع الورثة فتقول : ان ما للزوجة من مسالتها وهى
ثمانية يضرب فى مسالة الرد وهى خمسة فللزوجة واحد من ثمانية واحد
فى الخمسة بخمسة وهى ثمن الأربعين وللبنت من فريضة الرد ثلاثة تضرب
فيما بقى من فريضة الزوجية وهو سبعة بأحد وعشرين ، ولكل واحدة من
بنت الابن والجدة واحد من فريضة الرد فى السبعة الباقية من فرض الزوجية
بسبعة والمجموع أربعون •

قال فى شرح الترتيب : اعلم أن أصول مسائل الرد اذا لم يكن فيها
أحد الزوجين أربعة أصول وهى اثنان كجدة وأخ لأم وثلاثة كأم وولديها

- ۲۱۲ -

• • • • •

قال في شرح الترتيب : مسألة ثلاث جدات وثلاثة اخوة لام أصلها ثلاثة وكل فريق يباينه نصيبه والفريقان متماثلان وتصح من تسعة • مسألة بنت وجدتان أصلها أربعة وتصح من ثمانية • مسألة ثلاث جدات وثلاث بنات أصلها خمسة وتصح من عشرة وتصوير جميعها ظاهر قال : وان كان في المسألة أحد الزوجين فله فرض ، وهو سهم من مخرجه ومخرجه اثنان ان كان نصفاً ، وأربعة ان كان ربعاً ، وثمانية ان كان ثلثاً ، ويقسم الباقي من المخرج بعد فرض الزوجية على مسألة ذوى الرد ، فان كان من يرد عليه شخصاً واحداً أو صنفاً واحداً فاصل مسألتهم هم ذلك المخرج ، كزوج وأم أصلها من اثنين ، وكزوج وبنت أو ثلاث بنات أصلها أربعة ، ومنها تصح وكزوج وبنتيه أصلها أربعة ، وتصح من ثمانية : كزوج وبنت أو سبع بنات أصلها ثمانية ومنها تصح ، وكزوجة وثلاث أو إحدى وعشرين بنتاً تصح من أربعة وعشرين ، قال : وان كان من يرد عليه أكثر من صنف ، فاقسم الباقي من مخرج فرض الزوجية على أصل مسألتهم ، فالمخرج هو الأصل أيضاً كزوجة وأم وولديها ، وان لم ينقسم الباقي على أصل مسألتهم فاضرب أصل مسألتهم في المخرج يحصل أصل المسألة والاثنان فيها الموافقة لأن الباقي بعد فرض الزوجية واحد أو ثلاثة أو سبعة ، وأصل من يرد عليهم اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة ، وكلها تباينها السبعة الباقية بعد الثمن ، والواحد الباقي بعد النصف ، قال : قال في كشف الغوامض فعدة أصول المسائل التي فيها أحد الزوجين ستة أصول : اثنان كزوج وأم ، وأربعة كزوج وأم وولديها ، وثمانية كزوجة وبنت ، وستة عشر : كزوجة وشقيقة وأخت لأب واثنان ، وثلاثون : كزوجة وبنت وبنت ابن وكزوجة وبنت وخمس جدات ، وتصح هذه من ثمانية وستين •

ومن له سهم في الارث احق ممن لا سهم له كما مر

قال أبو يعقوب يوسف بن محمد : وجه تصحيحها من ذلك ان المسالة من ثمانية والباقي بعد فرض الزوجية سبعة ، وأصل مسالة الرد من ثلاثين ومسالة الرد من عشرين وذلك ان للبنت النصف وللجدات السدس فأصلها من ستة مخرج النصف ، والسدس نصفها ثلاثة للبنت وسدسها واحد غير منقسم على الجدات الخمس فيضرب عدد الرؤوس التي لم ينقسم عليها في اصل الفريضة بثلاثين ، فللبنت منها خمسة عشر ، وللجدات منها خمسة منقسمة عليهن ومجموع ذلك عشرون ، وهي مسالة الرد وهي تباين الباقي من مسالة الزوجية ، أعنى السبعة ، ومسطح العشرين والثمانية مائة وستون من له شيء من مسالة الزوجية يضرب في عشرين مسالة الرد ، ومن له شيء من مسالة الرد يضرب في الباقي من مسالة الزوجية ، وهي السبعة ، فللزوجة واحد من ثمانية وعشرين وهي مسالة الرد بعشرين منقسم عليها ، وللبنت من مسالة الرد خمسة عشر بمائة وخمس ، وللجدات خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين منقسم عليها ، ومجموع ذلك مائة وستون .

وفي « الأثر » : ان لم يكن الا ما لا يحتاج الى القسم على الرؤوس قسم كبنيتين أو أختين ، وكأربع أخوات وأخت لأم ، وكأربع بنات مع أم أو جدة ، وان كان ما احتاج الى قسم فان اجتمع سهمان أو أكثر فالرد من ذلك والخمسة منتهى رد الستة ، وان كان أحد الزوجين فان قسم ما بقي بعد سهم الزوجة من مقام فرضها فالكل من مقامها والا فاضرب مقامها في مبلغ الرد .

(و) قد قال رحمه الله : (من له سهم في الارث احق) بباقي المال ولو كان ممن لا يرد ، (ممن لا سهم له كما مر) في قوله : باب افراد مسائل

كانت مع عمة أو خالة أو زوجة مع احدهما أو غيرهما من ذوى الأرحام ،

المال للأخت في الأولى وللزوجة في الثانية حيث لا عاصب •

كانت مع عمة أو خالة (أو غيرهما من ذوى الأرحام فالمال لها شقيقة أو أبوية أو أمية ولا شيء منه للعممة ولا للخالة ، (أو) ك (زوجة مع احدهما) أى مع العمة أو الخالة ، (أو غيرهما من ذوى الأرحام) المال للزوجة وكزوج مع احدهما أو غيرهما من ذوى الأرحام ، (المال) كله (للأخت في الأولى) بعضه بالفرض وبعضه من حيث أنه لا وارث سواهما ، (وللزوجة في الثانية) وللزوج في الثالثة كذلك من جهة أنه من له سهم في الارث أحق ممن لا سهم له لا من جهة الرد ، (حيث لا عاصب) وإن كان عاصب فله الباقي ، والله أعلم •

باب

• • • • •

باب

في ميراث ذوى الأرحام

وهم القرابة الذين لا فرض لهم أصلاً ولا عسوية ، قال زيد بن ثابت وأهل المدينة ومن تابعها من الفقهاء : لا ميراث لهم وان بيت المال أولى منهم ، وان لم يكن بيت المال فللفقراء الموحدين ذوى الأرحام وغيرهم سواء بينهم وذهب سائر الفقهاء من الصحابة والتابعين وفقهاء العراق من الكوفيين والبصريين الى توريثهم دون بيت المال بقوله تعالى : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ (١) ولما روى أنه ﷺ « ورث ذا رحم غير فرضي ولا عاصب » وقال : « الله ورسوله مولى من لا مولى له والخلل وارث من لا وارث له » ، ولأن ذوى الأرحام اجتمع فيهم سببان القرابة والاسلام ، فهم أولى بالمال من أهل الاسلام الذين ليس لهم الا سبب

(١) سورة الأنفال : ٧٥ .

فقييل : في توريث ذوى الأرحام حيث لا عاصب ولا ذا سهم ينزلون

منزلة آبائهم ،

واحد وهو الاسلام ، وعن المقدم بن معدي كرب قال رسول الله ﷺ :
« الخال وارث من لا وارث له » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن
ماجة وحسنه زرعة الرازي وصححه الحاكم وابن حبان .

وعن أبي إمامة بن سهل كتب معي عمر إلى أبي عبيدة رضى الله عنه
أن رسول الله ﷺ قال : « الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث
من لا وارث له » رواه أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان وحسنه
الترمذي وصححه ابن حبان ، ونقل أبو المؤثر أنه جاء رجل يسوق ابلاً
إلى عمر في خلافته فقال له : أنى سافحت في الجاهلية فولدت غلاماً فسبى
فاشتريته ، وأنه مات وترك هذه الأبل ولا وارث له ، فقال عمر : إنما أنت
خال والخال كواحد من المسلمين فأمر بها أن تجعل في بيت مال المسلمين
ثم انطلق الرجل إلى ابن مسعود فأخبره بذلك فانطلق معه إلى عمر فقال :
لم لم تورث يا أمير المؤمنين هذا بالرحم والله يقول : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ ﴾ ؟
الآية فقال له : أترى ذلك يا ابن مسعود ؟ فقال له : نعم ، فأمر عمر بالأبل
فردت إلى الرجل ، وروى أن ثابت بن الداحاج لم يدع وارثاً له وله ابن
أخت وهو أبو لبانة بن عبد المقتدر فقال ﷺ : « يا بني العجلان هل
تعلمون له وارثاً فقالوا : لا فدعا بأبي لبانة فسلم إليه ميراث خاله » ،
وروى عمر أنه أعطى للعممة الثلاثين والخالة الثلث ، فأقامها مقام الأم
والعممة مقام الأب وعلى توريث ذوى الأرحام ، (فقييل في توريث ذوى
الأرحام حيث لا عاصب ولا ذا سهم ينزلون منزلة آبائهم) أراد ما يشمل
الأمهات ، ويسمى هذا القول مذهب أهل التنزيل ، روى عن مسروق أنه

Downloaded from <http://ajphaphysocpharm.sagepub.com/> at 12:51 11 November 2014

قال المصنف في الترتيب : واجمعوا أن المفرد منهم ولو أنثى يحوز المال ، وهم أربعة أصناف :

- ۲۱۹ -

• • • • •

أمهن وقيل : للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقيل بالسوية وهو مذهبنا وكذا
ليعت البنت المال اذا وجدت مع بنى بنت بنت أسفل وقس على ذلك .

الثانى : بنات الاخوة وبنو الاخوة للأم وبنو الاخوات ، فالقائلون
بالتنزيل أيضاً ينزلون كلاً منزلة أبيه وأمه ويرفعونهم بطناً الى الموروث ،
ويقدم الأسبق فان استوا أعطوا كلاً ميراث من نسب اليه ، والقائلون
بالقربة يعطون الأقرب فان استوا قدموا من أدلى بشقيق ، فان استوا
بالقربة والنسب أعطوهم بالسوية ، وهو المختار وذلك كبنات شقيق وبنى
شقيقة فبينهم سواء ولا يعطى كل سهم من ورثه ، ولو له بنت ولها عشر
بنين أوله عشر بنات ولها ابن ، وقيل : لكل ميراث أبيه ، فاذا وجدت ثلاثة
بنات أخوة متفرقين ، فعند أهل التنزيل لبنت الكلالى السدس ، والباقى
لبنت الشقيق ، ولا شئ لبنت الأخ للأب ، لأن أباه لا يرث معهما وعند
أهل القربة أن المال لبنت الشقيق ، فان وجدت ثلاثة بنات أخوات
متفرقة فالأكثر أن القسم بينهن على خمسة ثلاثة لبنت شقيقة ولكل من
الأخريتين سهم كامهاتهن ، وكذا لبنت شقيقة ولابن أخت لأم ، ولبنت أخت
لأب لبنت شقيقة ثلاثة ، ولبنت الأخ للأب سهمان ، ولبنت أخ أو أخت لأم سهم
أن اجتمعن ، ولعشر بنات شقيقة أخماس المال ، ولبنت أخت الأب خمس ،
ولبنت أخت لأم خمس ، ولكل وان كثر سهم أمه وان وجدت عشر بنات
شقيقة وبنت شقيقة أخرى فبالسوية كما مر .

واختلف فى بنت شقيق وابن شقيقة فقيل له : ثلثان لأنه ذكر ، وقيل
هما لها ميراث أبيها ، وقيل بالسوية لاتحاد الدرجة وقس على ذلك النسول .

• • • • •

الثالث : الأجداد والجداات الساقطون ، فالمنزلون ينزلون كلاً منزلة والده ويقدمون الأسبق ، فان استوا قسم المال بين من انتهوا اليهم ، وحصة كل بين المدلين به ، وقال المقربون : ان اختلفت درجاتهم فالمال للأقرب فيقدم أبو الأم على أبي الأب ، وأم أبي الأم على أبي أبي الأم ، فان استوا وكانوا من جهة الأب وجهة الأم فلذى جهتها الثلث ولذى جهته الثلثان ، ويقسمان بين ذوى جهة الأب على قدر مواريتهم ويجعلان كالمال ، وكذا الثلث بين ذوى الأرحام فالمنزلون يجعلوا أبا أم الأم وأبا أم الأب كأما الأم وأم الأب ، وقال المقربون لأبي أم الأب الثلثان ، وهو المختار مع اتحاد الدرجة ، والا فالمال للأقرب .

الرابع : فى الأخوال والخالات والعمات فاذا اجتمعوا فالثلثان للعمات والثلث للمخالات والأخوال ، ويعتبر فى كل من الصنفين ما يعتبر فى المال اذا انفرد به أحدهما كثلث عمات متفرقات أو خالات ، فالثلثان بين العمات على خمسة ، للعممة الشقيقة ثلاثة أخماس ، وخمس لكل من عممة لأب أو لأم كأنهن أخوات ، وكأنه لا وارث غيرهن ، والثلث بين الخالات كذلك والمقربون يجعلون الثلثين للعممة أو الخالة الشقيقة كالخال الأول فى هذا اصح ، ولثلاث عمات الثلثان وللخال أو الخالة الثلث ان اجتمعوا ، ولعشرة أخوال وعشر خالات الثلث بينهم سواء وللعمات الثلثان ان اجتمعوا وثلاثة أخوال مفترقين الثلث ، ولعم أخ لأم الثلثان واختلفوا فى الأخوال فقال عزان : الثلث بينهم أخماساً وقال غيره للخال : للأم السدس والباقى للخالين للابوين وسقط الخال للأب وان اجتمعت خالة وبنت عم فالمال للخالة وكذا فى خالة وابن عممة ، ولها مع بنت خال كالخالة مع بنت خال وبين خالة

- ۲۲۲ -

وقيل : يرث الأقربان من أب وأم فإن اجتمعا ورث رحم الأم منابها ورحم الأب منابه ، فالخالة كالأم والعمة كالأب وبنت أخ كالأخ فالعمة على هذا أحق من بنت الأخ والناس على خلافه

إذا كان الكل بنى بنين أو بنى أخوة أشقاء أو لأب أو لأم ولأحدهم ولد ولآخر أكثر فهم في الإرث سواء ، لأن لكل ميراث أبيه ، وكذا بنو الأخوات ، وإن اختلفوا في النسب أو الدرجة فلكل نسل سهم أبيه أو أمه ، ولا يدخل عليه غيره وذلك كشقيقة عندها ولد أو أخت للأب لها خمسة وأخت لأم معها عشرة ، فلولد الشقيقة ثلاثة أخماس المال ولكل من أولاد الأخت للأب والأخت لأم خمس سواء ، وكذا في أولاد الأعمام والعلمات والأخوال والخالات إذا اختلف ذلك ، فلكل سهم موروثه .

(وقيل : يرث الأقربان من أب وأم) أى : يرث من كان منهما أقرب (فإن اجتمعا ورث رحم الأم منابها ورحم الأب منابه) أى : مناب الأب وهو قول ابن مسعود وفيه الحجب كما في مذهب أهل التنزيل إلا أنه يحجب بالأقوى والقول الأول يحجب بالقرب ويدل له قوله : فالعمة على هذا أحق الخ (فالخالة كالأم والعمة كالأب وبنت أخ كالأخ فالعمة على هذا) أى على قول ابن مسعود (أحق من بنت الأخ) لأنها بمنزلة الأب ، والأب أولى من الأخ ، والأولى أن يقول : بمنزلة الجد ، ولعله لم يقل ذلك لرواية عن ابن مسعود أنه يورث الأخ مع الجد ، (والناس على خلافه) ، أى جمهور الأمة على خلاف قول ابن مسعود في توريثه ذوى الأرحام ، ومذهبنا كما في « التاج » : ليس توريث ذوى الأرحام بالقرب فقط ولا بالقرابة فقط ، بل تارة وتارة بحسب الصواب ، وإذا علمت أن المراد بالناس الجمهور ،

يورثونها دون العمّة لأن الأولى من ولد الأب ، والثانية من ولد
للجد فولد الأب وان بعد أحق من ولد الجد ولو قرب لأن من ترك
ابن أخيه وعمه ورثه ابن أخيه لا عمه ، وقيل : ميراث ذوى الأرحام
على ترتيب العصبات ، فبنت الأخ أولى من العمّة ، وهى أولى من
بنت العم ، والخالة أولى من بنتها ، ومن ابن الخال وهو أولى من
ابنه ومن بنت الخالة وابنها ، وهكذا يعتبر الأقرب للهالك ،

لم يرد علينا موافقة عمر لابن مسعود ، وإذا أعطى الخالة الثلث والعمّة
الثلثين ، فان هذا على وفق قول ابن مسعود ، فالجمهور (يورثونها) ،
أى بنت الأخ (دون العمّة لأن الأولى) وهى بنت الأخ وسماها الأولى لأنها
مذكورة قبل العمّة فى قوله : يورثونها دون العمّة ، (من ولد الأب ، والثانية)
وهى العمّة (من ولد الجد) فانها تلتقى مع ابن أخيها فى جده وبنت الأخ
تلتقى معه فى الأب (فولد الأب وان بعد) كبنت بنت بنت الأخ (أحق
من ولد الجد ولو قرب) كالعمّة أو بنت العمّة ، (لأن من ترك ابن أخيه
وعمه ورثه ابن أخيه لا عمه) .

(وقيل : ميراث ذوى الأرحام على ترتيب العصبات فبنت الأخ أولى
من العمّة ، و) العمّة (هى أولى من بنت العم ، والخالة أولى من بنتها
ومن ابن الخال و) ، ابن الخال (هو أولى من ابنه) ، أى من ابن ابن
الخال (ومن بنت الخالة وابنها ، وهكذا يعتبر الأقرب للهالك) ، قال

وعلى القول بالتوريث على قدر الآباء : ان التارك ثلاث بنات أخوات
مفترقة لابنة شقيقة ثلاثة ، ولابنة التى لأبيه واحد ، وكذا للتى للام
من فريضته من ستة ، وتنقسم من خمسة بالرد ولو ترك ثلاث بنات
أخوة مفترقين لم ترثه بنت أخيه لأبيه ،

الشيخ اسماعيل : وهذا المأخوذ من قول الله تعالى : ﴿ وأولوا الأرحام
بعضهم أولى ببعض ﴾ (١) .

(و) الحاصل (على القول بالتوريث على قدر الآباء : ان التارك
ثلاث بنات أخوات مفترقة) ، والأولى مفترقات ، (لابنة شقيقة ثلاثة
ولابنة) الأخت (التى لأبيه واحد ، وكذا) واحد (لـ) ابنة الأخ
(التى للام من فريضته) حال كونها (من ستة) ، أو هذا بدل من قوله
من فريضته ، لأن للشقيقة النصف وللأبوية السدس تكملة الثلثين ، وللأمية
السدس ، فكذا بناتهن ويبقى واحد يرددنه كلهن ، (وتنقسم) الفريضة
(من خمسة بالرد) ، بأن يجعل المال كله خمسة أسهم بأن يجمع لهم
سهامهم من ستة ، وهى خمسة فتكون الفريضة من خمسة ثلاثة لبنت الأخت
الشقيقة ، وواحد لبنت الأخت التى للأب ، وواحد لبنت الأخت التى للام ،
وهذا على القول أنه يرد على الورثة كلهم الا الزوجين ، وأما على القول
الأخر فان الأخت للأب لا ترد مع وجود الشقيقة ، (ولو ترك ثلاث بنات
أخوة مفترقين) ، بنت أخيه الشقيق وبنت أخيه للأب وبنت أخيه للام ،
(لم ترثه بنت أخيه لأبيه) ، فلبنت الشقيق النصف ، ولبنت الأم السدس ،

(١) سورة الأنفال : ٧٥ .

ولعل بعضاً يقول : ان ارحام الاب احق بالارث ان كانوا اقرب من ارحام
الام كتارك بنت شقيق وبنت كلالى وان قرب رحم الام بدرجة كتارك عمه
شقيقة وابا امه فهل المال للجـد او للعمـة او بينهما خلاف ، . .

وتردان الثلث لانه لو ترك شقيقاً وأبويًا وأمياً كان للأمى السدس ، وكان
الشقيق عاصباً ولا شيء للأبوى .

(ولعل بعضاً يقول : ان ارحام الاب احق بالارث ان كانوا اقرب) ،
اى اقوى (من ارحام الام) ، وعليه فلبنت الاخ الشقيق النصف ولبنت
الاخ الأبوى السدس ، وتردان الثلث ان كان قائل هذا يقول بالرد على
الأبوية مع وجود الشقيقة ، والا رده الشقيقة وحدها (كتارك بنت) اخ
(شقيق بنت) اخ (كلالى) ، فالمال على هذا لبنت الاخ الشقيق وعلى
غيره لبنت الشقيق النصف ، ولبنت الكلالى السدس ، ويردان الثلث .

(وان قرب رحم الام بدرجة كتارك عمه شقيقة) او أبوية (وابا امه
فهل المال للجـد) أبى امه لانه ذكر ، (او للعمـة) لانها من جهة الأب
(او بينهما ؟) ثلثان للجـد وثلث للعمـة كاخ وأخت أو ابن وبنت قسماً
للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويدل على أن مراده ثبوت الثلثين له والثلث لها ،
انه جعل فى المسألة المقابلة لهذه المسألة وللمسألة الاولى ، وهى ضدهما
الثلثين لأرحام الأب ، والثلث لأرحام الأم ، اذ قال : وان اجتمع رحم الخ ،
(خلاف) ، وانما كان الجد أبو الأم اقرب فى مثاله من العمـة ، لأن العمـة
منعها من الارث الاب لو كان موجوداً ، وان لم يكن موجوداً فان الجـد

وأن اجتمع رحم أب ورحم أم كتارك عمه وخالة فثلثان لعمته ، وثلث لخالته ، ونصفان ان ترك عمه وخالة ، وكذا قيل في . . .

الموجود أيضاً مانع بخلاف الجد أبى الأم ، فان المانع بينه وبين الارث الأم فقط ، واذا لم تكن ورث فافهم .

(وان اجتمع رحم أب ورحم أم) على القول بأن ميراث ذوى الأرحام على ترتيب العصبية ، كان لرحم الأم الثلث ولرحم الأب الثلثان لقوتهم بالأب ، (كتارك عمه) اذ العمه من رحم الأب (وخالة) ، واذا كان ذلك (فـ) المال (ثلثان) منه (لعمته وثلث لخالته) ، كما روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : « انه اعطى الخالة الثلث والعمه الثلثين » ، وذلك لقوة العمه بجهة الأب ، وقيل : المال كله للعمه ، وذلك اذا كان رحم الأب ورحم الأم في درجة ، وأما ان اختلفا كولد أخ أو أخت للأم وولد عمه لأب وأم فالمال لمن كان أقوى ، فالمال في المثال لولد الأخ للأم أو ولد الأخت للأم لا لولد العمه ، فان العمه لا ترث ، والأخ للأم يرث ، وكذا الأخت كما مرّ عن « التاج » : أن ذوى الأرحام أربعة : الأول : أولاد البنات وان سفلوا ، والثاني : أولاد الأخوة والأخوات للأم ، والثالث : الأجداد من قبل الأم ، والرابع : الأعمام من قبل الأم والعمت وبنات الأعمام والأخوال والخالات ، فجعل كل صنف أولى مما بعده بالميراث ومثله لأبى اسحاق الحضرمي - رحمه الله - .

(و) المال (نصفان ان ترك عمه وخالة) قويت العمه مع انها أنثى بجهة الأب ، وقوى الخال مع أنه من جهة الأم بأنه ذكر ، (وكذا قيل في

تارك خالاً وخالة ، وقيل : مثل حظ الانثيين ، ومن ترك قالوا أمه وأباها
ولا أب له ينسب اليه فثلثه لأمه والباقي لجده وهو عاصبه ، وإن ترك ابنة
بنت وأبا أمه فهل ماله لجده أو لبنت بنته أو بينهما خلاف ، وكذا لو ترك
أبا أم وابن أخ لأم فهل المال له أو للجد أو له ثلثان ولابن الأخ ثلث ،

تارك خالاً وخالة) لأنهما من جهة الأم ، ولا ارث لأحدهما فاستويا ، قال
أبو ستة : وهو الظاهر ، (وقيل : للذكر مثل حظ الانثيين) تنزيلاً لهما
منزلة الوارثين من جهة الأب كأخ واخت وابن وبنت ، (ومن ترك قالوا :
أمه وأباها ولا أب له ينسب اليه فثلثه) ، أي ثلث ماله (لأمه ، والباقي
لجده) ، أي لأمه ، (وهو عاصبه) لأن من لا أب له عصيته أمه ، وإن ترك
أخاً فهو العاصب وللجد للسدس كأنه من جهة الأب ، وللأم الثلث ، وإن
كان اثنان فلها السدس وهما عاصبان وللجد السدس .

(وإن ترك ابنة بنت وأبا أمه فهل ماله لجده) لقوته (أو لبنت بنته) ،
لأن الميت يصل في الأم إذا ترقى قبل الجد (أو بينهما ؟) عملاً بالعتين ،
قال أبو ستة : هذا هو الظاهر لأنهما من جهة الأم ، (خلاف ، وكذا لو
ترك أبا أم وابن أخ لأم فهل المال له) ، أي لابن الأخ لأنه من ولد الأم
خارج من ولد الأم الذي يرث ولو كانت حية ، بخلاف أبا الأم فإنه لا ميراث
له أصلاً إن كانت حية ، وهو الصحيح على ما مر عن « التاج » من كلام
المشاركة ، (أو للجد ؟) تنزيلاً له منزلة الجد من الأب لقوته ، (أو له
ثلثان ولابن الأخ ثلث ؟) تنزيلاً له منزلة الأم وتنزيلاً للجد منزلة
العاصب ؟ خلاف .

وان ترك جد أمه أبا أبيها وجد أبيه أبا أمه فهل بينهما أو للجد من الأم
 الثلث وللجد من الأب ثلثان ، قولان ، وان ترك بنت بنت وبنت بنت ابن
 فهل للأولى ثلاثة وللأخيرة واحد أو كله للأولى ؟ خلاف ، وان ترك ابنة
 بنت وبنت شقيق فهو للأولى عند الأكثر ، وقيل : بينهما ، وان ترك
 ثلاث عمات أو خالات مفترقة فماله للشقيقة ،

(وان ترك جد أمه أبا أبيها وجد أبيه أبا أمه) ، أى أبا أم أبيه
 (فهل) ماله (بينهما) نصفين (أو للجد من الأم الثلث وللجد من الأب
 ثلثان ؟ قولان ، وان ترك بنت بنت وبنت بنت ابن فهل للأولى ثلاثة
 وللأخيرة واحد) ، كبنت وبنت ابن للبنت النصف ولبنت الابن السدس
 من ستة فترددان الباقي فذلك أربعة ، (أو كله للأولى) لأنه أقرب ؟
 (خلاف ، وان ترك ابنة بنت وبنت) أخ (شقيق فـ) المال (هو
 للأولى عند الأكثر) لأنها من ولده وبنت الأخ من ولد جدها ، (وقيل :
 بينهما) كبنت لها النصف ، وأخت لها النصف بالعصبة ، قال أبو ستة :
 الأول هو الصحيح وبه جزم المشاركة ، والحاصل أن من نظر الى الدرجات ،
 قال : المال كله لبنت البنت ، ومن نظر الى من قال : أنزلوهم منزلة
 آبائهم ، قال : يقسم بينهم نصفين .

(وان ترك ثلاث عمات) مفترقات (أو) ثلاث (خالات مفترقة) ،
 احدى العمات أخت أبيه من أبيه وأمّه واحداً من أبيه واحداً من
 أمه أو احدى الخالات أخت أمه من أبيها وأمها ، واحداً من أبيها
 واحداً من أمها ، (فماله للشقيقة) ، أى للتي هى شقيقة أبيه أو أمه

وان ترك بنت عمه وبنت خالة فقيل : هو للأولى ، وقيل : اثلاثاً ، وان ترك بنى أخته او بنى بنته او بنى عمته او خالته او خاله ذكوراً واناثا فبينهم سواء لأنهم ورثوه بالأرحام ، وان ترك بنى أخيه او عمه فللذكور فقط لأنهم عصبه .

لقوتها ، (وان ترك بنت عمه وبنت خالة ، فقيل :) المال (هو للأولى ، وقيل :) يقسم (اثلاثاً) الثلثان للأولى ولابنة الخالة الثلث ، قال أبو سة : وهو الظاهر لاتحادهما فى القرب ، ولأن لأرحام الأب الثلثين ولأرحام الأم الثلث .

(وان ترك بنى) ، أى أولاد (أخته ، أو بنى) أولاد (بنته أو بنى عمته أو) بنى (خالته أو) بنى (خاله ذكوراً واناثاً ، فبينهم سواء لأنهم ورثوه بالأرحام) ، مع استوائهم فى الدرجة والقرب ، (وان ترك بنى) أولاد (أخيه أو) بنى (عمه فللذكور فقط لأنهم عصبه) ، وبنت العم أو بنت الأخ لا تعصب وحدها ولا مع عم آخر ولا مع أخ ، والله أعلم .

باب

ان تجردت عصابة في فريضة صحت من عدد رؤوسهم ان كانوا ،
ذكوراً ومن عدد الاناث وضعف الذكور اذا اجتمعوا ،

باب

في اصول الحساب وبيان مخارج الفرائض

(ان تجردت عصابة في فريضة صحت من عدد رؤوسهم ان كانوا ، ذكوراً
ومن عدد الاناث وضعف الذكور) بأن يعد الذكر بالأنثى ، (اذا اجتمعوا) ،
اي اجتمع الذكور والاناث ، قال ابو اسحاق التلمساني :

مهما يك الوارث فاعلم عصابة فهي على رؤوسهم مرتبة
وعد منهم ذكراً بانثيين ومن رؤوسهن صح دون مين

وحذف نون يكن مع ان ما بعده ساكن بناء على القول بجواز ذلك
قياساً او للضرورة ، ولا يصح في الأعمام وبنينهم وبنى الاخوة والموالى

وان اشتملت على ذى سهم اخذت من الاصول السبعة وهى الاثنان
والاربعة والثمانية والثلاثة والستة وضعفها وضعفه ، . . .

ان يكونوا ذكورا واناثا ، لان النساء لا يرثن فى ذلك ، الا ان اعتقت المرأة
عبداً أو أمة وثرته ، وذكر شارح الترتيب ما نصه : وهذا فى النسب اما
فى الولاء ، فان استووا فى الاستحقاق فعدد رؤوسهم ، ولو كان فيهم أنثى
اصلها ، وان اختلفوا فيه فمخرج كسورهم اصلها ، ففى ابنتين أو معتقين
مستويين ذكرين أو أنثيين أو مختلفين اصلها من اثنين وابنتين وبنتين أو ثلاثة
معتقين أنثى لها النصف ، وذكر له الثلث ، وآخر له السدس ، اصلها ستة فيهما
لكل ذكر من الأنثى اثنان ، ولكل بنت واحد ، ولذات النصف فى الثانية
ثلاثة ، ولذى الثلث اثنان ، ولذى السدس واحد .

(وان اشتملت على ذى سهم) واحد أو متعدد وحده ، أو مع عصبية
(اخذت من الاصول السبعة وهى : الاثنان والاربعة والثمانية والثلاثة والستة
وضعفها) ، وهو اثنا عشر ، (وضعفه) ، أى ضعف ضعفها وهو
أربعة وعشرون ، وانما رتبها هذا الترتيب ليكون قد ترقى - رحمه
الله - بالتضعيف من الاثنين الى الثمانية ، ومن الثلاثة الى ضعف ضعف
الستة ، كانه قال : اثنان وضعفها وضعفه وثلاثة وضعفها وضعفه وضعف
هذا الضعف ، وان شئت بدأت بالأعلى فقلت : ثمانية ونصفها ونصفه ،
والاربعة والعشرون ونصفها ونصفه ونصف هذا النصف ، وهنا من التصريفات
ما مرّ فى المقادير من الفرائض ، وتسمى الاثنان والثلاثة عادلتين ومعنى
ذلك ان سهامهما قد تستغرقها وغيرهن ناقصاً ، وقيل : ان العادلة ما استغرقها
سهامها ولو كانت غير الثلاثة والاثنين ، كشقيقتين وأم وأخ لأم من ستة ،
والناقصة ما فضل سهامها على أجزائها ، ولا يكون هذا اثنين ولا ثلاثة

اذ منها تنشأ الفرائض الست على رأى القدماء ، ولا مخرج لها سواها ،

كزوج وبنت من أربعة ، ويفضل واحد فالفريضة عادلة وناقصة وعائلة وغير عائلة ، والعائلة هى التى فروضها أكثر من عددها (اذ منها تنشأ الفرائض الست) النصف والربع والثلث والثلثان والسدس ، وضابط ذلك ان المسألة تكون من أدنى عدد يوجد فيه اسم الفرض ، قال أبو اسحاق :

ثم اذا اختلفت السهام	فعندها تختلف الأحكام
ومع ذا فانها محصورة	فى سبعة معلومة مسطورة
اثنان أو ثلاثة أو أربعة	وستة من بعدها متبعة
ثم الثمانية ثم اثنا عشر	وأربع من بعد عشرين تقرر

والاثنان الأخيران لا يكون الفرض فيهما الا متعدداً ، والخمسة الأولى يتحد الفرض فيهما ويتعدد ، واعلم ان للأصول عبارتين : احدهما : أن ينظر فى نوع الفرض اجتماعاً أو انفرداً مع قطع النظر عن يأخذه ، ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار صوراً ، ومسائل الأصول اذا قيل : انها تسعة بزيادة الثمانية عشر والستة والثلاثين عائلة أو غير عائلة تسعة وخمسون وصورها تزيد على ست مائة ، وكون الأصول سبعة انما هو (على رأى القدماء ولا مخرج لها) ، أى للفرائض (سواها) ، أى سوى السبعة .

وأما على قول المتأخرين فانها تسعة بزيادة الثمانية عشر والستة

وحاصل ضرب المخرج في المخرج ثمانية عشر ومثلوا الستة والثلاثين بأصل كل مسألة فيها ثلث ما بقى ، وما بقى وربع وسدس كزوجة وأم وجد وسبعة أخوة ، وتصحيحها أن اللام السدس وللزوجة الربع والربع والسدس متوافقان بالانصاف ، وحاصل ضرب الاثنين مثلاً في ستة مقام السدس اثنا عشر ، وسدسها اثنان للام وربيعها ثلاثة للزوجة ، ومجموعها خمسة وباقيها سبعة ، فاذا قسمت على الجد والاخوة السبعة نقصت المقاسمة عن السدس فيرجع الى ثلث الباقي الذي هو سبعة ، وليس له ثلث فتضرب ثلاثة مخرج الثلث في أصل المسألة اثنا عشر ، فتبلغ ستة وثلاثين ، لأن الباقي من مخرج السدس والربع بعدهما لا ينقسم على مخرج ثلث الباقي ويباينه ، وحاصل ضربه فيه ما ذكر ، ولا تخفى قسمتها عليهم حينئذ ، وانما ذكرت تصحيحها وإن لم تكن عندنا لتشوق ذهن لمعرفة لاشارة المصنف إليها بالمفهوم من

• • • • •

قوله على رأى القدماء ، وانظر لم عبّر بالقدماء لا بالصحابه مع وجود
الخلاف فى الجد والاخوة فى زمان الصحابة •

قال صاحب الترتيب : زاد المحققون فى باب الجد والاخوة أصليين
آخرين وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ، قال شارحه : من المحققين الذين
زادوا ذلك امام الحرمين والمتولى والنووى فقال : انه الاصح الجارى على
القواعد لأن العمل به أخصر ، ونقله الأستاذ أبو منصور البغدادى عن
زيد بن ثابت •

وقال الجمهور : هما نشأ من أصلى الستة وضعفها ، لأن الفرائض
موضوعة على الفروض المقدرة فى الكتاب والسنة ، وثلاث ما بقى لم يرد
فيها فهما تصحيح لا تأصيل ، واحتج المحققون بأن أصل المسألة فيها فرض
أو أكثر أقل عدد يصح منه فرضها ان كان واحداً ، وهو الاثنان والثلاثة
والأربعة والستة والثمانية أو فروضها ان كان فيها فرضان أو أكثر ، وهو
واحد مما تقدم والاثنان عشر وضعفها والثمانية عشر وضعفها لأن مخرج
الكسر أقل عدد يخرج منه ذلك الكسر ، ولما كان فى كلام المصنف تلويح
لكلام القوم فى الجد والاخوة ، ساغ ان اذكر مذاهبهم فى ذلك •

قال شارح الترتيب وصاحب الترتيب : مذهب على المشهور عنه أن
للجد ما بقى بعد فرض الأخوات ان لم يكن معهن أخ ما لم ينقص عن
السدس والا قاسم ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس ، ولم يكن ثم أحد من
البنات أو بنات الابن فان نقصته عنه ، أو كان الباقي بعد فرض الأخوات
أقل منه أو كان معه أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السدس ، وروى
عنه أنه كواحد منهم أبداً ، لأنه لما قاسمهم عند قلتهم قاسمهم عند كثرتهم •

قال امام الحرمين : لولا شهادة رسول الله ﷺ لزيد بالتقدم في الفرائض لاقتضى الانصاف اتباع على في باب الجد فانه ابقى المذاهب واضبطها ، وليس فيه خرم أصلاً ولا استحداث شيء ، وروى عن على أيضاً موافقة غيره .

ومذهب الجمهور من الصحابة والشافعي مذهب زيد بن ثابت أن الجد والاخوة اذا لم يكن معهم فللجد خير الأمرين من مقاسمة الاخوة ذكوراً واناثاً كأخ منهم حتى يعصب اناثهم الخلف ، فيأخذ مثلى الأنثى ومن ثلث جميع المال ، فالباقى لهم ، أما المقاسمة فلأنها الأصل في جعلهم في درجة ، وأما الثلث فلأن الأم والاخوة اذا اجتمعا وليس معهما غيرهما فله مثلاً مالها ، والاخوة لا ينقصون الأم عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه ، ولأن الاخوة لغير الأم لا ينقصون الاخوة للأم عن الثلث ، فبالأولى الجد لأنه يحجبهم ، فالمقاسمة خير له اذا كان معه من الاخوة والاخوات أقل من مثليه بأن يكون مثلاً أو نصفاً أو دون ذلك ، وذلك في خمس صور في جد وأخت له سهمان ولها سهم من ثلاثة ، وفي جد وأخت لها سهمان ولهما سهمان من أربعة ، وفي جد وثلاث أخوات له سهمان ولكل واحد سهم من خمسة وفي جد وأخ لكل واحد منهما سهم من اثنين ، وفي جد وأخ وأخت له سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم من الخمسة فالمقاسمة أحظى في الجميع إذ بها حظه في الأولى ثلثا المال ، وفي الثانية والرابعة النصف وفي الثالثة والخامسة الخمسان ، وذلك في كل صورة منها أكثر من الثلث .

والطريق في معرفة التساوى والتفاوت بين الكسرين أن تأخذ كسر أيهما وتعتبر من الكسرين فيظهر التفاوت أو غيره ، ويعرف قدر التفاوت بأن تسمى

• • • • •

الفضل بين بسطى الكسرين من المقام المذكور ، ففي الثلث والخمسين المقام الجامع لهما خمسة عشر للمباينة ، فثلثه خمسة وخمسة ستة وهي أكثر من الخمسة بواحد ، وإذا سميته من المقام كان ثلث خمس ويفرض للجد الثلث إذا زاد الاخوة على مثليه ، ولا تنحصر صورته لأن الزيادة غير منحصرة كجدّ وثلاثة اخوة ، فلو قاسمهم لأخذ الربع فالثلث أكثر منه فهو حقه ، أو خمس أخوات فلو قاسمهن لأخذ سبعة المال فالثلث أكثر منه بثلاث سبع فهو حقه إذا استحقّ الثلث كان فرضاً كما في شرح الكفاية ونص الشافعي ، وظاهر كلام الغزالي والرافعي أنه يأخذه بالتعصيب ، قال السبكي : وهو عندى أقرب بل قد أقول به في قولهم أنه يفرض له الثلث إذ أنقصته المقاسمة عنه ، وأنهم تجوزوا في العبارة ولو أخذه بالفرض لأخذت الأخوات الأربع ، فأكثر الثلثين بالفرض لعدم تعصبيه لهن لارثه بالفرض ويفرض لهن إذا كان ثمّ ذو فرض •

فالحاصل أنه مع الاخوة عصبية لكنه يحافظ له على قدر الفرض لأنه لا يفرض له مع الأخت إلا في الأكدرية ، قال : وقد تضمن كلام ابن أبي الرقعة نقلاً عن بعضهم أن جمهور الشافعية على التعصيب ، وهو الذي أميل إليه ، والأولى أنه فرض لأنه ظاهر عبارات أكثر الفرضيين ، وحمل السبكي لها على التجوز خلاف الظاهر بل عدهم الثلث فرضاً له مع الفروض المقدّرة يمنع التجوز المذكور ، لكن دليله قوى ، ويستوى للجد المقاسمة وثلث جميع المال إذا كان الاخوة مثليه وحينئذ هل يعبر له الثلث ، [أو] المقاسمة أو يخبر المفتي أقوال ثلاثة ذكرها بوعبد محمد البسطى في شرحه لفرائض الامام أبى القاسم الحوفى ، ويظهر أثر الخلاف في الوصية بالجزء بعد الفرض ، وفي التفاصيل قال الشيخ : ولا يخفى ما في هذا الخلاف

- ۲۳۸ -

• • • • •

الحال الثالث : أن يفضل عن الفرض السدس فيدفع للجدة فرضاً كما صرح به البلقيني كالقمولى وهو ظاهر ، قال شيخ مشايخنا : قد يستدل له بأنه لو أخذه بالعصوبة لشاركه الاخوة ، فيأخذ أقل من الثلث وهو ممتنع اهـ ، لكن قال الشيخ في شرح كافيته : الظاهر بالعصوبة اهـ ، والاوجه الأول ، بل لا يتأتى كلام الشيخ حيث كان في المسألة شيء من البنات أو بنات الابن وان لم يكن شيء منهن فوجهه ما تقدم ، وقد ذكرنا في باب العصبات أن باب الجد والاخوة يخالف غيره ، ويسقط الأخ كما مر كزوج وأم وجد وأخ وهى الأكدرية اذا كان بدل الأخ أخت مجموع حصتى الأم والزوجة خمسة من ستة ، فيبقى واحد هو السدس فيعطاه الجد ويسقط الأخ وكبنتين وأم وجد وأخ ، ولو مثل به لكان أولى لما سنذكره ولما كان بدل الأخ في هذه أخت لم يفرض لها كما فرض في الأكدرية ، لأنه لا يمكن الفرض لها في صورة فيها شيء من البنات لأنها لما لم تعصب بالجد كانت عصبه معهن ففارقت الأكدرية ، ولو كان في موضع الأخ في هذه الأحوال الثلاثة أخت أو اخوة اثنان فأكثر ، أو اخوة وأخوات كذلك سقطوا كلهم إلا الأخت في الأكدرية ، وستأتى فهى مستثناة من هذا الحكم كما استثنيت من غيره ، لكن لو كان بدل الأخ أخوان أو اختان فأكثر في مثال الحال الثالث لم يسقطوا العود إلا الى السدس ، فالأولى التمثيل بما قدمته .

الحال الرابع : أنه يفضل عن الفرض أكثر من السدس فللجد والخير في أمور ثلاثة في أن رضى بالانقص ، وفارق ما لو عصب مثلياً فاتخذ منه

• • • • •

متقوماً حيث خير المالك بين المثل وقيمة ما صار اليه ، حتى لو أراد المالك اخذ غير الأحظ فله ذلك ، لأن الارث قهرى ، فلا يزال الملك عن الزائد لمجرد الاختيار بخلاف الغصب ، وأيضاً فاختيار الجد فى ملكه واختيار المالك فى بدل ملكه .

هكذا فرق شيخ مشايخنا ثم قال : وفى الحقيقة ليست هذه نظير تلك لأن الثابت هنا الخيرية ثم التخيير وجعلها فى المطلب نظيرها ، ثم قال : ولعل الفرق أن الأقل هنا داخل فى الأكثر فلم يكن له غرض فى العدول عنه بخلافه فى الغصب ، وما فرق به شيخ مشايخنا بتدبر كونها نظيراً أولى فان عدم الغرض لا يقتضى ذلك ، ويبيّن الأمور الثلاثة بقوله من سدس جميع المال لأن الأولاد لا ينقصونه عنه ، فالأخوة أولى ولأن له ولادة فحقه أن لا ينقص عنه ، ومن ثلث الباقي قياساً على الأم فى الغراوين لأن لكل منهما ولادة ولأنه لو لم يكن ثم ذو فرض أخذ ثلث المال ، فاذا استحق قدر الفرض أخذ ثلث الباقي ، ولم نعطه الثلث لاضراره بالأخوة ومن المقاسمة كاخ لمساواته لهم ونزوله منزلة الأخ ، واذا تقرّر ذلك فاعلم أنه يتصور فى هذه الأمور الثلاثة سبعة أحوال ، لأنه إما أن يكون واحد من الثلاثة أحظ ، أو تستوى المقاسمة والسدس أو هى وثلث الباقي أو هو والسدس أو الأمور الثلاثة ، وحيث استوى الأمران أو الثلاثة فيأتى فى التعبير ما تقدم ، ففى زوجة وبنيتين وجد وأخ فأكثر سدس جميع المال خير له من المقاسمة وثلث الباقي لأن الباقي فيها بعد الفروض خمسة من أربعة وعشرين ، وحصته منها أن قاسم الأخ اثنان ونصف فسدس الجميع أربعة وهو أحظ منهما ، ويفضل واحد للأخ فأكثر وفى عم وعشرة أخوة وجد أو ما يساوى خمس أخوات فأكثر ثلث الباقي خير له من السدس والمقاسمة ، لأن الباقي بعد فرض الأم وهو ثلاثة من ثمانية عشر أحد الأصلين المختلف

• • • • •

ففيهما خمسة عشر ثلاثة خمسة هي أكثر من مقاسمته في عشرة اخوة ، اذ يحصل له بها سهم واحد وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم ومن سدس الجميع ، اذ هو ثلاثة ومثل بعشرة ليكون الباقي منقسماً عليهم ، فلو كان غير ذلك فما يزيد على مثليه كان الحكم كذلك ، وفي جد وجدة وأخ المقاسمة خير له من ثلث الباقي ومن السدس لأن الباقي بعد فرض الجدة وهو واحد من ستة خمسة ، فيخصه بالمقاسمة اثنان ونصف ، وذلك أكثر من السدس اذ هو واحد ، ومن ثلث الباقي اذ هو واحد وثلثان فتصح من اثني عشر ، وفي بنتين وجدّ وأخ تستوى المقاسمة والسدس ، وفي أم وجدّ وأخوين تستوى المقاسمة وثلث الباقي ، وفي زوج وجد وثلثة اخوة يستوى الباقي والسدس ، وفي زوج وجد وأخوين تستوى الأمور الثلاثة •

فائدتان

الفائدة الاولى : الضابط لمعرفة الأحظ مع ذى فرض أن تنظر في الفرض ، فاما أن يكون نصفهما دونه ، أو قدر ثلثين أو فوق النصف ودون الثلثين ، أو فوق الثلثين ، ففي الأول ان كان الموجود من الاخوة والأخوات أقل من مثلى الجد فالمقاسمة خير له أو أكثر من مثليه فثلث الباقي خير له من المقاسمة ، وقد يساوى السدس أو مثليه استوى المقاسمة وثلث الباقي ، وربما تساوت الثلاثة ، وفي الثانى ان كان الموجود أختاً واحدة فالمقاسمة خير وأخاً واحد ساوت السدس أو أكثر فالسدس خير له ، وفي الثالث تكون المقاسمة خيراً له في ثلاث صور وهى أن يكون معه أخ واخت ، أو اثنان

- ۲۴۲ -

• • • • • • • • • •

فهن سدس ، ومنها ما تساوى فيه المقاسمة سدس الجميع وهى ما اذا كان معه أخ أو اختان ، والفرض ثلثين أو نصفاً وسدساً اذا كان معه أخت ، والفرض نصفاً أو ربعاً فهذه خمس ومنها ما تساوى فيه الثلاثة وفى الثلاثة يكونون فيها عدلية ، والفرض نصفاً ، والله اعلم .

وكذلك المقاسمة خير للجد اذا كان مع أم وأخت لأبوين ، أو لأب ، وهذه هى المسألة المسماة بالخرقاء للأم الثلث ، والباقى بين الجد والأخت مقاسمة له مثل مالها لأنها أحظ من ثلث الباقى ومن سدس الجميع كما هو ظاهر ، وهذا قول زيد ابن ثابت والجمهور ، فأصلها من ثلاثة للأم منها واحد يبقى اثنان على ثلاثة عدد رؤوسهم لأن الجدّ برأسين يباينانها ، فتضرب الثلاثة فى ثلاثة فتصح من تسعة للأم ثلثها ثلاثة ، وللجد أربعة وللأخت سهمان لأن الستة بينهما أثلاثاً على ما تقرر ، وتخرقت فيها أقوال الصحابة - رضى الله عنهم - ، ففيها ستة أقوال لأبى بكر وابن عباس - رضى الله عنهم - ، وهو ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة للأم الثلث والباقى للجد ، ولا شئ للأخت جرياً على قاعدة الباب عندهم ، فتصح من ثلاثة والثانى لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - رواه عنه وللكوفيون ، وسيأتى نظيره عن ابن مسعود والثالث لعثمان بن عفان للأم الثلث ، الباقى بين الجد والاخوة نصفين فجعل المال بينهم أثلاثاً ولم يفضل الجد على الأخت .

قال الشيخ : قال اللؤلؤى فى كتابه : بلغنا أن عثمان لم يقل فى غيرها من الفرائض ، قال الوانى : ان أراد أنه لم يأت فى مسألة من الفرائض عنه قول مشهور انفرد به كما جاء عنه فى هذه فالذى قاله قريب وان أراد أنه

لم يقض في غيرها من الفرائض فقد وهم ، لأنه قضى للآم بثلاث الباقي في امرأة وأبوين ، وقضى بالتشريك في الحمارية وبأن الجدة لا ترث مع ابنها غير ذلك .

قلت : لعله أراد أنه لم يقل من عنده الا في هذه ، وهذه الرواية عنه في هذه المسألة لم تات الا من رواية النخعي والشعبي ، وأما أهل المدينة فلا يعرفونها عنه ولكن يرون أن عمر وعثمان كانا يقضيان في الجدة بقضاء زيد بن ثابت ، وأن زيدا كتب بذلك الى معاوية والرابع لعلى بن ابي طالب للآم الثلث وللأخت النصف وللجد الباقي فجعل للأخت معه فرضاً والباقي بعد الفروض له ، وهو مقتضى المذهب المشهور عنه كما تقدم ، فتصح من ستة ، والخامس لزيد بن ثابت الأبصارى وبه قال الجمهور والشافعي وقد مرّ مع تقريره .

والسادس لعبد الله بن مسعود في إحدى الروايات : للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفين ، لأن كلا من الأم والجد له ولادة على الميت ، وللأم قوة القرب وللجد قوة الذكورة فاستويا فتصح من أربعة ، ولابن مسعود رواية ثانية تصير بها عدة الأقوال سبعة كقول عمر - رضي الله عنه - : للأخت النصف وللأم ثلث الباقي والفاضل للجد ، فتصح من ستة وقولهما كقولهما في مسألة الزوج في الغراوين : اذا كان بدل الأب جد ، ولابن مسعود رواية ثالثة تصير بها عدة الأقوال ثمانية : للأخت النصف وللأم السدس والباقي للجد وهاتان الروايتان سواء في المعنى ، ولقبت هذه المسألة بالخرفاء لتخرق أقوال الصحابة فيها ، ولأن الأقاويل خرققتها بكثرتها ولقبت بالمثلثة ، لأن عثمان جعلها من ثلاثة وبالمربعة لأن ابن مسعود جعلها من أربعة ، وهي إحدى مربعاته الخمس ، والثانية بنت

وجد وأخت شقيقة فعنده للبننت النصف والباقي بين الجد والأخت نصفين من أربعة ، وقيل : سميت هذه مربعة لأن لكل من الجد والأخت ربعاً ، وعند زيد : للبننت النصف والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين فتصح من ستة •

قلت : وبه قال مالك والشافعي والجمهور وعند أبي بكر للبننت النصف والباقي للجد فرضاً وتعصيياً وتسقط الأخت وهذا مذهب أبي حنيفة ، قلت وهو مذهبنا معشر الاباضية الوهبة ، وعند علي : للبننت النصف وللجد السدس والباقي للأخت بالتعصيب ، والثالثة من مبيعاته زوج وأم وجد وأخ فعنده للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي ، وهو الربع والباقي بين الجد والأخ نصفين فتصح من أربعة وعشرين ، وقال أبو بكر وابن عباس رضي الله عنهم ومن تابعهما : « للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي للجد ويسقط الأخ » فتصح من اثني عشر ، وهو مذهبنا ، وقال عمر وابن مسعود في رواية عنه : « للزوجة الربع وللأم السدس والباقي بين الجد والأخ نصفين » ، فتصح من أربعة وعشرين نزلاً للجد منزلة الأخ فنقل الأم مع الأخ إلى السدس ، وقال أبو ثور : للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي والباقي للجد فتصح من أربعة ، والرابع من مبيعاته زوج وأم وجد للزوج النصف والباقي بين الأم والجد نصفين من أربعة ، وعنه أيضاً : للزوج النصف وللأم ثلث الباقي والباقي للجد فتصح من ستة ، ورواه الكوفيون عن عمر وهو قول أبي ثور وزيد •

وقال الجمهور : للزوج النصف وللأم الثلث والباقي وهو السدس للجد ، والخامسة من مبيعاته زوج وأم وجد فعنده كعمر - رضي الله عنهما - للزوج الربع ، وللأم ثلث الباقي والباقي للجد فتصح من أربعة ، وعند الجمهور :

• • • • •

للزوجة الربع وللام الثلث والباقي للجد فتصبح من اثني عشر ، وعن ابن مسعود وعمر - رضى الله عنهما - : للزوجة الربع وللام السدس والباقي للجد ، فتصبح من اثني عشر ، وعن ابن مسعود أيضاً : للزوجة الربع والباقي بين الأم والجد نصفين ، وعن الخبري : أن من مربعاته أيضاً بنتاً واختاً وهداً ، فقول الجمهور ومنهم ابن مسعود : للبنات النصف والباقي بين الجد والأخ ، وقول على : للبنات النصف وللجد السدس والباقي للأخ وعد مربعاته سبعة وعدّ منها مربعة الجماعة ، وأما مربعة الجماعة فهي زوجة وجد واخت ، وفيها عن الصحابة ثلاثة أقوال :

أحدها : قول زيد والجمهور للزوجة الربع والباقي للجد والاخت
الثلاثا فتصبح من أربعة •

والثاني : قول أبى بكر - رضى الله عنه - للزوجة الربع والباقي للجد
وتسقط الاخوة •

والثالث : قول على وابن مسعود للزوجة الربع وللأخت النصف والباقي للجد ، وعن عمر مثله فتصبح من أربعة فلهذا سميت مربعة الجماعة لأنها تصبح عندهم من أربعة ، وسميت الخرقاء أيضاً الخمسة لأنه قضى فيها خمسة من الصحابة عثمان وعلى وزيد وابن مسعود وابن عباس ، قاله الكوفيون والشعبي ، وسميت المسدسة والسبعة والمثمنة والعثمانية لقضاء عثمان فيها والحاجية والشعبية لأن الحجاج امتحن فيها الشعبى حين ظفر به وغفاه عنه لما اصاب فيها ولا يفرض لأخت مع الجد الا فى الأكدرية ،

• • • • •

وسميت الاكدرية لانها كدرت على زيد مذهبه في الجد ، لانه لا يفرض للاخوات معه ، بل تسقط الاخوة معه اذا لم يبق شيء ، ثم جمع الفروض وقسمها على جهة التعصيب فخالفت هذه القواعد ، فهذا معنى تكدير مذهبه ، وينبغي ان تسمى على هذه مكدره لا اكدرية ، وقيل : لان عبد الملك ابن مروان طرحها على رجل من اكدر فاخطا فيها ، وقيل : على رجل من دمشق يقال له الاكدر ، وقيل : ان الحجاج القاها على ذلك الرجل ، وقيل : لان الميت فيها امراة من اكدر ، وقيل : لان الزوج اسمه اكدر ، وقيل : لتكدر اقوال الصحابة فيها ، وقيل : لان الجد كدر على الاخت ميراثها ، وقيل : لان رجلا يقال له اكدر القاها على ابن مسعود او عبد الملك ، وهذا خلاف المشهور .

وتلقب بالغراء في كتب المالكية كابن الحاجب والصقلي لانه ليس في مسائل الجد مسألة يفرض لها فيها سواها فهي ظاهرة كغرة الفرس وهي زوج وام وجد وأخت لأبوين ، أو لأب أصلها من ستة ، للزوج النصف وللأم الثلث ويبقى للجد واحد فلا تسقط الاخت عند الجمهور ، ومنهم زيد والشافعي ومالك وأحمد ، بل يفرض لها النصف ثلاثة فتعول لتسعة ، ثم يجمع الجد سهمه الى ثلاثة ، الاخت ويقسمان الأربعة بالعصوبة أثلاثا ، له مثلاها لأنها لو فازت به لفضلت على الجد ، ولا سبيل الى ذلك كما في سائر صور الجد والاخوة ، فيجمع فرضه الى فرضها ، ويقسم المجتمع بينهما أثلاثا على حد ارثهما بالعصوبة رعاية للجانبين وهذا يدل على انها عصبية ، وان قالوا : يفرض لها ولا ثلث للأربعة التي يقسمان فتضرب ثلاثة عدد الرؤوس الجد باثنين والاخت بواحد في تسعة بسبعة وعشرين

• • • • •

للزوجة تسعة من ضرب حصته ثلاثة في ثلاثة جزء السهم وللأم ستة من ضرب حصتها اثنين في ثلاثة وللجد ثمانية وللأخت أربعة لأن حصتها أربعة في ثلاثة باثني عشر تقسم اثلاثاً .

فوائد

الفائدة الأولى : في الخلاف الواقع فيها ومحصّله أن فيها خمسة أقوال :

أحدها : ما تقدم عن الجمهور ، وهو مذهب زيد في الرواية المشهورة عنه ، وروى إسقاطها جرياً على قياس أصله لأنها عصبية ، وإذا فرض للجد السدس فقد استغرقت الفروض فسقط كالأخ ، وروى عن قبيصة بن ذؤيب أن زيد بن ثابت لم يقل في الأكرية شيئاً ، والمشهور عنه ما تقدم عن الجمهور وهو رواية أهل المدينة .

القول الثاني : قول أبي بكر وابن عباس ومن تابعهما كابى حنيفة سقوط الأخت بالجد فالمسألة من ستة : للزوج النصف وللأم الثلث وللجد سهم ، وروى عن زيد مثل هذا في إسقاط الأخت لا في المسقط فإنه مختلف .

والقول الثالث : قول على : للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس فتعول لتسعة .

والقول الرابع : قول عمر وابن مسعود - رضى الله عنهما - : للزوج

• • • • •

النصف وللأم السدس وللأخت النصف وللجد السدس فتعول لثمانية ، قال الشيخ : قال ابن اللبان - وعنهما أيضاً - : للام ثلث الباقي بعد فرض الزوج ، قلت : والمقدار واحد ، اهـ .

والقول الخامس : قول أبى ثور : للزوج النصف وللأم ثلث الباقي والباقي للجد وهو أيضاً من ستة ، قال أبو عبد الله في الملقبات : وهذا قول انفرد به أبو ثور وهو أقيس على قول من جعل الجد أباً .

الفائدة الثانية في المعايير بها : يعاين بها فيقال : خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي والرابع الباقي ، الجواب هي الأكرية ، فان الزوج أخذ تسعة هي ثلث المال ، والام ستة هي ثلث الباقي اذ هو ثمانية عشر ، والأخت أربعة اذ هي ثلث باقى الباقي اذ هو اثنا عشر ، والجد ثمانية هي الباقي ، ويعاين بها أيضاً فيقال : خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءاً من المال ، والثاني نصف ذلك الجزء ، والثالث نصف الجزئين ، والرابع نصف الأجزاء ، الجواب هي الأكرية والذي أخذ فيها الجزء هو الجد ، والذي أخذ نصفه الأخت ، فان الأربعة نصف الثمانية ، والذي أخذ نصف الجزئين الأم ، فان الستة هي نصف الاثنى عشر مجموعهما ، والذي أخذ نصف الأجزاء الزوج فان التسعة نصف الثمانية عشر مجموع الأجزاء الثلاثة أعنى الثمانية والأربعة والستة ويعاين بها أيضاً فيقال : حبلى رأت قوماً يقتسمون مالا فقالت : لا تعجلوا فانى حبلى ، ان ولدت ذكراً فقط لم يرث أو أنثى فقط ورثت ، أو ذكر أو أنثى أو ذكرين أو أنثيين أو أكثر ورثا أو ورثوا أى لحجبهما أو لحجبهم الأم الى السدس ، فيبقى سدس وهو الموروث ، الجواب :

• • • • •

هؤلاء القوم هم زوج وأم وجدّ والحبلى زوجة الأب ، فان ولدت اثنتى ورثت وكانت المسألة الاكدرية .

الفائدة الثالثة فى محترزات أركانها وهى أربع : الزوج والام والجدة والأخت الواحدة شقيقة كانت أو لأب ، فلو لم يكن فيها زوج فهى الخرقاء ، ولم يكن فيها أم فللزوجة النصف والباقى بين الجد والأخت اثلاثاً ، لأن المقاسمة فيها أحظ له ولو لم يكن فيها جد كانت المباهلة ، ولو لم يكن فيها أخت كانت إحدى الغرايين إذا كان بدل الجد أب وللأم الثلث كاملاً عند الجمهور ، ولو كان بدل الأخت أخ سقط ، إذ لا فرض له ينقلب إليه بخلاف الأخت ، وتلقب هذه إذ ذاك بالعالية ، لأن امرأة من همدان ماتت وتركتهم واسمها العالية ، وما ذكره فى هذه المسألة بالعالية هو قول أبى بكر وعلى وزيد وجمهور الفقهاء ، وقيل : للزوج النصف وللأم ثلث الباقى ، والباقى للجد وهو قول أبى ثور ، قال أبو عبد الله الوانى : حكمها مع الجد كحكمها مع الأب فى كل المواضع ، وقيل : للزوج النصف وللأم السدس والباقى بين الجد والأخ نصفين ، وهو قول ابن مسعود ، قال أبو عبد الله الوانى : وإنما أعطاهما النصف لأنه لو أعطاهما الثلث لفضلت على الجد وهو لا يرى تفضيلها عنه ، اهـ .

ولو كان بدلها أختان لكان للام السدس ويستوى للجد السدس ، والمقاسمة فى الباقى فتصح من اثنتى عشر أو ثلاث أخوات أو اخوان ، أو أخ وأخت فأكثر تعين له السدس ، ويبقى واحد من ستة للأخوة ، قال شيخ مشايخنا : قال البيضاوى فى الغاية القصوى ولو كان بدلها ثلاث أخوات

• • • • •

فأكثر يتجه أن يفرض لهن" أيضاً لتعذر المقاسمة بخلاف الأخنتين اهـ ، ووجهه
أنه لو قاسم لنقص عن السدس بخلاف الأخنتين والناظم يعنى الشيخ حكى
كلامه ثم قال : ولا يظهر لى صحته وأقول كلامه لا سيما قوله : لا يفرض
للأخت مع الجد الا فى الأكدرية يقتضى عدم صحته فللجد فيها السدس
والأخوات الباقي اهـ ، ولو كان بدلها خنثى مشكل لكان الأسوأ فى حق
الزوج والام أنوثته ، وفى حق الخنثى والجد ذكورته ، وتصح من أربعة
وخمسين لأن أنوثته من سبعة وعشرين ، وذكورته من ستة ، ويتفقان
بالثلث ، وإذا ضرب ثلث أحدهما فى الآخر حصل ما ذكرنا فيعطى الزوج
ثمانية عشر والام اثنى عشر والجد تسعة ، ولا يعطى الخنثى شيئاً ،
ويوقف الباقي وهو خمسة عشر الى البيان أو خنثيان مشكلان لم تكن الأكدرية
لرجوع الأم الى السدس ، وحينئذ فلا أثر لذكورتهما ولا لأنوثتهما
ولا لاختلافهما فى حق غيرهما ، نعم الأضر" فى حق كل منهما أنوثته وذكورة
صاحبه ، والله اعلم .

وان وجد فى مسائل الجد والأخوة شيء من أولاد الأبوين وأولاد الأب
جميعاً ذكوراً من الصنفين أو أنثاء منهما ، أو ذكوراً وأنثاء منهما أو من
أحدهما ، أو ذكوراً من أحدهما وأنثاء من الآخر ، فللجد خير الأمرين من
المقاسمة كاخ ومن ثلث المال ، وإذا كان معهم صاحب فرض وفضل أكثر من
الثلث فللجد خير الأمور من المقاسمة ، وثلث الباقي وسدس الجميع الا أن
ولد الأبوين يعدون على الجد ولد الأب فى الحساب لينقص بسببهم نصيبه ،
فاذا أخذ الجد نصيبه أخذ الباقي ولد الأبوين ان كان ذكراً وحده أو ولدهم ،

• • • • •

أو مع انثى وإناث أو كان أنثيين فأكثر لأنه لا يبقى بعد ثلثها ، أو حصة
الجد والفرس أن كان شيء أو كان واحدة ، ولم يفضل عن نصفها شيء ،
ويسقط ولد الأب لأنه أمّا عصبه بنفسه أو بالجد أو معه فليس إلا ما فضل ،
فإذا لم يفضل عن الفرص شيء فلا شيء له ، فإن فضل عن نصفها وحصة
الجد والفرس أن كان شيء كان لولد الأب ، كما سيصرح به قريباً ، وإنما
عدا الأشقاء وأولاد الأب على الجد لأنهم يقولون للجد منزلتنا ومنزلتهم معها
واحدة ، فيدخلون معنا في المقاسمة ، ثم يقولون لأولاد الأب : أنتم لا تترثون
معنا وإنما دخلتم في المقاسمة لحجب الجد فنأخذ حقنا معكم كان لم يكن جد ،
ولأن الجد ذو ولادة فحجبه أخوان وارث وغيره لأم ، وإنما لم يعد الجد
ولد الأم على ولد الأبوين لاختلاف الجهتين •

قال الرافعي : وأولى منه أن يقال : ولد الأب المعداد على الجد ليس
بمحروم أبداً بل يأخذ قسطاً مما يقسم له في بعض الصور ولو عدا الجد
الأخ للام على الأخ للأبوين كان محروماً أبداً ، هذا كله على مذهب زيد ومن
وافقه ، وأما مذهب على وعبد الله بن مسعود فإن الأشقاء لا يعدّون ولد
الأب على الجد ، وفي كيفية التوارث على مذهبهما خلاف •

وعلم من قولنا : لينقص بسببهم نصيبه ، أنه لو لم ينقص بسببهم ذلك ،
كما لو كان ولد الأبوين مثلى الجد أو أكثر فلا معادة ، لأنه لا فائدة لها ،
فلذا انحصر مسائل المعادة في ثمان وستين ، وذلك لأن الأبوين لابد أن يكونوا
دون مثلى الجد ، وذلك خمسة أقسام : شقيقة وشقيق وشقيقان وشقيق مع

.

شقيقة وثلاث شقائق ، وإذا كان مع ولد الأبوين في كل قسم من الأقسام المذكورة من ولد الأب من يكمل مثل الجد ، أو دون من يكمل كانت الصورة ثلاثة عشر لأنه يتصور في القسم الأول خمس صور ، بأن يكون مع الشقيقة أخت لأب أو أخ لأب أو اختان لأب أو أخ مع أخت لأب أو ثلاث أخوات أب وفي كل من الثانى والثالث ثلاث صور ، بأن يكون مع الشقيق أو الشقيقتين أخ ، أو أخت أو اختان لأب وفي كل من الرابع والخامس واحدة ، بأن يكون مع الشقيق والشقيقة أو ثلاث شقائق أخت واحدة لأب ، فهذه ثلاث عشرة صورة لأنه لا يخلو أما أن لا يكون في كل منهما مع الجد ذو فرض ، أو يكون الفرض ربعاً أو سدساً أو ربعاً وسدساً أو نصفاً ، فهذه خمسة أحوال تضرب في ثلاثة عشر يحصل خمسة وستون ٥

قال شيخ مشايخنا : وهذا باعتبار اسم الفرض مع قطع النظر عن يرثه ، والا فيزيد العدد على ذلك ، وورد الشيخ على الحصر في العدد المذكور ما ذكره الأستاذ أبو منصور البغدادى في مسائل المعادة ، مما هو خارج عن العدد المذكور من ذلك جد وأخ وأخت لأبوين ، وأخ لأب ومنها أخت لأب وأخوان لأم وأب وجد ، ومنها أخت لأبوين وأربع لأب وجد ، ومنها جدة وجد وشقيقة وربع لأب ، وما ذكره الرافعى في مسائلها وهو شقيقة وأخوان لأب فصاعداً ، وتسعية زيد وستاتى ، واجاب الشيخ بأن الزيادة على عدلى أخ لا يحتاج اليها في تنقيص الجد ، فلا تكون مؤثرة وأما الصورة المذكورة فانما جاءت المعادة في بعضها بالعرض لا بالذات ،

ومن صور المعادة جد وأخ شقيق وأخ لأب للجد الثالث ، لأن الجد إذا أعدى عليه ولد الأب صار مثليه ، فتستوى له المقاسمة والثالث ، فعبر بالثالث لأنه الأحسن عند الفرضيين ، وباقى للشقيق لأنه لو لم يكن لاستقل بالجميع ، فيستقل بالباقي بعد حظه ، ومنها جد وأخ لأبوين ، وأخت لأب للجد الخمسان ، لأن المقاسمة فيها أحظ من الثالث ، وعدد رؤوسهم خمسة للجد منها اثنان والباقي للشقيق وهاتان المسالتان مما لا فرض فيه ، وأما ما فيه فرض فمنه جد وأخ لأبوين ، وأخت لأب وأم ، فللأم السدس وللجد خمسة الباقي ، لأن المقاسمة أحظ له وللشقيق الباقي ولا شيء للأخت للأب ، فتصح من تسعة ، وكذا لو كان للاخوة على العكس من ذلك ، لأن الباقي بعد حصتي الأم والجد ثلاثة من ستة هي قدر النصف ، فتأخذه الشقيقة ولا شيء للاخ للأب ، ومنه زوجة وجد وأخت لأبوين وأخ لأب للزوجة الربع ، وللجد خمسا الباقي وللشقيقة الباقي ، لأنه دون النصف فلا شيء للاخ للأب فتصح من عشرين ، للزوجة خمسة وللجد ستة وللشقيقة تسعة أو زوجة

• • • • •

وجد وشقيقة واخوين لأب ، وهذه مما يرد على حصر مسائل المعادة ، وجوابه ما قدمناه في نظيرتها ، للزوجة الربع وللجد ثلث الباقي وللشقيقة الباقي ، اذ هو النصف فلا شيء للأخوين لأب ، فيصح من أربعة لكل من الزوجة والجد سهم وللأخت سهمان فرضاً •

وفي كشف الغوامض وشرحه : اذا كان ثلث المال أو ثلث الباقي أحظ للجد من المقاسمة ومن السدس وكان ولد الأبوين شقيقة واحدة ، وفضل نصف المال أو أكثر فانه يفرض للشقيقة النصف فتأخذ فرضاً ، لأن الجد لما فرض له بطلت عصوبة الأخت الشقيقة بالجد فترجع الى فرضها ، وقال ابن اللبان : الصواب أن الأخت تأخذ النصف في الحالة فرضاً ، ونقله عنه الرافعي والنووي في شرحه والروضة وأقره ، وهذا وارد على قول الجمهور من الفقهاء والفرضيين لا يفرض للأخت مع الجد الا في الأكدرية •

وظاهر عبارات الحنفية أن الأخت حيث أخذت النصف تارة فرضاً سواء أخذ الجد بالفرض أو بالمقاسمة ، ثم عدّ المسائل التي تأخذ بها بالفرض لدخولها تحت هذا الضابط ، وذكر أنها تشتمل على صور كثيرة ، ثم قال بعد الفراغ منها ، فهذا كله وارد على قولهم : لا يفرض للأخت مع الجد الا في الأكدرية ، ولم أر من نبّه عليه فاعتمده والأحسن أن يقال : لا يعال للأخت مع الجد الا في الأكدرية كما قاله العلامة عبد العزيز الأشنهي في مقدمته ، أو يقال : لا يفرض للأخت ، ويعال لها مع الجد الا في الأكدرية كما قاله أبو عبد الله الوائلي ومراده بالقبيلين أولاد الأبوين وأولاد الأب ، والله أعلم ، اهـ •

وقد سبقه الى نحو ذلك الشيخ باختصار ، ونقل ما نقله عن ابن

اللبان ، وانما قيد فرض الجد بالثلث أو ثلث الباقي ولم يعمم كما عمم الشيخ في نقل المسألة عن ابن اللبان الشامل للسدس أنه لا يتصور أن يفرض له السدس ، ويكون الباقي عن حصة الجد والفرض نصفاً فأكثر ، لأنه لو كان الباقي كذلك مع ذى الفرض ، كان ثلث الباقي اذ ذاك أحظ ، وأما شيخ مشايخنا فقال في شرح الفصول الكبير : في زوجة وأم وشقيقة وأخ لأب وجد أخذت الشقيقة الفاضل وهو ربع وعشر لا تزداد عليه وهذا يدل على أن ما يأخذه في هذا في هذه الصورة بالتعصيب ، إلا لزيد وأميل ومثله ما لو نقص الباقي للشقيقتين عن الثلثين .

وقال في شرح الكفاية : في جد وشقيقتين وأخ لأب له سهمان ، يعنى من خمسة ولهما الباقي وهو دون فرضها ولا يزداد أن عليه كالواحدة فيما مر ، وهذا كما قال السبكي : يدل على أن ما يأخذه في هذه الصورة بالعصبة والا لزيد وأميل ، ثم قال في الشرحين المذكورين واللفظ لشرح الفصول : ويؤيده قولهم لا يفرض للأخت مع الجد إلا في الأكدرية لكن ذلك معارض بأن ما يأخذه بعد نصيب الجد لو كان بالتعصيب لكانت أمه عصبة بنفسها وهو باطل قطعاً أو بغيرها كذلك أيضاً لما مر في تعريف العصبة مع الغير ، وأيضاً ما تأخذه الشقيقة في المعادة لو كان بالتعصيب سقط ولد الأب وان كان الفاضل أكثر من النصف ، ولا قائل به وبالجمله فهي مشكلة وقد يختار كونها عصبة ، ويقال هذا الباب مخالف اهـ .

ويمكن الجواب على الاستدلال بالمسألة المتقدمة في شرح الفصول وعن المسألة التي في شرح الكفاية التي نقل عن السبكي ما تقدم فيها بأنهما

• • • • •

ليستا مما ذكره المؤلف في شرح كشف الغوامض في قوله : اذا كان ثلث المال الخ ، لكن لك ان تقول لو كان ما تأخذه فيما ذكره فرضاً لزم أن تأخذ معها الاناث الخالص من اولاد الاب السدس ، ويعال ان احتيج اليه ولا قائل به وبالجمله فهي مسألة مشكلة كما قال شيخ مشايخنا ، بل الباب كله خارج عن القياس ، ويسقط ولد الاب في الكل الا اذا كان ولد الابوين شقيقة واحدة ، وفضل شيء عن نصفها وحصة الجد والفرض ان كان فهو لولد الاب ، وأنه لم يستثن مع الشقيقة الشقيقتين ، لأنه لا يبقى شيء بعد ثلثيهما ، والجد والفرض ان كان كجد وشقيقتين واخ لأب للجد الثالث ، ولهما الباقي وهو قدر الثلثين ، وكجد واخت لأب له خمسان ولهم الباقي وهو دون الثلثين •

ثم ان المسائل التي يبقى فيها لولد الاب شيء ست مسائل لا كما عدّها الشيخ ثمانية ، وان تبعته في شرح الفارضية ، لأن النظر الى اسم الفرض لا الى من يأخذه كما قدّمناه ، وهو أن يكون مع الجد والشقيقة من اولاد الاب أخ أو اختان أو أخ وأخت ، أو ثلاث أخوات ولا فرض في الجميع أو يكون الفرض في الأخيرتين سدساً فهذه ست ، واما الشيخ فنظر الى أن صاحب السدس اما أم أو جدة ، والله أعلم •

ومن صور المعاداة التي يبقى فيها لولد الاب شيء العشرية وهي احدى الزيديات الاربع وتسمى عشرية زيد لأنها تصح عنده من عشرة ، وهي جد واخت شقيقة واخ لأب تصح من عشرة لأن أصلها من خمسة للجد سهمان ، لأن المقاسمة فيها أحظ له من الثلث ، تبقى ثلاثة للأخت منها نصف الجميع

• • • • •

سهمان ونصف سهم ، فيبقى للأخ نصف سهم ، فاذا ضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة حصل عشرة منها تصح للجد أربعة هما خمسا المال ، وللأخت خمسة نصفه وللأخ سهم هو الفاضل بعد نصفها ، وحصه الإجد هذا هو مذهب زيد ، وعند على للأخت النصف والباقي بين الجد والأخ للأب نصفين ، وعند ابن مسعود رضى الله عنه : للأخت النصف والباقي للجد ، وعند أبى رضى الله عنه للجد الكل ولا شيء لهما •

ومن صور المعادة التى يبقى فيها لولد الأب شيء العشرينية ، وتسمى عشرينية زيد ، وهى ثمانية الزيديات وهى جد وشقيقة واختان لأب تصح من عشرين ، لأن أصلها من خمسة كالتى قبلها ، لأن المقاسمة فيها أحظ للجد فله سهمان تبقى ثلاثة •

فعلى ما ذكره الأستاذ أبو منصور البغدادى : للأخت سهمان ونصف وللأختين للأب نصف سهم ، لكل واحدة ربع سهم ومقام النصف داخل فى مقام الربع ، فاضرب أربعة فى الخمسة فتصح من عشرين ، وعلى مقتضى ما ذكره الوانى : للأخت سهمان ونصف ، فاضرب الاثنين فى الخمسة لأجل النصف يحصل عشرة : للجد أربعة ، وللأخت النصف خمسة ، ويبقى واحد للأختين للأب بينهما مناصفة ، فاضرب اثنين عددهما فى العشرة يحصل عشرون منها تصح •

قال الشيخ : وهذا أولى للجد ثمانية وهى خمسا المال حاصل ضرب اثنين فى أربعة على العمل الأول ، أو ضرب أربعة من عشرة فى اثنين على العمل الثانى وللشقيقة عشرة هى نصف المال ، وهى الحاصلة من ضرب

• • • • •

اثنين ونصف في أربعة على العمل الأول ، أو خمسة من عشرة في اثنين على العمل الثاني ، وللأختين للأب سهمان وهما الباقي بينهما لكل واحدة سهم هو حاصل ضرب الربع في أربعة على العمل الأول وهو حصة كل واحد من الاثنتين الحاصلة من ضرب واحد من عشرة في اثنين على العمل الثاني ، هذا هو مذهب زيد ، وعند علي وابن مسعود : للأخت الشقيقة النصف وللأختين من الأب السدس ، والباقي للجد فتصح من اثني عشر ، للشقيقة ستة ولكل أخت من الأب سهم وللجد أربعة ، وعند أبي بكر رضى الله عنه : للجد الكل ولا شيء للأخوات .

ومن صور المعادة التي يبقى فيها لولد الأب شيء أن يكون مع الجد والشقيقة أخ وأخت للأب فيستوى للجد المقاسمة والثلث ، فللجد الثلث من ستة وللشقيقة ثلاثة أسهم يبقى لأولاد الأب سهم على عدد رؤوسهم ، فتصح من ثمانية عشر للجد ستة وللشقيقة تسعة ، وللأخ من الأب سهمان وللأخت سهم .

ومن صور المعادة أن يكون بدل الأخ والأخت ثلاث أخوات لأب ، وهي كالتى قبلها ومنها مختصرة زيد ، وهي ثلاثة الزيدات وهي أم وجد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب ، ولو كان بدل الأخ والأخت ثلاث أخوات كانت السادسة ، أو كان بدل الأم جدة في الصورتين كانت تمام الثمانية على ما عدّ الشيخ ، وسميت مختصرة زيد لأنها تصح بالاختصار من أربعة وخمسين ، فإن سلك طريق الاختصار ابتداء ، وهو الأحسن كما قال شيخ مشايخنا ، ونقل عن المطلب أنه متعين ، جعلت للجد ثلث الباقي فاصلها من ثمانية عشر للأم ثلاثة وللجد خمسة وللشقيقة تسعة ولأولاد الأب سهم على ثلاثة يباينها ، فحاصل ضرب الثلاثة في ثمانية عشر ما ذكر .

وان سلكت طريق البسط ثم الاختصار وهو الانسب كما قال شيخ
 مشايخنا انه الانسب بتسميتها مختصرة ، جعلت الباقي بعد فرض الام بين
 الجد والاخوة على ستة مساواة المقاسمة لثلث الباقي فالخمسمة تباين
 السنة ، وحاصل ضرب الستة في الستة أصلها ستة وثلاثون للام ستة وللجد
 عشرة ، وللشقيقة ثمانية عشر كما هو معلوم ، والباقي وهو اثنان يباين
 الثلاثة عدد رؤوس اولاد الاب ، واذا ضربت الثلاثة في الستة والثلاثين حصل
 مائة وثمانية : للام ثمانية عشر وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون
 وللأخ للاب أربعة وللأخت للاب اثنان ، والانصباء كلها مشتركة بالنصف ،
 فترجع المسألة الى نصفها ، وكل نصيب الى نصفه فترجع المسألة الى أربعة
 وخمسين : للام تسعة هي الحاصلة من ضرب ثلاثة من ثمانية عشر في ثلاثة
 على العمل الاول ، او هي نصف الثلاثين على الثاني ، وللشقيقة سبعة
 وعشرون بضرب تسعة من ثمانية عشر في ثلاثة على العمل الاول ، او هي
 نصف الأربعة والخمسين على الثاني ، ولولد الاب ثلاثة : سهمان للذكر
 وسهم للأنثى من ضرب واحد من ثمانية عشر في ثلاثة على الاول ، او هي
 نصف السنة مجموع حصتها على الثاني ويعاين بها ، فيقال حبلى رات
 قوماً يقتسمون مالا فقالت : لا تعجلوا فاني حبلى ، ان ولدت ذكراً او
 أنثى فقط لم يرث ، وان ولدتهما معا ورثا ، فالحبلى زوجة الأب والمقتسمون
 الأم والجد والشقيقة ، ووجه ذلك لا يخفى ، وقال الشيخ في معناه 'ملغزاً :

أيا معشر المفراض انى سائل
 عن امرأة جاءت لقوم تجادل
 فقالت وكانوا يبتغون تقاسماً :
 تأنّوا الى وضعي فاني حامل
 فان كان أنثى لم ترث ويحكم وان
 يكن ذكراً يحرم وما عنه فاضل

• • • • •

وان كان انثى قارنت ذكراً يجب لكل تراث ماله فيه حاصل
فهااتوا جواباً شافياً عن سؤالها ليعرفها من للعويص يحاول

وقال مجيباً :

سألت سؤالاً لا يكاد يحله ويفهمه الا الفحول الافاضل
وصورته ام وجدّ واخته لأصلية والحبلى من الأب حامل
وكان أبوه الميت قد مات قبله فجاءت لوارث ابنه وهى حامل
فهاك جواباً للسؤال مطابقاً وما كل من يلقي السؤال يقاوم

وما تقدم هو مذهب زيد ، وفى قول على : " هى من ستة للأم السدس
ولأخت النصف وللجد السدس والباقي بين الاخوة للأب على ثلاثة ، فتصح من
ثمانية عشر ، وفى قول ابن مسعود : " للأم السدس ولأخت النصف والباقي
للجد ولا شيء للاخوة للأب فتصح من ستة ، وفى قول أبى بكر رضى الله
عنه : الباقي بين فرض الأم للجد وحده .

ومن صور الزيديات تسعينية زيد ، سميت بذلك لأنه صححها من
تسعين ، وهى من مسائل المعادة ، وهى أم وجد وأخت شقيقة واخوان
وأخت لأب ، تصح من تسعين لأن أصلها من ثمانية عشر مخرج السدس ،
ولثلث الباقي فيها للجد ، للأم منها ثلاثة وللجد خمسة وللشقيقة تسعة ،
والباقي وهو واحد لا ينقسم على خمسة ، عدد رؤوس أولاد الأب ، وإذا

• • • • •

ضربت الخمسة في أصلها صحّت مما ذكر للأم خمسة عشر حاصل ضرب
ثلاثة في خمسة ، وللجد ثلث الباقي بعد فرض الأم ، وهو خمسة وعشرون
وهي الحاصل من ضرب الخمسة في الخمسة ، وللشقيقة خمسة وأربعون
حاصل ضرب التسعة في الخمسة وذلك نصف المال ، ولولد الأب خمسة
حاصل ضرب الواحد فيها لكل ذكر اثنان وللأنثى سهم واحد ، ويعاياً بها
فيقال : رجل مات وخلف ثلاثة ذكور وثلاث أناث ، وخلف تسعين ديناراً
فأخذت إحدى الإناث ديناراً واحداً وليس ثمة دين ولا وصية .

والجواب : تسعينية زيد وصاحبة الدينار الأخت للأب ، وقد الغز
فيها من قال :

لقد مات من أشراف عجلان سيد
وخلف وارثاً من الناس أحراراً

رجالاً ونسواناً يعدون ستة
وقد خلف المقبور تسعين ديناراً

فمن ذاك دينار لعزة واحد
به قضت الحكام جهراً وأمراراً

وجوابه :

سألت سؤالاً في الفرائض فاستمع هديت جواباً موقفاً يكشف العارا
ترث أمه ثلثاً من المال كله وثلاث الذي يبقى فللجد قد صاراً

ولا مخرج لها سواها ، ومقصودهم قسمة السهام على اعداد صحيحة وطلب
اقل عدد تصح منه ،

فهنّ لعمرى أربعون صحيحة ويبقى من المقدار خمسون ديناراً
لزينب منها أربعون وخمسة شقيقته لا تستطيعون انكاراً
وقد بقيت خمس لأولاد علة مساكين لم يقضوا من المال أوطار
فأربعة منها لزيد وعامر وعزة قد حازت من المال ديناراً

وهذا على مذهب زيد ، وعند أبى بكر رضى الله عنه : للام السدس
والباقي للجد ، ولا شيء للأخوة ، وعند على : للام السدس وللشقيقة النصف
ولللجد السدس والباقي لولد الأب ، فأصلها من ستة وتصح من ثلاثين ، وعند
ابن مسعود رضى الله عنه : للام السدس وللشقيقة النصف والباقي للجد
وتصح من ستة ، والله اعلم .

(ولا مخرج لها) أى للفرائض الست (سواها) أى سوى الأصول
السبعة (ومقصودهم) أى مقصود الفرضيين (قسمة السهام على اعداد
صحيحة) بلا كسر (وطلب اقل عدد تصح منه) ، فأصل كل مسألة فيها
فرض أو أكثر اقل عدد يصح منه فرضها أو فروضها ، فالفرض الواحد من
اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو ثمانية ، والفروض من ذلك أو من الاثنى
عشر أو ضعفها أو الثمانية عشر وضعفها على ما مرّ ، ومخرج الكسر اقل
عدد يصح منه ذلك الكسر ، كما بسطته فى شرح القلصادى ، فأصل المسألة
ومخرج فرضها فى معنى واحد .

فالاثنتان مقام مشتملة على نصف ونصف كتاركة زوجاً وشقيقة لأب أو عليه ، وباق كتاركة زوجاً وإخاً كذلك ،

(فالاثنتان مقام) كل مسألة (مشتملة على نصف ونصف كـ) مسألة امرأة (تاركة زوجاً و) اختاً (شقيقة أو) زوجاً واختاً (لأب) ، فان للزوج واحد من اثنين ، وللشقيقة أو الأبوية الواحد الآخر (أو) مشتملة (عليه) ، أى على النصف (و) على (باق كـ) مسألة امرأة (تاركة زوجاً وإخاً كذلك) أى شقيقاً أو أبوياً للزوج النصف وللأخ الباقي بالعصبة وهو النصف الآخر وكبنت وأخت شقيقة ، أو لأب للبنت النصف والنصف الآخر للأخت بالعصبة ، وكبنت وعم لها النصف وله النصف الآخر بالعصبة ، وكالعم هنا وفى بقية الباب كل عاصب لا يحجب ذا الفرض ولا يغير فرضه الذى فرض له فى تلك المسألة كل مسألة فيها نصف ونصف ، أو نصف وباق تسمى نصفية ويتيمة ، أى لا نظير لها فى الفرائض أخذاً من قولهم : فلان كالدرة اليتيمة ، أى لا نظير له ، وللأثنين مسالتان نصف ونصف ، ونصف وباق واحد النصفين يكفى عن الآخر لتمامتهما وأقل عدد له نصف ونصف اثنتان ، قال أبو اسحاق:

فمنها الاثنان لنصفين اذا
ما اجتمعا وقيت من ضر الاذى
كالزوج والأخت التى من الأب
فاحرص على العلم وقيد واكتب
او من له نصف صحيح واجب
أحد من ذكرته وعاصب

والأربعة مقام مشتملة على ربع وباق كتاركة زوجاً وابناً أو عليه وعلى نصف وباق كزوج وبنت واخ أو عليه وثالث باق وباق كزوجة وأبوين ،

(والأربعة مقام) كل مسألة (مشتملة على ربع وباق) قدم الكلام على الرابعة على الكلام على الثالثة لأنه قدمه أولاً ، اذ قال : وهى الاثنان والأربعة الخ ، (كتاركة زوجاً) له الربع ، (وابناً) له النصف الباقي بالعصبة ، وكزوجة وعم لها الربع وله الباقي أصل الفريضة فيهما من أربعة لأنها مخرج الربع ، (أو عليه) ، أى على الربع (وعلى نصف وباق كزوج) له الربع (وبنت) أو بنت ابن وان سفلت لها النصف ، (واخ) شقيق أو أبوى له الباقي ، وكزوج وبنت عم كذلك وكزوجة وأخت لغير أم وعم فذلك كله من أربعة ، لدخول مخرج النصف فى مخرج الربع (أو عليه) ، أى على الربع .

(و) على (ثلث باق و) على (باق كزوجة) فصاعداً الى أربع لها الربع ، (وأبوين) للآم ثلث الثلاثة الباقي بعد الربع وهو واحد ، وللآب الباقي وهو اثنان وكزوجة وجد أو أكثر من مثليه من الاخوة على مذهب المخالفين ، فذلك كله من أربعة لأن الباقي من مخرج الربع بعد الغاء بسطه ، ينقسم على الثلاثة فيخرج الثلث المضاف للباقي ، فلأصل الذى هو أربعة ثلاث مسائل : ربع وما بقى ونصف وربع وما بقى وربع وثالث ما بقى وما بقى ، ولا تستغرق السهام الأربعة الا بعاصب لأن الفرض فيها ربع أو ربع ونصف أو ربع وثالث ما بقى ، قال أبو اسحاق :

والثمانية لمشتملة على ثمن وباق كزوجة وابن أو عليه ونصف وباق كزوجة
وبنت واخ والثلاثة لذات ثلث وثلثين كاخوة لأم واخوات لأب أو شقائق

وأما الأربعة فهي ما اجتمع فيه من السهام نصف وربع
كالزوج في فريضة مع بنت أو زوجة أو أربع مع أخت
وربما غيرهما يجتمع ويمثال واحد تقتنع
وليست السهام تستوفيها الا بعاصب يكون فيها

(والثمانية) مقام (لـ) كل فريضة (مشتملة على ثمن وباق كزوجة)
فصاعداً الى أربع ، (وابن) أو ابن ابن وان سفل لها الثمن وله الباقي ،
(أو عليه) ، أي على الثمن (و) على (نصف وباق كزوجة) لها الثمن ،
(وبنت) لها النصف (واخ) شقيق أو لأب له الباقي ، وكذا ان كانت بنت
ابن وان سفل بدل البنت أو العم بدل الأخ وهكذا ، وذلك كله من ثمانية
مقام الثمن ، فلهذا الأصل مسالتان ثمن وباق وثمان ونصف وباق ، قال
أبو اسحاق :

ثم الثمانية وهي أن تكن من خص في الفرض بنصف وثمان
كزوجة أو أربع من البنين أو زوجة مع ابنة وعاصبين

ولا تستغرق السهام فريضة الثمانية الا بعاصب ، (والثلاثة) مقام
(لـ) كل فريضة (ذات ثلث وثلثين كاخوة لأم) اثنتين فصاعداً أو
اثنتين فصاعداً ذكر وانثى فصاعداً لهم الثلث ، (واخوات الأب أو)
اخوات (شقائق) لهن الثلثان اثنتين فصاعداً كل ذلك من ثلاثة لتمام

أو لذاته ، وباق كام واخ أو لذات ثلثين ، وباق كبنتين وعم والستة لذات
سدس وباق كجدة وابن أو لذاته ،

الامامين ، (أو لذاته) ، أى لفريضة ذات الثلث وإضافة ذات بمعنى صاحب
لم أرَ فى كلام العرب أنها واردة وورد إضافة ذوى للضمير ، واختلف فى
قياسه ولعل المصنف أطلع على وروده على أنه نادر ولو وردا وأخذها من
ورود إضافة ذوى إليه ، ولا نسلم ذلك الأخذ (وباق كام) لها الثلث (واخ)
شقيق أو لأب له الباقي ، كام وعم لها الثلث وله الباقي وكأخوين لأم وعم
لهما الثلث وله الباقي ، وذلك كله من ثلاثة مخرج الثلث (أو لذات ثلثين
وباقي كبنتين) لهما الثلثان ، (وعم) له الباقي وذلك من ثلاثة مقام الثلث
فلهذا الأصل ثلاث مسائل : ثلث وما بقى وثلثان وما بقى وثلثان وثلث ،
قال أبو اسحاق :

ثم ثلاثة لمن له الثلث وثلثان فتفهم ما أب
كأخوة للأم مع أختين للأب فاعلم أو شقيقتين
أو ثلثان فاعلمن وما بقى أو ثلث وما بقى فحقق

(والستة) مقام (لـ) كل فريضة (ذات سدس وباق كجدة) لها
السدس (وابن) له الباقي وكام وابن وكجد وابن وكأب وابن وكام أو كجدة
مع عم وكام وأخوين أو أختين ، أو اخ وأخت فصاعداً أشقاء أو لأب وكأخ
لأم وعم ، ذلك من ستة مخرج السدس (أو لذاته) ، أى لفريضة ذات

وثلاث وياق كجدة وأخوين لأم وأخ لأب أو شقيق لهم الباقي أو لذاته وثلثين ،
وياق كام وبنتين وأخ أو لذات نصف وثلث ، وياق كاخت وأم وابن أخ ،

السدس ، (وثلاث وياق كجدة) لها السدس (وأخوين لأم) فصاعداً ،
وكذا الاناث أو الأنثى والذكر فصاعداً لهم الثلث ، (وأخ) فصاعداً
(لأب أو شقيق لهم الباقي) وكأم وأخ لأم وعم لها الثلث وله السدس وللعلم
الباقي ، وكأم وولدها وعم ذلك كله من ستة لدخول مخرج الثلث في مخرج
السدس ، (أو لذاته) ، أى لفريضة ذات السدس (وثلثين وياق كام) لها
السدس (وبنتين) أو بنتى ابن وان سفل ، وكذا الأكثر لهن الثلثان (وأخ)
شقيق أو لأب له الباقي ، ذلك من ستة لدخول مخرج الثلثين في مخرجها ،
وكذا ان كان العم أو نحوه بدل الأخ ، وكبنتين أو ابنتى ابن مع أب أو جد ،
(أو لذات نصف وثلث وياق كاخت) شقيقة أو لأب لها النصف ، (وأم)
لها الثلث (وابن أخ) له الباقي شقيقاً أو لأب وكزوج وأم وعم له النصف
ولها الثلث ، وللعلم الباقي ركبنت أو اخت لأب وأخوين لأم وعم ، ذلك من
ستة لتباين مخرج الثلث ومخرج النصف أو لذات نصف وثلثين كزوج وشقيقتين
أو نصف وثلث وثلثين كزوج وأخوين لأم وأختين لأب ، ذلك من ستة لتماثل
مخرج الثلث والثلثين ، أو نصف وسدس وياق كزوج وجدة وعم وكبنت
وأب أو جد وكبنت وبنت ابن وعم أو لذات نصف وثلث ما بقى وما بقى
كزوج وأبوين ، وهى من ستة لأن الباقي من مخرج النصف بعد اسقاطه
بسطه وهو واحد يباين مخرج الثلث المضاف للباقي وإذا ضرب فيه حصل
ما ذكر ، وزاد الشيخ ابن اسماعيل بن ابراهيم الحنفى المساردينى صورة
اخرى : زوجاً وجداً واخوة ، قال الشيخ : وانما أسقطتها لأنه لا يتعين للجدة

والاثنا عشر ذات ربع وسدس وباق كزوج وام وابن أو ربع وثلاث ، وباق
كزوجة وام واخ أو ربع وثلاثين ، وباق كزوج وابنتين واخ ،

فيها ثلث الباقي لاستوائه مع السدس ولذات سدسين كبنين وأبوين وكبنتي
ابن وجد وجدة لام ومساثل الستة إحدى عشر بلا عول ، قال أبو اسحاق :

والستة اعلم هي ما تجمعها السدس والثلث كلاهما معاً
وسدس أو فرد ومع نصف أو ما بقى في الكل فافهم وصفى
أو سدسان اجتماعاً وثلثان تستغرق الستة حسبك البيان :

(والاثنا عشر) مقام كل فريضة (ذات ربع وسدس وباق كزوج)
له الربع (وام) لها السدس (وابن) له الباقي وكزوجة فصاعداً وجدة
فصاعداً وعم (أو ربع وثلاث وباق كزوجة) لها الربع (وام) لها الثلث
(واخ) له الباقي ، وكزوجة وام وعم وكذا لو كان بدل الأم ولداها لتباين
مخرجيهما ، (أو ربع وثلاثين وباق كزوج) له الربع (وابنتين) لهما
الثلثان (واخ) له باق ، وكذا ان كان بدله عم وكزوجة واختين لغير أم
وعم ولذات ربع وسدسين وباق كزوج وأبوين وابن أو ربع وسدس ونصف
وباقي كزوج وبنت وام وعم ، أو ربع وسدس وثلث وما بقى كزوجة وام
وولديها وعم فلائني عشر ست مسائل ، قال أبو اسحاق :

وحيث كان سدس وربع أو ثلث وربع يجتمع

والأربعة والعشرون لذات ثمن وسدس ، وياق كزوجة وأم وابن أو ثمن
وثلاثين وياق كزوجة وبنتين وإخ ،

أو سدان معه وثلاثان أو معه نصف وسدس يجمعان
فكلها موجودة في اثني عشر كذاك قد حققه أهل النظر
ولم تكن تحصرها سهامها إلا بعاصب له تمامها

(والأربعة والعشرون) مقام (لـ) كل فريضة (ذات ثمن وسدس
وياق كزوجة) لها الثمن (وأم) لها السدس (وابن) له الباقي وكزوجة
وجدة وابن. وكزوجة وابن ابن لتوافق المخرج ، (أو ثمن وثلاثين وياق
كزوجة) لها الثمن ، (وبنتين) لهما الثلثان (وإخ) له الباقي ، وكزوجة
وابنتى ابن وعم لتباين المخرج ولذات ثمن وسدس وياق كزوجة ، وأبوين
أو ثمن ونصف وسدس وياق كزوجة وبنت وبنت ابن وعم ، أو ثمن وثلاثين
وسدس وياق كزوجة وبنتين أو بنتى ابن وأم وابن ابن ابن ، أو ثمن
وسدسين ونصف وياق كزوجة وبنت وأبوين ، فلهذا الأصل الذى هو أربعة
وعشرون ست مسائل ، قال أبو اسحاق :

والثمن والثلثان أو سدس معه يوجد في العشرين بعد أربعة

وأعلم ان كانت مسألة فيها سدس وثلث ما بقى وما بقى كام أو جدة
لها السدس وجد له ثلث ما بقى وخمسة أخوة لأب ، أو لأبوين لهم الباقي
فأصلها من ثمانية عشر على الأرجح عند قومنا لأن الباقي من مخرج السدس

فمن الأصول ما يقوم بانفراد الفرائض ، وإن اشتمل على أكثر من اثنين كالاثنيين والثلاثة والأربعة والستة والثمانية ،

بعده لا ينقسم على مخرج ثلث الباقي ، ويباينه وحاصل ضربه فيه ما ذكر فلهذا الأصل مسألة واحدة وكل مسألة فيها سدس وربع وثلث ما بقي ، وما بقي كأم أو جدة لها السدس وزوجة لها الربع وجد له ثلث الباقي ، وسبعة أخوة لأب أو لأبوين لهم الباقي فأصلها من ستة وثلاثين على الأرجح عند قومنا ، لأن الباقي من مخرج السدس والربع بعدهما لا ينقسم على مخرج ثلث الباقي ويباينه ، وحاصل ضربه فيه ما ذكر ولا يتصور اجتماع الثمن والثلث لأن الثمن مع الولد ، أو ولد الابن وإذا وجد الولد أو ولد الابن حجب ولد الأم ، وحجب الأم عن الثلث ولو تصور لخرجنا من أربعة وعشرين ، بسط الثمانية والثلاثة لتباينهما ، وكذا لا يتصور اجتماع الثمن والربع لأن الربع للزوج مع الولد أو ولد الابن ، وللزوجة مع عدمه والثمن لها مع وجوده ولا يتصور اجتماع الزوجين في فريضة واحدة ، ولو تصور لكان من ثمانية .

(فمن الأصول ما يقوم بانفراد الفرائض) ، ولا يحتاج الى تعدد الفرائض ولا الى ضرب عدد في آخر ، أو في وفق أو تداخل ، (وإن اشتمل على أكثر من اثنين كالاثنيين والثلاثة والأربعة والستة والثمانية) الكاف للأفراد الذهنية إذا ليس في الخارج غير ذلك أو زائدة ، أي ذلك هو الثنان والثلاثة والأربعة والستة والثمانية وقد تكون الستة بالضرب ومراده الستة التي بلا ضرب ، وكذا الكاف عندنا في قوله :

ومنها ما لا يقوم الا بتعداد الفروض كالاثنى عشر والأربعة والعشرين ،

(ومنها ما لا يقوم الا بتعداد الفروض كالاثنى عشر والأربعة والعشرين)
قال في شرح الترتيب : هذه الأصول منها ما لا يكون الا من تعدد الفرض وهو الاثنا عشر والثمانية عشر وضعفهما ، ومنها ما قد ينفرده الفرض وهي بقية التسعة ، وأيضا هذه الأصول باعتبار ما تشتمل عليه من الفروض خمسة لقسام : قسم يشتمل على فرضين دائما لا أزيد ولا أنقص وهو الثمانية عشر ، وقسم يشتمل على ثلاثة أبداً وهو الستة والثلاثون ، وقسم يشتمل على فرض مرة وفرضين أخرى ، وهو الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية ، وقسم يشتمل على خمسة فروض وما دونها الى واحد وهو الستة ، وقسم يشتمل على خمسة وما دونها الى اثنين وهو الاثنا عشر وضعفها وكل واحد من الفروض الستة يمتنع اجتماعه مع مثله الا النصف والسدس ، بل يجتمع أيضا ثلاثة أسدس والتي فيها نصف ونصف تسمى النصفية كزوج واخت شقيقة واخت لأب ، ا هـ .

وليس من ذلك ثلثان وثلث فان الثلثين فرض غير فرض الثلث ، قال : ولا يجتمع الثمن والثلث لأن الثمن بالولد وهو يرد صاحب الثلث للسدس أو يحجبه ولا يجتمع مع ربع لأنه لا يجتمع الزوجان في فريضة على ما مر قال بعض :

والثمن في الميراث لا يجمع ثلثا ولا ربعا وغير واقع

وقال الجعبرى : وثلث وثمان لا يحلان منزلا .

وطريقة اقامة هذا أن ينظر الى مخرجى الفريضة ، فان تباينا ضرب
أحدهما في الآخر ، وان توافقا فوفق أحدهما في كامل الآخر ، ويؤخذ أحدهما
ان تماثلا والأكبر ان تداخلا ، فالحاصل انه لا بد لكل عددين من نسبة
من أربع ، فان مائل أحدهما الآخر فمتماثلان كخمس وخمس ، . .

(وطريقة اقامة هذا) أى هذا المذكور من الأصول التى تتركب والتى
لم تتركب (أن ينظر الى مخرجى الفريضة) وتنظر الى الخارج بعد النظر
فتنظر اليه مع المخرج الآخر الثالث ان كان وهكذا ، (فان تباينا) أى
تغايرا وانفصل كل عن الآخر ان لم تكن بينهما وصلة بدخول أحدهما في
الآخر ، ولا باجتماع فى نصف او ثلث أو غيرهما من الكسور ، (ضرب
أحدهم فى الآخر) وقامت المسألة من خارج الضرب (وان توافقا فـ) لا ضرب
(وفق أحدهما فى كامل الآخر ويؤخذ أحدهما ان تماثلا) كنصف ونصف
وثلث وثلث وثلث وثلثين وكسوس وسدس ، (و) يؤخذ (الأكبر ان
تداخلا) ، وتقوم المسألة من الماخوذ فى المتماثلين ، والأكبر كنصف
وسدس وكنصف وربع .

(فالحاصل انه لا بد لكل عددين) فى مسائل الارث وغيرها بدليل
تمثيله بالخمس والخمس ، فانه لا خمس فى الفرائض (من نسبة من) نسب
(أربع) تماثل وتداخل وتوافق وتباين أشار اليهن بقوله : (فان مائل
أحدهما) واتحد (الآخر) كثلثين وثلث (فمتماثلان كخمس وخمس)
مثل بهما لأن حساب الفرائض كله لا يختص بها بل يعم كل معاملة .

وان أفنى أصغرهما أكبرهما كاثنين وأربعة فمتداخلان والا وأفناهما ثالث
كأربعة وستة فانهما يفنيان باثنين فمتوافقان ،

(وان) كان أحدهما أكبر والآخر أصغر و (أفنى أصغرهما أكبرهما)
بأن تسقطه من الأكبر مرة بعد أخرى حتى يفرغ الأكبر ، أو يقسم الأكبر
عليه فينقسم بلا كسر ، (كاثنين وأربعة) فانك تسقط اثنين من أربعة
فتبقى اثنان فتسقطهما فتفرغ الأربعة أو تقسم الأربعة على الاثنين فتتقسم
(فمتداخلان) وجه المفاعلة أن الأكبر مدخول فيه والأصغر داخل فقد
اجتمعا في معنى الدخول ولا يزيد الداخل على نصف الأكبر ويسميان أيضاً
متناسبين اذا تناسبا في وجود الجزء أو الجزعين فصاعداً ، (والا) يفن
الأكبر الأصغر (وأفناهما) عدد (ثالث) أى عدد آخر مطلقاً أقل منهما
غير الواحد (كأربعة وستة فانهما يفنيان باثنين) فان الاثنين يفنيان
الأربعة وتقسم عليهما فتتقسم ويفنيان الستة وتقسم عليهما كذلك فان في
الأربعة اثنين مرتين دون أن يفضل شيء وفي الستة اثنين ثلاث مرات دون
أن يفضل شيء وكستة وثمانية فانهما يفنيهما الاثنان ، (فمتوافقان) بالجزء
الذى وقع به الافناء فان أفناهما اثنان فمتوافقان في الانصاف .

وان أفناهما ثلاثة فمتوافقان بالثلاث كتسعة واثنى عشر فان فيها ثلاثة
أربع مرات ، وفي التسعة ثلاثة ثلاث مرات ، وان أفناهما أربعة فمتوافقان
بالأرباع كالثمانية والاثنى عشر ، وان أفناهما خمسة فبالأخماس كعشرة
وخمسة عشر ، وان أفناهما ستة فبالأسداس كاثنى عشر وثمانية عشر ، وان
أفناهما سبعة فبالأسباع كأربعة عشر واحد وعشرين ، وان أفناهما ثمانية
فبالأثمان كستة عشر وأربعة وعشرين ، وان أفناهما تسعة فبالأتساع كثمانية

عرفا ايضاً بمشتركين في جزء ، وان تخالفا كلا فمتباينان، كاربعة وثلاثة

عشر وسبعة وعشرين وان افناها عشرة فبالاعشار كعشرين وثلاثين ، او بالأجزاء التى هى عددهم فبعدها كاثنين وعشرين وثلاثة وثلاثين ، فان فيها أحد عشر مرتين وفي الثلاثة والثلاثين ثلاث مرات ، وذلك كما قال : المتوافقان يعدهما عدد ثالث ، أى آخر - بفتح الياء التحتية المثناة وضم العين وتشديد الدال - ، أى يجعل أعداداً على مقدار العدد الآخر فيفرغ كالاربعة والستة تجعل كلا منهما اثنين فيفرغ وكاثنين وعشرين وثلاثة وثلاثين تجعل كلا منهما أحد عشر أو أحد عشر فيفرغ ، وان شئت فقل : المتوافقان ما يفرغ احدهما باسقاط الآخر واسقاط الأقل الباقي من الآخر ، وهكذا حتى يفنى احدهما الآخر ، مثل أن تسقط الاربعة من الستة فتبقى اثنان فتسقطهما من الاربعة فتفنى ، ومثل أن تسقط التسعة من اثني عشر فتبقى ثلاثة وتسقط الثلاثة من التسعة فتبقى ستة ، فتسقط الستة من التسعة فتبقى ثلاثة ، وأما الافناء بالواحد فلا يعتبر لأن كل عدد يفنى به (وعرفا ايضاً بمشتركين في جزء) .

(وان تخالفا كلا) ، أى فى التماثل والتداخل والتوافق ، أى لم يوجد شيء من ذلك (فمتباينان) وهما لا يفنيهما الا الواحد وينفصل أحد العددين فيهما من الآخر قبل فناء أحدهما اذا تمادينا على اسقاط الأقل من الأكثر (كاربعة وثلاثة) ، فان الاربعة غير الثلاثة فليستا متماثلتين والثلاثة لا تفنى بالاربعة ، بل يبقى واحد فليستا متداخلتين ، ولا يفنيهما عدد آخر كاثنين بها تفنى الاربعة دون الثلاثة لأنه يبقى من الثلاثة واحد ، قال ابو اسحاق :

وهى كل عدددين بدوا فى ايما مسألة لم يخلوا
من ان يكونا متباينين أو ان يكونا متوافقين
أو ان يكونا متماثلين أو ان يكونا متداخلين

وقوله هى ضمير القصة قال :

ولا خفاء بعد بالمائلة وهاك منى علم ما المداخلة
وهى كل عدد يعد بعدد حتى يتم بعد
فقل ذاك داخل فى كثرة ولا يكون منه فوق شطره
كاثنين فى أربعة وستة ومثلها ثلاثة فى تسعة
وقد تسمى أيضا المناسبة فلا تكن منك لها مجانبه

والقل بمعنى القليل ، والكثيرة بمعنى الكثير ، والشطر النصف قال :

وحيث عد عدد. بعددين فادعهما ان وقعا موافقين
والتوفيق فيهما اسم ذلك العدد
اعنى الذى كليهما قد كان عد
أصح ذا قد كان أو متوحا
دونك معنى كلها مشروحا

.

كسبع ان كان ذاك سبعة أو تسع ان كان ذاك تسعة
ومثل جزعين كذا ان يكن كلاهما بذلك الجزء فنى
وذاك مثل احد وعشرين وستة تكون بعد خمسين
وهكذا الستة والثلاثون وواحد من بعده ثمانون

وهكذا اثنان وعشرون اتت
للخمس والخمسين فاعلم وافقت
وقد تسمى ايضاً اشتراكاً
اعنى الموافقة فاعلم ذاك
وان يكن كلاهما تعرى
عن بعض ما اجريت فيه ذكرا
فسم كل واحد مبايناً
ان لم يكن هناك شيء كائناً

قال :

فصل وان شئت اختيار العددين
من متوافقين أو متباينين
فتنقص الاقل فاعلم ابداً من الكثير لا عدت الرشداً
ما فيه من مرة أو مرات فان يكن يفنيه بالبتات

• • • • • • • • • •

اسمها في معناهما مماثلة	فهي المناسبة والمداخلة
أمسقط ما كان من الأقل	وما بقي من بعد ذا من فضل
من الأجل واتخذ ذا أصلا	ولا تزال تسقط الأقل
فالوفق فيهما اسمه للأبد	فان تكن منتهيا للعدد
فهو التباين فخذ مقاصدي	وان تكن منتهيا للواحد

والله اعلم •

فصل

ومن الأصول عائل ،

فصل

في العول والانكسار

(ومن الأصول عائل) من للتبعيض ، فيفهم منه أن البعض الآخر غير عائل وهو النصف والثلث والربع والثلث وتقدم أن العول زيادة في السهام ونقص من الأنصباء وذلك أن تزيد السهام على المقام ، قال أبو إسحاق :

وان تكاثرت على المال الفروض ولم يكن بأكملها له نهوض
فذاك ما ينشأ منه العول حسبما يكون فيه القول

يعنى بالمال المقام قال العاصمي :

وان يضق عن الفروض المال فالعول اذ ذاك له استعمال

- ୨୮ -

لى من أن اقسم الثركة عليكم بالحصص وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه من عول الفريضة ، وروى أن أول فريضة عالت في الاسلام زوج وأختان ، فلما رفعت الى عمر رضى الله عنه قال : ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للأخر حق كامل فأشيروا على فأشار بالعول العباس رضى الله عنه وهو أول من أشار به كما هو المشهور ، وقيل : على ، وقيل : زيد بن ثابت .

والظاهر كما قال السبكي : انهم كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر رضى الله عنه أياهم واتفقوا على العول ، فلما انقضى عصر عمر أظهر ابن عباس الخلاف فيه وذلك في المباهلة قال : والذي احصى رمل عالج عندا لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً هذان النصفان قد ذهبا بالمال كله فأين الثلث ، وقال : لو قدموا مر قدم الله وأخروا من أخر الله ما عالت فريضة ، فقيل له : ما بالك لم تقل هذا لعمر ؟ فقال : كان رجلاً مهيباً فهبته ، وقال له عطاء بن أبى رباح : ان هذا لا يغنى عنى ولا عنك شيئاً لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس الآن قال : فان شاعوا فلندع أبناءنا وأبنائهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين وقد تكرر دعاء ابن عباس رضى الله عنهما اليها فقال : مرة لزيد ومرة لعطاء ومرة لزفر ومرة لم يسم المخاطب فاختلفت الرواية عنه فيمن قدم الله وفيمن أخره فقال لزفر بن أوس : الزوجان والام والجدة قدمهم والبنات وبنات الابن والأخوات لأبوين أو لأب أخرهن .

وروى عنه : من أهبط الله من فرض الى فرض فهو الذى قدمه ومن أهبطه من فرض الى غيره فهو الذى أخره وما نقل عن ابن عباس من

- ۲۸۲ -

• • • • •

قَالَ صاحب التتمة وهو المتولى من الشافعية وذكر ما يصلح أن يكون جواباً ،
فَقَالَ : وأجمع الصحابة عليه وما خالف فيه أحد إلا ابن عباس ، إلا أنه كان
في ذلك الوقت صغيراً فلم يظهر الخلاف ، ثم أنه أظهر الخلاف بعد ذلك
وقال ما قال فيه : والله أعلم ، أ هـ .

لكن أجاب شيخ مشايخنا بأن الخلاف إنما يعتبر عند اظهاره أو أن
هذا الاحتمال لا يقدح في الإجماع لعدم استناده إلى نص صريح ، وأما
ما قيل من أنه كان صبيّاً فلما بلغ خالف فليس بصحيح ، لأن المشهور أنه
بلغ قبل قضية العول ، أ هـ .

وأما القياس فلأنها حقوق مقدرة متفقة في الوجوب ضاقت التركة عن
جميعها فقسمت على قدرها كالديون ، هكذا قال أبو اسحق الشيرازي في
« المذهب » وما ذكره من القياس على الديون نقله جماعة عن العباس -
رضي الله عنه - وأنه قال لعمر رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين أرايت لو مات
رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة وآخر أربعة كيف تصنع اليس
تجعل المال سبعة أجزاء ؟ قال : نعم ، فقال العباس : هو ذاك ، هكذا
جُكِّم في التتمة واحتج المخالف بالآيات ، إذ الظاهر منها الفروض الكاملة ،
وأنما أدخل النقص على الأخوات البنات لأنهن قد ينتقلن للتعصيب فكن
كالعاصب ويأتهن أولى بأخذ الباقي من البنين والأخوة لأنهم أقوى منهن .

ورد الأول بلزوم كون النقص في زوج وبنت وأبوين من الأب والبنات
لأن كلاهما ينتقلن للتعصيب مع أنه قائل باختصاصه بالبنات . والثاني
بأن البنين والأخوة عصبه والبنات والأخوات من ذوي الفروض ، وأيضا .

• • • • •

ينتنقض عليه بالناقضة وهى زوج وام واختان لأم ، فان ابن عباس لا يقول بالعول ولا يقول بحجب الأم بأقل من ثلاثة من الاخوة فانه ان أعطى الأم الثلث لزم العول أو نقض قوله : ان النقص انما يدخل على من ينتقل للعصوية كما روى عنه لأن ولد الأم لا عصوية له وان أعطاها السدس كما روى عنه أيضاً لزم حجبها بأقل من ثلاثة ، ومن هنا أيضاً لقبت بمسألة الالتزام ويمكن الجواب عنه بأنه روى عنه أن المقدم من لا يحجب عن الارث والمؤخر من قد يحجب عنه فعليه يخلص عن الالتزام ، لكن قال الامام : المشهور فى الرواية عنه انه لا يدخل النقص على ولد الأم فعليه لا مخلص له من الالتزام ، وقال الخبرى : اعطاء ولدى الأم الباقي هو الأشبه بقياس قوله ، ا هـ .

ووجه ذلك بعضهم بأنه اذا كان الأقوى عنده من ينتقل من فرض الى فرض ، فذلك موجود فى الزوج والأم ، وأما الاخوة للأم فينتقلون من فرض الى غير شيء فعليه يخلص من الالتزام .

والذى ذكره الشيخ اسماعيل - رحمه الله - من القياس : انه زيد فى الفريضة سهام ليتوزع النقص عن الجميع الحاقاً لأصحاب الفرائض بأصحاب الديون وان اثبات العول مذهب جمهور الصحابة وعامة الفقهاء ، الا ابن عباس فانه لا يقول بالعول ، وروى عنه أنه قال : أول من أعال الفرائض عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأيم الله لو قدّم من قدّمه الله وأخّر من أخّره الله ما عالت فريضة ، وذلك أن عمر رضى الله عنه سئل عن فريضة امرأة ماتت وخلفت زوجاً واختاً وأماً ففرض للزوج النصف وللأخت النصف ، ففرغ المال فتذكر أن الأم لها الثلث فقام مبادراً الى المسجد وأمسك ثوبه

• • • • •

بضبعيه فقال : ادركونى معاشر المسلمين والله ما جعل الله فى المال الا نصفاً ونصفاً فأين مقام الثلث ؟ ففطن لها العباس بن عبد المطلب فقال : يا امير المؤمنين ؛ اذاً اجعلها مسألة اصحاب الربا اذا وضعوا اى خسروا كفرح او بالبناء للمفعول كعنى ، وكان العباس ممن يتجر بالربا فى الجاهلية فيربحون ويوضعون كيؤجل او بالبناء للمفعول فانفذها عمر على هذا الحكم وابن عباس حاضر ، فرأى من رايه أن يقدموا من قدمه الله ويؤخروا من أخره الله ، قيل له : وايهم قدمه الله وايهم أخره الله ؟ فقال : كل فريضة لم يهبطها الله عن موجبها الى فريضة أخرى فهى التى قدم الله وكل فريضة اذا زالت لم يكن لها الا ما بقى فتلك التى أخر الله يريد من يتغير سهمه ومن لا يتغير سهامهم كالزوج والزوجة والأم والأب لأن الزوج له النصف أو الربع والزوجة لها الربع أو الثمن والأم لها الثلث أو السدس ، والأب له السدس والذين يتغير سهامهم كالأخوات والبنات والكلالات ، فاذا اجتمع الصنفان بدأ بمن قدم الله فان بقى شيء كان لمن أخر الله والا فلا شيء له .

مثال ذلك امرأة خلفت زوجاً وأبوين وأبنتين وابنين فللزوج الربع وللأبوين السدسان وما بقى بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين فادخل النقص على الأولاد خاصة ، اهـ .

وهذا مثال لتغيير السهام بوجود الغير الى العصوبة ، لا تصوير لمن أخره الله ، فلا يرد ما أورده المحشى : رحمه الله - من أن الأولى اسقاط الابنين ، فمعنى قوله : ادخل النقص على الأولاد : ادخل الحظ المذكور الى تعصيب على الأولاد التى هى البناتان أو المجموع لا الجميع ، وكذا لو خلف زوجاً وأخوات وأماً فللزوج النصف وللأم السدس وللأخوات ما بقى ،

رضی اللہ عنہم - بقولہ :

وهذه المسألة الباهلة

زوج وام قریت وأخت

ما نزلت في زمن الرسول

حتى انت خلافة الفاروق

فاجتمع الفساروق بالعباس

فاستحسن العباس طرد الغول

ومال عبد الله للخلاف

لهيبة كانت على الفاروق

وقد مرّ البحث كونه سكت

• • • • • وهو الستة ، وضعفها وضعفه ،

(و) العائل (هو الستة وضعفها) وهو اثنا عشر (وضعفه) ، أى ضعف ضعفها وهو الأربعة والعشرون ، وضابط ذلك أن يقال : يعول ماله السدس من الأصول ، قال أبو اسحاق :

ثلاثة منها تعول وصفها الست ثم ضعفها وضعفها

وإذا اجتمعت فروض المسألة منها فإن ساوتها سميت عادلة ، وإن نقصت عنها فناقصه أو زادت عليها فعائلة ، وهذا نظير ما قاله : الحساب العدد اما تام واما زائد واما ناقص كما بينته فى شرح القلصادى ، وميزوا ذلك بما يعلم منه من له ملكة فى العلمين عدم تساوى التقسيمين ، فقد يكون النقص عندهم عادلاً عند الفرضيين والتام عائلاً والزائد ناقصاً ، قال شارح الترتيب : فافهم ذلك ولا تغتر بما يخالفه .

ثم الأصول باعتبار العول وغيره أربعة أقسام : قسم يتصور فيه الثلاث وهو الستة وحدها ، وقسم لا يكون الا ناقصاً وهو الأربعة وضعفها والأصلان المختلف فيهما ، وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة ، وقسم يكون ناقصاً وعائلاً وهو الاثنا عشر وضعفها ، ثم الناقص سواء كان ناقصه لازماً أو غير لازم ثلاثة أقسام : قسم لا يبقى منه الا فرد أبداً وهو الاثنان والثمانية والاثنا عشر وضعفها ، وقسم لا يبقى منه الا زوج أبداً وهو الثمانية عشر وضعفها ، وقسم يبقى منه الزوج تارة والفرد أخرى وهو الثلاثة وضعفها الأربعة . واعلم أن عدم عول الاثنين والأربعة والثمانية مجمع عليه ، واما الثلاثة فعلى قول معاذ من عدم حجب الأم بالأخوات

فَعُولُ السَّتَةِ بِفَرْدٍ وَزَوْجٍ بِسَدَسٍ لِسَبْعَةِ كَأَخَوَاتِ لَأَبٍ وَأَخَوَاتِ لَأُمٍّ وَجَدَّةٌ ،

الْخُلَصُ تَعُولُ إِلَى أَرْبَعَةٍ كَأُمٍّ وَأَخْتَيْنِ كَأُمٍّ وَأَخْتَيْنِ لَغَيْرِهَا ، فَانَ لَأُمٍّ عِنْدَهُ الثَّلَاثُ فِي هَذِهِ فَيَلْزَمُ مَا ذَكَرَ .

قَالَ شَارِحُ التَّرْتِيبِ قَالَ الشَّيْخُ : وَقَبْلَ مَنْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفُرْصِيِّينَ ، وَلَا يِعَالَهُ لِأَحَدٍ مِنَ الرِّجَالِ الْإِربَعَةُ : الْأَبُ وَالْجَدُّ وَالزَّوْجُ وَالْأَخُ ، وَيَعَالُ لِكُلِّ نِسَاءٍ إِلَّا الْمَعْتَقَةَ ، وَلَا يَفْرَضُ لَأُمٍّ الثَّلَاثُ فِي مَسَائِلِ الْعَوْلِ إِلَّا فِي خَمْسِ الْأَكْدَرِيَّةِ ، وَحَيْثُ كَانَ مَعَهَا أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ وَأَخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنَ الْأَبِ ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ عَائِلَةٍ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا فِي سِتِّ مَسَائِلَ : وَهِيَ أُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ وَوَلَدٌ أُمٌّ وَأَخْتَانِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنَ الْأَبِ أَوْ مِنْهُمَا ، وَالْمَسَائِلُ بِاعْتِبَارِ الذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ : قَسَمٌ لَا يَكُونُ فِيهِ الْمَيْثُ إِلَّا ذَكَرًا وَهُوَ الثَّمَانِيَّةُ وَالْإِثْنَا عَشَرَ إِذَا عَالَتْ لِسَبْعَةِ عَشَرَ ، وَالْأَرْبَعَةُ وَالْعَشْرُونَ مَطْلَقًا وَالسَّتَةُ وَالثَّلَاثُونَ ، وَقَسَمٌ لَا يَكُونُ فِيهِ الْمَيْثُ إِلَّا أُنْثَى وَهُوَ عَوْلُ السَّتَةِ لَغَيْرِ السَّبْعَةِ ، وَقَسَمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ .

(فَعُولُ السَّتَةِ بِفَرْدٍ) وَهُوَ سَدَسُهَا وَنُصْفُهَا ، (وَزَوْجٍ) وَهُوَ ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُهَا وَهِيَ تَعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ ، أَرْبَعُ عَوَلَاتٍ عَلَى تَوَالِي الْأَعْدَادِ فِي ثَلَاثَةِ عَشْرِ مَسْأَلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى نِيفٍ وَثَمَانِينَ صُورَةً (بِسَدَسٍ لِسَبْعَةِ كَأَخَوَاتٍ) اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا (لَأَبٍ) أَوْ شَقَائِقَ (وَأَخَوَاتٍ) اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا ، وَكَذَا الْإِخْوَةَ (لَأُمٍّ وَجَدَّةٍ) مِنْ سِتَّةٍ لِلْأَبَوِيَّاتِ ، أَوْ الشَّقَائِقَ ثَلَاثَانَ أَرْبَعَةً وَالْأُمِّيَّاتِ الثَّلَاثَ اثْنَانِ فَذَلِكَ سِتَّةٌ ، وَلِلْجَدَّةِ السَّدَسَ وَاحِدًا فَذَلِكَ سَبْعَةٌ ، وَالْوَاحِدُ الزَّائِدُ كَسَدَسٍ فِي السَّنَةِ فَقَدْ عَالَتْ بِمِثْلِ سَدَسِهَا ، وَإِنْ شَتَّتْ فَقَلَّ بِسَدَسِهَا مُجَازٌ

• • • • • وبثلاثها لثمانية كزوج واختين لأب واخت لازم

لأن الواحد من أئسة سدس فيها ، وهنا ليس منها ، بل من السبعة ، وهذا في مسائل العول ومثل المصنف بما فيه ثلاث وثلاث وسدس •

المثال الثاني : ما فيه نصف وثلاثان كزوج واختين لأب ، أو لأبوين للزوج النصف وللأختين الثلثان ، ومجموعهما من الستة سبعة ، وهذه أول فريضة عالت كما مر كما قال امام الحرمين والمتولى والقاضى والغزالي وهو الظاهر ، وصحح السبكي أن أول فريضة عالت هي المباهلة لموافقة قول ابن عباس في المشهور عنه نصفاً ونصفاً وثلاثاً والرواية عنه نصفاً وثلاثين غريبة تناسب الأول فلعلهما وقعتا معاً ، ويجوز قول ابن عباس نصفاً ونصفاً وثلاثاً واقعاً عند وقوع المباهلة ، ثانياً : عند اظهاره الخلاف ، الثالثة : نصف وثلاث وسدسان كام وشقيقة واخت لأب وولدى أم ، الرابعة : نصفان وسدس كزوج وشقيقة واخت لأب (وبثلاثها) ، أى بمثل ثلثها في ثلاث مسائل : الأولى : نصف وثلاثان وسدس (لثمانية كزوج) له النصف ثلاثة (واختين) فصاعداً (لأب) ، أو شقائق لهما الثلاثان أربعة فذلك سبعة (واخت) أو أخ (لأم) له السدس واحد فذلك ثمانية ، وكزوج وأم أو جدة وشقيقتين أو لأب ، الثانية : نصفان وثلاث كزوج وأم واخت لأبوين ، أو لأب للزوج النصف ولأم الثلث وللأخت النصف ومجموعهما من الستة ثمانية وهو مذهب الجمهور •

وقال ابن عباس - رضى الله عنهما - : للزوج النصف ولأم الثلث والباقي للأخت ، وعنه للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت على خمسة فتصح بالاختصار من عشرة وتلقب هذه الصورة عند الجمهور بالمباهلة لقول ابن عباس فيها : تعالوا ندع ابناعنا الخ ، وقال : المباهلة لقب لكل

وينصفها لتسعة كزوج واختين لأب واختين لأم ،

غائلة ، قيل : ولا مشاحة في مثل ذلك ، والمشهور الأول لكن لما كان
ابتهال ابن عباس لمطلق العول صحّ أن يقال لقب لكل عائلة ولو كان الواقع
في نزاع ابن عباس مسألة مخصوصة .

والابتهال من قولهم بهلة الله ، أى لعنه وأبعده من رحمته من قولك
أبهله إذا أهمله ، ثم استعمل الابتهال في كل دعاء يجتهد فيه ، وإن لم
يكن التعاناً قاله الزمخشري ، الثالثة نصفان وسدسان كزوج وثلاث أخوات
مفترقات .

(وينصفها) ، أى بمثل نصفها وكذا في مثل ذلك (لتسعة) في أربعة
مسائل : الأولى : نصف وثلثان وثلث (كزوج) له النصف ثلاثة (واختين)
فصاعداً (لأم) لهما الثلث اثنان ، وذلك تسعة وكزوج وشقيقتين وأميّتين
وهى المروانية وتسمى أيضاً الغراء ، وصورها شارح التلمسانية بزواج وثلاث
أخوات شقائق ، وثلاث أخوات لأم أصلها من ستة ، وتعمل لتسعة وتصح
من سبعة وعشرين ، وصورها بعض بزواج وست أخوات مفترقات ، فعلى
قول الجمهور : للزوج النصف وللأختين من الأم الثلث ، وللشقيقتين الثلثان ،
وفي قول ذلك البعض لا شيء للأختين للأب ، وعلى قول ابن عباس رضى الله
عنهما : للزوج النصف وللأختين لأم الثلث والباقي للشقيقتين ، تصح من
اثنى عشر ، وعلى ما قاسه الفرضيون على قوله : للزوج النصف والباقي بين
الأخوات الجميع على قدر سهامهن لو انفردن تصح من اثنى عشر أيضاً ،
وسميت غراء أيضاً لأنها حدثت في زمان بنى أمية ، فأراد الزوج النصف

واختين لأب ، وكذا الأم وجدة ،

له النصف ثلاثة (واختين) فصاعداً (لأب) ، أو شقائق لهما الثلثان أربعة (و) اختين فصاعداً (كذا الأم) لهما الثلث اثنان (وجدة) لها السدس واحد وذلك من ستة عالت الى عشرة ، وتلقب هذه المسألة اذا كانت فيها الأم بأم الفروج - بالخاء المعجمة - لكثرة السهام العائلة فيها شبهوها بطائر حولها افراخها ، وذلك مذهب الجمهور وقيل : هي لقب لكل عائلة الى عشرة ، وقيل : لقب لصورة معينة مما تعول فيه الستة الى عشرة هو زوج وأم واختان لأبوين واختان لأم .

ويقال أيضاً : أم الفروج بالجيم لأن أكثر من فيها نساء ، ويقال أيضاً لها البلجاء لوضوحها لأنها عالت بثلاثيها ، وهو أكثر ما يكون في الفرائض وتلقب أيضاً بالشريحية نسبة الى القاضى شريح لوقوعها في زمانه وقضائه فيها بذلك ، وروى أنه سئل عنها فجعلها من عشرة ، فكان الزوج يلقى الفقيه فيستفتيه فيقول : رجل ماتت امرأته ، ولم تترك ولداً ولا ولد له ، فيقال له النصف ، فيقول : والله ما أعطيت نصفاً ولا ثلثاً ، فيقال : من أعطاك ذاك ؟ فيقول : شريح ، فيلقى الرجل شريحاً فيسأله عن ذلك فيخبره الخبر فقال شريح للزوج : تبين لى فجورك أنك تضيع الشكوى وتكتم الفتوى .

وفيهما خمس مذاهب : أحدها : قول الجمهور وهو ما مر . الثانى : قول ابن عباس رضى الله عنهما : للزوج النصف ولأم السدس وللأختين من الأم الثلث وسقطت الاختان من الأبوين وهذا هو المشهور عنه . الثالث : ما يتخرج على قوله من أن الثلث بين الأختين من الأم والشقيقتين على قدر

فألمست فاعلم دون ما نزاع تعول بالافراد والاشفاع
وتنتهى في عولها لعشرة وكان ذاك العول فيها اكثره

عولها لسبعة بسدس
كأخوات لأب وأخوه
وللثمانية في استحقاقها
كالزوج والأختين فاعلم للأب
عولها لتسعة بنصفها
زوج واختان شقيقتان
فإن تك الأم بها أو جده

زاد على استغراقها فلتقس
للأم والأم كذا ونحوه
بثلث زاد على استغراقها
والأم أو أخت لها فرتب
دونك فاستمع بيان وصفها
وأخوة للأم خذ بياني
فالعول قد يلم فيها خده

والاثنا عشر بفرد فقط فتعول بنصف سدسها لثلاثة عشر كزوجة وشقيقتين
واخ لام ، وبربعها خمسة عشر كاخوات لأب ، وكذا لام وزوجة ، •

(والاثنا عشر) يكتب ألف اثنا عشر بصورة الياء لأنه منقلب عن ياء
هى لام الكلمة ، ولذا قيل : اثنان ملحق بالتثنية ويجوز أن يكتب أيضاً
الفاء ممتدة للأعلى على أصل الألف ، لأنها لما كانت حرف اعراب شابهت
الألف التى فى قولك الزيدان ، وفى قولك يداه فافهم • تعول (بفرد فقط)
هو نصف السدس وهو واحد أو ربع وهو ثلاثة وبربع وسدس وهما خمسة
فذلك ثلاث عولات على توالى الأفراد الى سبعة عشر فى تسع مسائل يشتمل
على ما يزيد على مائة صورة (فتعول بنصف سدسها لثلاثة عشر) وهى
اثنان ونصفه واحد وعالت به فى ثلاث مسائل : الأولى : ربع وثلثان وسدس
(كزوجة) فصاعداً لها الربع ثلاثة (وشقيقتين) أو أبويتين فصاعداً لهما
الثلثان ثمانية (واخ لام) له السدس اثنان فذلك ثلاثة عشر وكزوج وبنتين
وام • الثانية : ربع ونصف وسدسان كزوج وبنات وبنات ابن وأحد الأبوين
وجدة أو جد • الثالثة : ربع وثلث ونصف كزوجة وأم وأخت لأبوين أو لأب ،
قال أبو اسحاق :

وعولها بواحد مهما اجتمع . الثلثان مع سدس وربع

(وبربعها الخمسة عشر) فى أربع مسائل : الأولى : ثلثان وثلث
وربع (كاخوات) اثنتين فصاعداً شقائق أو (لأب) لهن الثلثان (وكذا)
اخوات (لام) لهن الثلث (وزوجة) فصاعداً لها الربع فذلك خمسة عشر ،
الثانية : ربع وسدسان وثلثان كزوج وأبوين وبنتين ، الثالثة : ربع ونصف

وبريعها وسدسها لسبعة عشر بزيادة جدة في المثال ، . . .

وثلاثة اسداس كزوج وبنت وبنت ابن وابوين ، الرابعة : ربع ونصف وثلاث
وسدس كزوجة وأم وولديها وأخت لأبوين أو لأب ، قال أبو اسحاق :

وعولها بريعها ان كانا ثلث فكان السدس فيها باناً

وهذا البيت متصل بالذي ذكرته قبل هذا ، (وبريعها) ثلاثة
(وسدسها) اثنين (لسبعة عشر) في مسألتين : الأولى : ربع وثلث ونصف
وسدسان كزوجة وأم وولديها وأخت لأبوين وأخت لأب ، الثانية : ثلثان
وثلث وربع وسدس كالمثال الأخير في كلام المصنف (بزيادة جدة في المثال)
المتقدم مثال أخوات لأب ، وكذا لأم وزوجة بزيادة جدة على حد ما مر
فيما قبل الجدة ، وللجدة السدس اثنان وهما مع خمسة عشر سبعة عشر
وكتلات زوجات أو أقل أو أكثر وجدتين أو أقل أو أكثر وأربع أخوات لأم ،
أو أقل أو أكثر بحيث يكون لها الثلث وثمانى أخوات لأب أو شقائق
أو أقل أو أكثر بحيث يكون لهن الثلثان ، وإذا فرضناهن ثمانياً لأب وأخوات
لأم أربعاً وفرضنا جدتين وثلاث زوجات فللزوجة الربع ، ثلاثة لكل واحدة
واحد وللجدتين السدس لكل واحدة واحد ، وللأخوات للأم الثلث أربعة لكل
واحدة واحد ، وللأخوات للأب الثلثان ثمانية لكل واحدة واحد ، وهن سبع
عشرة امرأة لكل واحدة واحد من سبعة عشر ، وإن كانت التركة سبعة عشر ديناراً
كان لكل امرأة دينار وهى صورة لقبت بأُم الفروج - بالجيم - وأم الأرامل ،
لأن جميع من فيها نساء ، ولقبت بالسبع عشرية نسبة الى سبعة عشر باللحن
في النسب والعياذ بالله ، والدينارية الصغرى لأنه يعاى بها فيقال : سبع
عشرة امرأة من أصناف مختلفة ، وسبعة عشر ديناراً ورثت كل امرأة منهن

© 2000 Blackwell Science Ltd *Journal of Internal Medicine* 247: 111–117

العقار الأصل ، والأثاث متاع البيت . الجواب :

قد فهمنا الجواب فهما صحيحا
 خص ثلثا تراثه أخوات
 ومن الأم أربع حزن ثلثا
 ربع المال لا ينازعن فيه
 وله جدتان يا صاح أيضا
 فاستوى القوم في السهام بعول
 كل أنثى لها من المال سهم
 لقبوها أم الأرامل اذ كا

- ۲۹۶ -

- ۲۹۸ -

والأربعة والعشرين بثمانها لسبعة وعشرين كأبوين وابنتين وزوجة ،
وهى المنبرية لقول على صار ثمنها تسعا ،

(و) عول (الأربعة والعشرين بثمانها) ثلاثة (لسبعة وعشرين)
بمرة فى مسالتين مشتملتين على ما يزيد عن عشر صور : الأولى : ثمن ونصف
وثلاثة أسداس كزوجة وبنت وبنت ابن وأبوين . الثانية : ثمن وثلاثان وسدسان
(كأبوين وابنتين وزوجة) للزوجة الثمن ثلاثة وللبناتين الثلثان ستة عشر
وللأبوين السدسان ثمانية فذلك سبعة وعشرون ، (وهى) المسألة (المنبرية)
سميت بالمنبرية على ما رواه بعض اليمانيين (لقول على) لمن سأل فى حال
الخطبة (صار ثمنها تسعا) - بضم التاء واسكان السين لغة فى التمع بضم
التاء والسين ويجوز قياساً ولو بلا لغة لأنه ثلاثى مضموم الوسط ، - كان
على يخطب على المنبر بالكوفة يقول : « الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعاً ،
ويجزى كل نفس بما تسعى ، واليه المعاد والرجعى » ، والسائل يسأل
وفى من سألته مع قول على : والرجعى فأجاب بقوله : صار ثمنها تسعا -
بضم التاء واسكان السين - ولو حركت لم يوافق قوله قطعاً ، وقوله : تسعى ،
وقوله : الرجعى ، وقيل : سأل حين قال : والرجعى ، وتسمى أيضاً بالحيدرية
نسبة الى حيدر وهو اسم على سمى باسم الأسد تشبيهاً ، كقولك : زيد
أسد ، وقيل : سمته به أمه وهو مبسوط فى سير الغزوات عند قوله فى مبارزة
مرحب اليهودى :

أنا الذى سمتنى أمى حيدرة

وتسمى أيضاً بالبخلية لقلة عولها ، وتعول الأربعة والعشرون على قول
ابن مسعود الى أحد وثلاثين أيضاً كزوجة وأختين لأم وشقيقتين ، أو لأب

© 2006 The Authors
Journal compilation © 2006 Blackwell Publishing Ltd

وَعُولُ أَرْبَعٍ مَعَ الْعَشْرِينَ تَنْمَى لِسَبْعٍ بَعْدَهَا يَقِينَا

- ५० -

• • • • •

تنبيهسان

التنبيه الأول : تقدم ان العول يلزمه النقص في الانصباء ، فاذا اردت ان تعلم كم نقص العول لكل واحد ، فله ثلاث اعتبارات ، لانه اما ان يراد نسبته الى النصيب عائلاً أو غير عائل أو الى المال ، وفي ذلك طرق اعمها ان تحصل عدداً ينقسم على المسألة عائلة وغير عائلة ، فما كان فاقسمه على كل حالة يخرج جزء سهمها فاضرب لمن اردت حصته من كل حالة في جزء سهمها يظهر نصيبه في الحالين ، فخذ الفضل بينهما وانسبه الى احدهما بحسب السؤال ، يكن الجواب على الاعتبارين الاولين ، وان نسبته الى العدد المركب كان الجواب على الاعتبار الثالث ، ففي زوج واختين شقيقتين او لآب اصلها ستة وتعود الى سبعة وأقل عدد ينقسم على ستة وسبعة اثنا عشر واربعون للمباينة ، فان قسمته على السبعة خرج جزء سهمها ستة ، او على الستة خرج جزء سهمها سبعة ، فلو اردت ما نقص للزوج فاضرب حصته ثلاثاً في سبعة يحصل أحد وعشرون فهي حصته كاملة ، واضربها في ستة يحصل ثمانية عشر فهي حصته عائلة ، فالفضل بينهما ثلاثة هي ما نقص العول ، وان اردت ما نقص العول من حصته الكاملة فانسبها لأحد وعشرين تكن سبعة ، فقل : نقصه العول من سبع حصته الكاملة فانسبها لثمانية عشر تكن سدساً فقل : نقصه العول سدس حصته التي حصلت بيده بمقتضى العول ، وان اردت ما نقصه العول بالنسبة للمال فانسبها للاثنتين واربعين تكن نصف سبع ، فقل : نقصه العول نصف سبع المال ، وكذا تفعل في كل من الاختين ، فيكون ما نقص لكل سبعةً للكاملة او سدساً للعائلة ، او ثلث سبع المال ،

وارث لولا العول •

التنبيه الثانى : ذكر حسين المحلى الشافعى وهو من المتأخرين ، رأيت له نسخة من القلصادى صحيحة ، ربما فسر فى الهامش بعض ما أشكل ضابطين فى تقريط مسائل العول كزوج واختين لغير أم للزوجة ثلاثة ، وللأختين أربعة فذلك سبعة ، اقسم عليها الأربعة والعشرين يخرج ثلاثة وثلاثة أسباع فهو قيراطها ، فاضرب فى سهام كل وارث يخرج للزوج عشرة قراريط وسبعان ، ويخرج للأختين ثلاثة عشر قيراطاً وخمسة أسباع ومجموع ذلك أربعة وعشرون ،

فان انقسمت سهام الفريضة على اصناف الورثة صحت من اصلها

وان شئت فاضرب سهام الزوج ثلاثة في الأربعة والعشرين ، واقسم الحاصل وهو اثنان وسبعون على السبعة يخرج عشرة قراريط وسبعان ، واضرب للأختين أربعة أسهم في الأربعة والعشرين واقسم الحاصل وهو ستة وسبعون على السبعة يخرج ثلاثة عشر وخمسة أسباع ، فقس على ذلك ، وذلك في غير المحدود ، وأما فيه فاقسم على مبلغ المسألة بالعول واضرب فيه ما لكل وارث مثل أن تريد قسمة واحد وعشرين ديناراً على الزوج والأختين ، فاقسمها على سبع مخرج مسألة العول تخرج ثلاثة ، فاضرب فيها للزوج ثلاثة بتسعة وللأختين أربعة في ثلاثة باثنى عشر وذلك أحد وعشرون ، وإذا تقرر ذلك (فان انقسمت سهام الفريضة على اصناف الورثة صحت من اصلها) ، وهو اصلها بعول أو اصلها بغير عول ان لم تغل ، قال أبو اسحاق :

باب بيان قسمة المسائل	على ذوى سهامها الاوائل
مهما تقم مسألة من اصلها	أو انتهت مهما تغل لعولها
فأعط كل وارث مقاعه	ان واحداً كان وان جماعة
فان يماثل كل صنف أسهمه	فانها من اصلها منقسمة
كميته عن زوجها وأم	وأخوين فتفهم نظمي
فانها من ستة تنقسم	ثلاثة للزوج منها تسهم
وواحد للأم ثم اثنان	للأخوين فاستمع بياني
فان تخلف في مكان الأخوين	أختين للوالد أو شقيقتين

وان وقع فيها كسر على بعضها فلموجب في عدد الرؤوس فقد
يقع على صنف وعلى صنفين وعلى ثلاثة ،

فسته الأصل لهذا الثانية	لكنها عالت الى ثمانية
ثلاثة للزوج منها تعلم	وواحد للام منها يسهم
وللشقيقتين منها أربعة	اذ كل ذى حظ بها لن يمنعه
فمثل ذا وشبهه قد ينقسم	من أصله وحسبه لمن فهم

(وان وقع فيها) ، أى فى سهام الفريضة ، (كسر على بعضها) ،
أى على بعض أصناف الورثة ، أى لم يصح القسم بل كان فيه كسر أو كسرور
(فلموجب فى عدد الرؤوس) أوجب الانكسار كخمس رؤوس لهم ثلاثة
والعكس ، (فقد يقع) الانكسار (على صنف وعلى صنفين وعلى ثلاثة)
وعلى أربعة عندنا ، وعند الشافعية والحنابلة وزيد بن ثابت فلا يقع على
ما فوق ، وقالت المالكية : لا يقع أربعة مثال الأربعة أربع زوجات وثمان
جدات وست عشرة اختاً لأم واثنى عشر اختاً لأب من أربعة وعشرين للزوجات ،
ربعها ستة لا ينقسم على الأربعة ، وللجدات سدسها أربعة لا تنقسم على
ثمان ، وللأخوات للأم سدسها أيضاً لا ينقسم على ستة عشر بقيت عشرة
للأخوة للأب لا تنقسم على اثنى عشر ، وكزوجتين وأربع جدات وثمان
أخوات لأم وستة أخوة للأب وكعشرين جدة وست عشرة اختاً لأم ، وثمانية
عشر اختاً لأب وزوجتين وكأربع جدات وعشر أخوات وتسعة أخوة وزوجتين ،
وانما لم يقع الانكسار على أربعة عند المالكية لأنه لا ترث أكثر من جدتين
عندهم فريضة واحدة ، ولا يقع الانكسار على خمسة فصاعداً اتفاقاً ،

فان وقف عليها انحصر الكلام فيه على ثلاثة اقسام : الاول أن يقع على صنف
فتضرب عدد رؤوسه في أصل المسألة ولو عائلة ليحصل التصحيح ، لكننا نطلب
اختصاراً فنعتبر السهام مع الرؤوس ، فان تباينا ضرب عددها في أصل المسألة ،

ولا يقع الانكسار على أربعة الا في الاثنى عشر والأربعة والعشرين ، قال
ابو اسحاق :

والانكسار واقع لن تجهله	على فريق واحد في المسألة
ثم على طائفتين يظهر	ثم على ثلاثة لا أكثر
الا اذا الجودة اعنى الثالثة	كانت على قولة زيد وارثة
فسدس لهن قد ينكسر	فهو على أربعة لا ينكر

(فان وقف عليها) ، أى اذا تقرر أنه ينتهى الانكسار الى ثلاثة فيقف
عليها ولا يجاوزها ، (انحصر الكلام فيه على ثلاثة اقسام : الاول : أن يقع
على صنف) فلو ضربنا عدد الرؤوس في أصل المسألة ، أو في أصلها بعولها
ان عالت في أى قسم من الأقسام الأربعة ، لحصل المقصود كما أشار الى
بعض ذلك بقوله : (فتضرب عدد رؤوسه في أصل المسألة ولو عائلة ليحصل
التصحيح لكننا نطلب اختصاراً فنعتبر السهام) المنكسرة (مع الرؤوس)
التي انكسرت عليها السهام ، (فان تباينا) ، أى تباين فريق السهام وفريق
الرؤوس (ضرب عددها في أصل المسألة) ، وكذا ان تداخلها بأن كانت
الرؤوس أكثر يدخل فيها السهام ، فاضرب الوفاق الصحيح من الرؤوس في

وان توافقا ضربت وفقها في أصلها فتصح من الحاصل مثال التباين ثلاث
بنات وابن عم ، فريضتهم من ثلاثة للبنات سهمان منكسران عليهن مباينان
لعددهن فتضربه في أصلها تبلغ تسعا من له شيء منها أخذه مضروباً فيما
ضربت فيه فتضرب السهمين في الثلاثة بستة فيصير لكل سهمان ولابن
العم سهم مضروب بثلاثة فصحت ،

أصل المسألة ، فلا بد حينئذ من وفق ، أما ان تساوى الرؤوس والسهام ،
وتماثلت أو دخلت الرؤوس في السهام فقد انقسمت .

وقد قال : (وان توافقا ضربت وفقها في أصلها فتصح) المسألة أو
القسمة والمصدق واحد ، (من الحاصل) بان تضرب في كل سهم ما ضربت
في المسألة ، وهذا مطرد في العول وغيره ولذا اقتصر المصنف كأصله عليه ،
وإذا لم تعمل صح لك تجديد القسمة من الحاصل بان تعطى نصف الحاصل
لذى النصف ، وسدس الحاصل لذى السدس وهكذا ، (مثال التباين ثلاث
بنات) أو أخوات (وابن عم) أو عم (فريضتهم من ثلاثة) لأنها مقام
الثلث ، (للبنات سهمان منكسران عليهن مباينان لعددهن فتضربه) ، أي
عددهن وهو ثلاثة (في أصلها تبلغ تسعا ثم من له شيء منها أخذه مضروباً
فيما ضربت فيه) الفريضة كان الأصل أن يقول : فيما ضربت فيها لأنه
جرى على هذه العبارة آنفاً ، ولكن قال ذلك لأن المضروب هو مضروب
فيه والمضروب فيه مضروب بالمعنى ، ولجواز العكس في الخارج وهكذا فيما
بعد (فتضرب السهمين) وهما الثلث من ثلاثة (في الثلاثة بستة فيصير لكل)
منهن (سهمان ولابن العم سهم مضروب) فيها (بثلاثة فصحت) .

ومثال التوافق ست بنات وروج وعاصب فريضة من اثني عشر للبنات ثمانية
منكسرة وموافقة للعدد بالنصف ، فيضرب في الفريضة تبلغ ستة وثلاثين
فصحت ، * * * * *

(ومثال التوافق ست بنات وزوج وعاصب فريضة من اثني عشر) ،
لأنها مسطح الثلاثة التي هي مخرج الثلثين اللذين للبنات ، والأربعة التي هي
مخرج الربع الذي للزوج اذا تباينت الثلاثة والأربعة فضربت احدهما في
الأخرى (للبنات) الثلاث (ثمانية منكسرة) على ست بنات (وموافقة
للعدد بالنصف فيضرب) وفق عددهن وهو ثلاثة (في الفريضة تبلغ ست
وثلاثين فصحت) ، فتضرب الثلاثة في الثمانية بأربعة وعشرين للبنات
وتضرب الثلاثة في الثلاثة التي هي ربع الزوج بتسعة للزوج ، وتضرب
الثلاثة في الواحد بثلاثة للعاصب ، قال أبو اسحاق :

فصل وان كان انكسار وجدا	على فريق واحد لا ازيدا
فانظر سهام ذلك الفريق	مع رؤوسهم على التحقيق
هل بينها وبينها موافقة	أو المباينة والمفارقة
فان تباين الرؤوس للسهام	فاضرب بهم في كلها على التمام
ما عال منها والتي لم تعمل	كذاك في الجميع وجه العمل

واضرب لكل وارث ما بيده
فيما ضربت الاصل فافهم واقتد

مثاله بنت وعاصبان وأصلها اذا تقام اثنان

الثانى : أن يقع على صنفين فيضرب عدد أحدهما في الآخر ثم المجتمع

في أصل الفريضة ليحصل المقصود

للبنات واحد عليه تقتصر وواحد للعاصبين ينكر
فاضرب إذا رأسيهما في المسألة تنم الى أربعة مكملة
واضرب لها بواحد في اثنين ولهما كذاك دون مين
واعمل بهذا في جميع الانكسار
بعد الذى نذكره من اختصار

واجعل اذا وافقوا سهامهم
جزء وفاق منهم مقامهم

واضرب به في الأصل ثم امثل
ما قد ذكرت قبل ذا من عمل

مثاله ست من البنات وعاصب من بعدهن آت
فأصلها لاشك من ثلاثة سهمان للبنات في الوراثة
ثم هما يوافقونهن بالنصف فلتضرب بنصفهن
ثلاثة في مثلها بتسعة واثنين في ثلاثة بستة
صار لهن مثلن عددا يقسمه واعمل بذاك ابدا

(الثانى أن يقع) الانكسار (على صنفين فيضرب عدد أحدهما في
الآخر ثم) يضرب (المجتمع) من الضرب (في أصل الفريضة) ، يريد بأصل
الفريضة ما يشمل غير العائلة والعائلة مع عولها (ليحصل المقصود) ،

(لکنا تختصر فتعتبر عدد کل صنف مع سهامه کما مر من حیث النسب فما وافق سهامه اقمنا وفقه مقامه ، ثم تختصر ایضاً العددين الحاصلین اعنی الوفقین أو الکاملین أو الوفق والکامل فتعتبر نسبة بعضها لبعض ، فان تماثلاً اخذ احدهما وضرب اصل المسألة ، وان تداخلاً اخذ الأكثر كذلك وضرب وفق احدهما فی کامل الآخر ان توافقا ، . . .

فيحصل بذلك (لکنا تختصر فتعتبر عدد کل صنف مع سهامه کما مر من حیث النسب) موجودة جمع نسبة ، أو اسم جمع أو هو باسکان السين وفتح النون مصدر نسب ، أى موجود والمراد الموافقة والمباينة وقد علمت أنه اذا دخلت السهام فی عدد الرؤوس فحكمه حکم ما لم يدخل فتعتبر فيه الموافقة ، واذا دخلت الرؤوس فی السهام أو تساوت فقد انقسمت ولا انكسار فاعقل ذلك لما بعد ، (فما وافق سهامه اقمنا وفقه مقامه ثم تختصر ایضاً العددين الحاصلین اعنی الوفقین) وفق کل واحد من الصنفین المنکسر عليهما ان وافق کل صنف منهما سهامه ، (أو الکاملین) وهما نفس عدد رؤوس کل صنف منکسر عليه ان باين کل صنف منهما سهامه ، (أو الوفق والکامل) ان وافق أحد الصنفین سهامه وباين الآخر سهامه ، (فتعتبر نسبة بعضها لبعض) بالنسب الاربعة کلها لأنها تعتبر کلها بين الرؤوس أو رأس ، ووفق (فان تماثلاً اخذ احدهما وضرب فی اصل المسألة ، وان تداخلاً اخذ الأكثر) وضرب فی اصلها (كذلك وضرب وفق احدهما فی کامل الآخر ان توافقا) .

والحاصل فيها وضرب الكامل في الآخر ان تباينا ثم فيها فتصح فبان
لك ان كلا من الاقسام تعتريه النسب الرابع فتنضاعف لاثنتي عشرة
صورة ، ويتضح تفصيل المجل بالتمثيل فنقول مثال تماثل الوصفين
أم وأربع أخوة لأم وستة لأب فريضتهم من ستة فالثلث منكسر على أهله
وموافق عددهم بالنصف ،

(و) ضرب (الحاصل) من ضرب الوفق في الكامل (فيها) ،
أي المسألة وإضافة أصل للمسألة للبيان أي في أصل هو المسألة ، ولذلك
كان يرد الضمير للمسألة ، ولو رده للأصل وذكره لجاز فاعتبر ذلك فيما مر
أيضا أو يأتي (وضرب الكامل في) الكامل (الآخر ان تباينا ثم)
ضرب الحاصل من ضرب الكامل في الكامل الآخر (فيها) أي في المسألة ،
(فتصح) بضرب ما ضربت فيها في كل سهم (فبان لك ان كلا من
الاقسام تعتريه النسب الرابع) أي تعترضه ، وإراد بالاقسام الاقسام
الثلاثة : الأول الوفقان ، والثاني الكاملان ، والثالث الوفق والكامل
فالوفقان اما أن يتفقا أو يتماثلا أو يتداخلا أو يتباينا وكذلك الوفق
والكامل وذلك اثنى عشر صورة كما قال : (فتنضاعف لاثنتي عشر صورة
ويتضح تفصيل المجل بالتمثيل فنقول : مثال تماثل الوصفين أم وأربع
أخوة لأم وستة لأب فريضتهم من ستة) لأنها أدنى مقام
يخرج منه السدس ، والثلث والنصف وتحت الستة دخلت الثلاثة التي هي
مقام الثلث ، والاثنان اللذان هما مقام النصف للام السدس واحد وللأخوة
للأب النصف الباقي بالعصبة ثلاثة ، (فالثلث) وهو اثنان (منكسر على
أهله) وهم أربعة (موافق عددهم بالنصف) ، ونصف الرؤوس اثنان .

وللاخوة للآب الباقي بعد السدس منكسر أيضاً وموافق لعددهم بالثلث ،
فالوفقان متماثلان وهما اثنان في كل ، فيضرب أحدهما في الستة فتصح ،

(وللاخوة للآب الباقي بعد السدس) والثلث ، ولم يذكر الثلث
لأنه قد ذكره فلم بلا ذكر له هنا أن الباقي بعده (منكسراً أيضاً) على
أهله ، لأن الباقي ثلاثة وأهله ستة ، (وموافق لعددهم بالثلث) وثلث
الرؤوس اثنان (فالوفقان متماثلان) ، وهما وفق الأربعة (وهما
اثنان في كل) من الأربعة والستة فالأربعة وافقت بالاثنتين سهمهم في
النصف ، والستة وافقت بالاثنتين سهمهم في الثلث ، (فيضرب أحدهما في
الستة فتصح) من اثنتي عشرة للآم اثنان من ضرب الاثنان في الواحد
وللاخوة للآم أربعة من ضرب الاثنان في الاثنان ، وللاخوة للآب ستة من ضرب
الاثنان في ثلاثة والوفق يسمى راجعاً ، قال أبو اسحاق :

فصل وان كان انكسار يقع	على فريقين معاً فتتبع
في كل صنف منهما والأسهم	ما قد ذكرت قبل هذا فاعلم
واثبت الراجع في التوافق	وجملة الرؤوس في التفارق
وبعد ذا تنظر بين الراجعين	وفي المباينة بين المجلين
فان تماثلاً أخذت الواحد	وان تداخلاً أخذت الزائدا
وان توافقاً ضربت الوفقاً	في جملة الآخر حزت السبقاً
وان تبايناً ضربت الجملة	في جملة الآخر فافهم أصله

ولتداخلهما جدة وثمانية اخوة لأم وستة لأب فريضتهم من ستة ،
 فينكسر ثلث أهله ويوافق عددهم بالنصف ، وكذا ينكسر الباقي على
 أهله ويوافقهم بالثلث فثلث عددهم اثنان داخلان تحت الوفق الأول
 وهو أربعة فتضربها في

ثم عملت بعد ذاك بالذى	حصلت ما ذكرت قبل فاحتذ
أمثلة منها على التقريب	محكمة الترتيب والتهديب
ترك أختين شقيقتين	وزوجتين ثم عاصبين
فأصلها تجده في اثني عشر	فواحد للعاصبين ينكسر
وهكذا ثلاثة للزوجتين	لكن هما يماثلان العاصبين
وبين كل فرقة وما انكسر	تباين قد بان فيها وظهر
فيكتفى فيها بنصف واحد	تضربه في أصلها لا زائد
فمنتهى عشرين بعد أربعة	منها يصح القسم فافهم منزعه

(و) مثال (لتداخلهما جدة) لها السدس (وثمانية اخوة
 للأم) لهم الثلث (وستة لأب) ، هم عصبه (فريضتهم من ستة) لدخول
 مقام الثلث تحت مقام السدس (فينكسر ثلث أهله) وهو اثنان على أهله
 وهم ثمانية ، (ويوافق عددهم بالنصف) ونصفهم أربعة ، (وكذا ينكسر
 الباقي) بعد سدس الجدة ، والثلث والباقي هو ثلاثة (على أهله)
 وهم سبعة (ويوافقهم بالثلث) وثلثهم اثنان ، (فثلث عددهم اثنان
 داخلان تحت الوفق الأول وهو أربعة فتضربها) ، أى (في

الستة تبلغ أربعة وعشرين فتصح ، ولتوافقهما أم وثمانية أخوة لأم
 وثمانية عشر ابن عم فريضتهم من ستة ، فينكسر ثلثهما على أهله
 ويوافقهم بالنصف ، وكذا باقى أهلها ويوافقهم بالثلث هو ستة ، والاول
 أربعة هما متفقان بالنصف فيضرب نصف احدهما فى كامل الآخر فيكون
 اثنا عشر فتضرب فيها الفريضة فتصح ،

(الستة) وهو الفريضة (تبلغ أربعة وعشرين فتصح) للجدة أربعة
 من ضرب أربعة فى واحد وللأخوة لأم ثمانية من ضرب الأربعة فى اثنين ،
 وللأخوة الأربعة اثنا عشر من ضرب الأربعة فى الثلاث .

(و) مثال (لتوافقهما أم وثمانية أخوة لأم وثمانية عشر ابن عم
 فريضتهم من ستة) لدخول مقام الثلث لأخوة الأم فى مقام السدس للام
 (فينكسر ثلثهما) اثنان (على أهله) ثمانية أخوة لأم ، (ويوافقهم
 بالنصف) ونصفهم أربعة ، (وكذا باقى أهلها) ممن تعدد ، وفى نسخة :
 باقى أهله ، أى أهل الباقي فالضمير فى الأولى عائد الى الفريضة ، وفى الثانية
 عائد الى الباقي ، ينكسر سهمه عليه ، وباقي أهلها هم ثمانية عشر ابن عم
 وسهمهم ثلاثة (ويوافقهم) سهمهم (بالثلث) ، وثلثهم (هو ستة) وهى
 وفق (و) وفق (الاول أربعة) وهذان الوفقان (هما متفقان بالنصف) ،
 نصف الستة ثلاثة ونصف الأربعة اثنان ، (فيضرب نصف احدهما فى كامل
 الآخر فيكون) ، أى فيحصل (اثنا عشر فتضرب فيها الفريضة)
 ستة باثنين وسبعين ، (فتصح) للام اثنا عشر من ضرب اثنى عشر فى
 واحد ، وللأخوة لأم أربعة وعشرون من ضرب اثنين فى اثنى عشر ،

ولتباينهما أم وست شقائق وأربعة أخوة لأم فريضتهم من ستة وعالت
لسبعة فثلاثها منكسران على الشقائق ، ويوافقانهم بالنصف وهو ثلاثة ،
وكذلك ثلث أهله منكسر وموافق لهم بنصف وهو الاثنان المباينان
للالثلاثة فيسهمان بستة ، فتضرب فيها الفريضة فتصبح ، * * *

وللاخوة للآب ستة وثلاثون من ضرب ثلاثة في اثنى عشر ، وذلك هو الباقي
لهم بالعصبة .

(و) مثال (لتباينهما أم وست شقائق وأربعة أخوة لأم فريضتهم
من ستة) لدخول مقام الثلثين ومقام الثلث في مقام السدس ، (وعالت
لسبعة) للآم السدس واحد وللشقائق ثلثان أربعة ، وللاخوة للآم الثلث
اثنان فذلك سبعة ، (فثلاثها منكسران على الشقائق) وهو أربعة الشقائق
ست (ويوافقانهم بالنصف و) نصفهم (هو ثلاثة ، وكذلك ثلث أهله) ،
أى ثلث أهل الثلث وهو (منكسر) عليهم ، لأنه اثنان وهم أربعة
(وموافق لهم بنصف و) نصفهم (هو الاثنان المباينان للثلاثة) التى
هى نصف عدة الشقائق ، (فيسهمان بستة) ، أى يضرب الاثنان فى الثلاثة
فيخرج ستة هى مسطح الضرب (فتضرب فيها الفريضة) سبعة باثنين وأربعين
(فتصبح) للآم ستة من ضرب الستة فى الواحد ، وللشقائق أربعة وعشرون
من ضرب ستة فى أربعة ، وللاخوة للآم اثنا عشر من ضرب اثنين فى
ستة ، قال أبو اسحاق :

وان يكن خلف ست أخوات شقائقاً وأمهن لها ثبات

ولتمائل أصلى العدتين جدتان وزوجتان وأخوان للاب فريضتهم من
اثنى عشر وربعها لا تنقسم ولا يوافق وسدسهما وباقيها وغير موافق
فعدد الزوجتين مماثل لعدد الأخوين فتضرب الفريضة . . .

وأربعاً للام فافهم قولى	فاصلها من سبعة بالعدل
أربعة للست منها تنكسر	واثنان للأربع أيضاً فاعتبر
وكل صنف قد بدا مشاركا	أسهمه بالنصف فافهم ذلكا
والراجعان متباينان	ثلاثة هذا وهذا اثنان
فتضرب الاثنيين فى الثلاثة	بسته وما انتهى فى السبعة
تنمى الى اثنين وأربعينا	منها يصح قسمها يقينا

الا انه لم يتفق الروى فى قوله الثلاثة مع قوله السبعة والهاء المبدلة
من التاء والهاء التى هى ضمير لا تكون رويًا ، وايضاً فى قوله الثلاثة
الردف وليس فى قوله السبعة مثله ، وكأنه اعتبر فيهما أن كل شطر فيهما
بيت مستقل مشطور ، (و) مثال (لتمائل أصلى العدتين جدتان وزوجتان
وأخوان للاب فريضتهم من اثنى عشر) حاصلة من ضرب وفق الستة التى
هى مخرج السدس ، او مخرج الأربعة التى هى مخرج الربيع فى كامل
الأخرى ، (وربعها) للزوجتين ثلاثة (لا تنقسم) عليهما (ولا يوافق)
عدتهما (وسدسهما) على الجدتين ، وهو اثنان (وباقيها)
وهو سبعة منكسر على أهله وهو الأخوان ، (وغير موافق فعدد الزوجتين)
وهو اثنان (مماثل لعدد الأخوين فتضرب الفريضة) اثنى عشر

في أحدهما تبلغ أربعة وعشرين فتصح ومنكسر وغير موافق ، وكذا
 الباقي بعد النصف فعدة الزوجتين داخله في عدة الاخوة فتضرب فيها
 الفريضة ثمانية الفريضة اثنين وثلاثين فتصح ،

(في أحدهما تبلغ أربعة وعشرين فتصح) للجدتين أربعة من ضرب اثنين
 في اثنين ، وللزوجتين ستة من ضرب اثنين في ثلاثة ، وللأخوين أربعة عشر
 من ضرب اثنين في سبعة ، (و) مثال لتداخلهما زوجتان و بنت وأربعة
 اخوة لأب ، فريضتهم من ثمانية ثمنها وهو واحد (منكسر) على
 الزوجتين (وغير موافق) لعدتهن .

(وكذا الباقي بعد النصف) وهو أربعة للبنت ، وذلك الباقي هو
 ثلاثة لأربعة فهو منكسر غير موافق كما قاله المصنف ، (فعدة الزوجتين)
 وهو اثنان (داخله في عدة الاخوة) وهي أربعة (فتضرب فيها) ، أي
 في الأربعة لأنها أكبر (الفريضة ثمانية) ، فتكون (الفريضة اثنين وثلاثين
 فتصح) للزوجتين من ضرب الأربعة في الواحد وللبنات ستة عشر من ضرب
 أربعة في أربعة ، وللأخوة اثنا عشر من ضرب أربعة في ثلاثة ، قال أبو إسحاق :

فان تك الزوجات فيها أربعة تداخل الرؤوس منهما معا

فتنتهى لضعف تلك الاولى وهكذا فحقق الاصولا

والضمير في قوله فيها عائد للمسألة قبل هذه الآبيات وهي شقيقتان
 وزوجتان وعاصبان فتكون من ضعف هذه وهو ثمانية وأربعون ، (و) مثال

لتوافقهما تسع بنات وستة أخوة لأب فريضتهم من ثلاثة ، فالعدتان متوافقان بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر الحاصل في الفريضة تبلغ أربعة وخمسين فتصح ، ولتباينهما ثلاث زوجات وشقيقتان فريضتهم من أربعة فتضرب عدة في أخرى ، ففي الفريضة تكون أربعة وعشرين فتصح ، ولتماثل وفق أحد العددين لكامل الآخر أم وست بنات وثلاثة بنى ابن فريضتهم من ستة

(لتوافقهما تسع بنات وستة أخوة لأب فريضتهم من ثلاثة) ، لأن مقام سهم البنات ثلاثة ولا مقام للأخوة لأنهم عصب ، (فالعدتان متوافقان بالثلث) ثلث التسعة ثلاثة وثلث الستة اثنان ، (فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر) ثلاثة في الستة أو الاثنان في التسعة يحصل ثمانية عشر تضرب هذا العدد (الحاصل في الفريضة) ثلاثة (تبلغ أربعة وخمسين فتصح) للبنات ست وثلاثون من ضرب ثمانية عشر في اثنين ، وللأخوة ثمانية عشر من ضرب ثمانية عشر في واحد .

(و) مثال (لتباينهما ثلاث زوجات وشقيقتان فريضتهم من أربعة) لأنها مقام الربع للزوجات ، ولا مقام للشقيقتين (فتضرب عدة في أخرى) الثلاثة ، أو الاثنان في الآخر ستة (فـ) تضرب الستة (في الفريضة) أربعة فـ (ستكون) الفريضة (أربعة وعشرين ، فتصح) للزوجات الربع ستة من ضرب الستة في الواحد وللشقيقتين ثمانية عشر من ضرب ستة في ثلاثة ، (و) مثال (لتماثل وفق أحد العددين لكامل الآخر ، أم وست بنات وثلاثة بنى ابن فريضتهم من ستة) لأنها مقام السدس للأم ، وأما

فنصف عدد البنات يماثل بنى الابن فيضرب أحدهما في الفريضة
فتصح ، وتلدخله في كامل الآخر أربع زوجات وست اخوة لاب
فريضتهم من أربع فثلث عدة الاخوة داخل في عدد الزوجات ،
فيضرب في الفريضة تبلغ ستة عشر فتصح ،

الثلاث البنات فمقامه داخل فيها (فنصف عدد البنات) الست وهو ثلاثة
(يماثل بنى الابن) ، أى يماثل عددهم وهو ثلاثة ، (فيضرب أحدهما)
نصف عدد البنات أو كامل عدد بنى الابن (في الفريضة) ستة بثمانية عشر
(فتصح) للأم ثلاثة من ضرب ثلاثة في واحد ، وللبنات اثني عشر من
ضرب ثلاثة في أربعة ، ولبنى الابن ثلاثة من ضرب الثلاثة في الواحد .

(و) مثال (لتدخله) أى تدخل وفق أحد العددين (في كامل)
العدد (الآخر أربع زوجات وست اخوة لاب فريضتهم من أربع) مقام
الربع للزوجات ، (فثلث عدة الاخوة) وهو اثنان ، وذلك أن عدة الاخوة
وافقت سهامها بالثلث وسهامها ثلاثة (داخل في عدد الزوجات) ، وهو
أربعة ، (فيضرب) عدد الزوجات أربعة (في الفريضة) أربع (تبلغ)
فريضتهم (ستة عشر فتصح) للزوجات أربعة من ضرب أربعة في واحد لكل
واحدة واحد ، وللأخوة اثنا عشر من ضرب أربعة في ثلاثة لكل واحد
اثنان ، قال أبو اسحاق :

وان تكن بنات الأم تسعا باين سهمهن لكن يدعى

تدخل الراجع للموافق في أراس المباين المفارق

ولتوافقه معه ثلاثة بنات وستة بنى ابن فريضتهم من ثلاثة فوق الثمانية
وكامل الستة متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما فى الفريضة
تبلغ ستة وثلاثين فتصح ،

فتضرب الزائد وهو التسعة
فى أصلها المذكور وهو السبعة
تنمى الى ثلاثة وستين
حسبى وقد بينت أى تبين

يعنى : ان كان الأخوات تسعاً فى المثال الذى ذكره قبل ، وهو ست
أخوات شقائق والام وأربع أخوات للام .

(و) مثال (لتوافقه معه) أى لتوافق وفق أحد العددين مع العدد
الآخر (ثلاث بنات وستة بنى ابن فريضتهم من ثلاثة) مقام الثلثين للبنات ،
(فوق الثمانية وكامل الستة متوافقان بالنصف) ، فان الثمانية وافقت
الاثنين بالنصف ونصف الثمانية أربعة ، وأربعة موافقة للستة بالنصف ،
فتضرب الأربعة أو الستة فى وفق الآخر باثنى عشر ، وذلك أن الستة باينت
سهامها ، وأشار الى ذلك بقوله : (فيضرب نصف أحدهما فى الآخر ، ثم)
يضرب الحاصل وهو اثنا عشر (فى الفريضة) ثلاثة (تبلغ ستة وثلاثين
فتصح) للبنات أربعة وعشرون من ضرب اثنى عشر فى اثنين ، لكل واحدة
ثلاثة ولبنى الابن اثنا عشر من ضرب اثنى عشر فى واحد ، لكل واحد
اثنان ، وفى نسخة : فالعددان متوافقان ، يريد العدد ، ووفق العدد فحذف

ولباينته له أربع بنات وابن ابن و بنت ابن فريضتهم من ثلاثة فنصف
 عدد البنات يباين عدد رؤوس اولاد الابن فيسطحان ثم يضرب حاصلهما
 في الفريضة تكون ثمانية عشر فتصح ، الثالث : ان يقع الانكسار على ثلاثة
 اقسام فيعتبر بين صنفين منها كانه خص بهما فيصنع كما مر ، . .

المضاف او اعتبر ما في الوفق من العددية ، فانه عدد قطعاً والقرينة على
 ذلك قوله معه وتمثيله .

(و) مثال (لمباينته) اى لمباينة وفق أحد العددين (له) اى
 للعدد الآخر بكماله (أربع بنات وابن ابن و بنت ابن فريضتهم من ثلاثة) مقام
 الثلثين للبنات (فنصف عدد البنات) وهو اثنان وذلك لأن عددهن وافق
 سهامهن بالنصف (يباين عدد رؤوس اولاد الابن) وهو ثلاثة ، لأن الذكر
 باثنين والانثى بواحد وعددهم يباين سهامهم (فيسطحان) اى يضرب
 أحدهما في الآخر اثنان في ثلاثة ستة ، (ثم يضرب حاصلهما) اى حاصل
 ضربهما ، وهو ستة (في الفريضة) ثلاثة (تكون) الفريضة (ثمانية عشر
 فتصح) للبنات اثنا عشر من ضرب ستة في اثنين ، لكل واحدة ثلاثة ولابن
 الابن و بنت الابن ستة للابن أربعة وللبنت اثنان .

القسم (الثالث : ان يقع الانكسار على ثلاثة اقسام فيعتبر بين صنفين
 منها كانه خص) هذا القسم (بهما) اى كانه لم يكن فيه من المنكسر عليه
 الا هما ، (فيصنع كما مر) من الاستغناء بأكبرهما المدخول فيه ان دخل
 أحدهما في الآخر ، أو بأحدهما ان تساويا ومن ضرب أحدهما ان تباينا

حتى اذا اريد الضرب في اصل المسألة ننظر بين الحاصل والثالث فيعمل
فيهما ما يعمل في الاولين ، فالحاصل في اصل المسألة كما هو ظاهر ،

وأخذ الحاصل ، أو ضرب وفق في الآخر ان توافقا ، وذلك بعد النظر بين
الرأسين والسهام ، (حتى اذا اريد الضرب) ضرب الأكبر أو أحد المتساويين
أو الحاصل بالضرب (في اصل المسألة بين الحاصل و) الصنف (الثالث
فيعمل فيهما ما يعمل في الاولين فـ) يضرب (الحاصل في اصل المسألة
كما هو ظاهر) كسبع وعشرين بنتاً وست وثلاثين جدة ، وخمس وأربعين
اختاً لأب فريضتهن من ستة للبنات الثلاثان أربعة مباين لهن ، وللجدات
السدس واحد مباين لهن وللأخوات الباقي ثلاثة مباين لهن ، وعدد البنات
يوافق عدد الجدات بالتسع تسعين أربعة وتسع البنات ثلاثة ، فتضرب
تسع أحدهما في كامل الآخر بمائة وثمانية وتنظر بين المائة والثمانية مع
عدد الأخوات ، فتجدهما متفقين بالتسع وتسع الخمس والأربعين خمسة
وتسع المائة والثمانية اثنا عشر ، فتضرب تسع أحدهما في كامل الآخر
بخمسمائة وأربعين ، ثم تضرب هذا في اصل المسألة ستة بأربعين ومائتين
وثلاثة آلاف للبنات ألفان ومائة وستون ، وللجدات خمس مائة وأربعون
وللأخوات مثل ذلك لكل بنت ثمانون ، ولكل جدة خمسة عشر ولكل أخت
اثنا عشر ، ويخرج من هذا الحساب أيضاً بعينه لو نظرت أولاً بين عدد
البنات وعدد الأخوات ، أو بين عدد الأخوات وعدد الجدات ، والانكسار
واقع على ثلاثة أصناف ، ولا موافقة بين صنف وسهمه ولو لم تنظر بين

.....

الفريضة ستة بخمس مائة وأربعين فتصح *

اصنافها سهامها وتباينت الأعداد في أنفسها .

الخارج في الموفق ، قال أبو اسحاق :

فصل وان کان علی ثلاث

- ۳۴۳ -

ويعنى بهذا الفصل أن تنظر بين حيزين من الأحياز الثلاثة ، كما تنظر بين حيزين لا ثالث لهما ، فإذا صيرتهما عدداً واحداً نظرت بينه وبين الثالث فما حصل ضربته في الفريضة ثم فيما بيد كل وارث ، وهكذا ذكر الشيخ اسماعيل رحمه الله أن هذه طريقة ذكرها بعض الأصحاب ، قال أبو ستة - رحمه الله - : لم يظهر لنا فرق بينها وبين طريقة الكوفيين ، قال أبو يعقوب :

• • • • •

وهو كذلك لا فرق الا باللفظ ، وقال شارح ابى اسحاق : فان قلت هذا الفصل على طريقة الكوفيين بعينها اذ العمل عندهم هكذا فيكون تكراراً من غير فائدة .

قلت : لا بل ليس بتكرار لأن طريقة الكوفيين عند اختلافهم مع البصريين انما هو في موضع خاص ، وهو ما اذا كانت الاحياز كلها متوافقة ، وهذا عام في الاحياز مطلقاً ، والله اعلم .

القسم الرابع : في الانكسار على أربعة فلتماثل الأعداد الحاصلة من الأوفاق وأصول الأعداد أربع زوجات وثمان جدات وست عشرة اختاً لأم وأربعة اخوة لأب ، فسهام صنفين منها موافقة لعدد اصنافها ، وسهام صنفين مباينة ووفق ما وافق مع جملة ما باين متماثلة ، فتضرب أحدها في الفريضة بثمانية وأربعين ولتداخل الأعداد الحاصلة من الأوفاق وأصول الأعداد أربع زوجات وثمان جدات ، وست عشرة اختاً لأم وثمانية اخوة لأب ، وأعداد الزوجات والجدات والاخوة داخلية في عدد الاخوات ، فتضربه في الفريضة بستة وسبعين ولتوافق الأعداد المذكورة عشرون جدة وأربع وعشرون اختاً لأم وأربعة عشر اخاً لأب ، وأربع زوجات ، فجميع الأعداد الحاصلة فيها من الأوفاق وأصول الأعداد متوافقة ، فتضرب أحدها في وفق الآخر ، ثم في وفق الثالث ثم في كامل الرابع بأربع مائة وعشرين ، ثم في أصل المسألة بخمسة آلاف وأربعين ، ولتباين الأعداد ست جدات وعشر اخوات للأم وسبعة اخوة لأب وأربع زوجات ، فجملة الأعداد والأوفاق متباينة فتضرب بعضاً في بعض ، والحاصل في الفريضة بخمسة وأربعين ، قال أبو اسحاق :

فصل والانكسار مهما يقع لعرق في الوارثين أربع



فاعمل بما ذكرت في الثلاث فاتبع الأصل بلا انتكاث
ثم على مذهب أهل البصرة فوفق الواحد وارع الكثرة
ثم اذا اثبت راجعها وقف اذا اكبر وفق فيها
ثم اذا حققت منها الباقي ضربت في الموقوف منها ثانيا
ثم في الموقوف منها الاول
فافهم فقد احكمت وجه العمل
وفهم ذا يغنى عن التمثيل مع الذي أخشى من التطويل

والله اعلم .

فصل

ليس من غرضنا في هذا الكتاب تأسيس قوانين الفرائض والحساب .

فصل

في موافقة الأعداد بالأجزاء الصم

العدد الأصم هو الذى لا نصف له ولا ثلث ولا ربع ولا خمس ، ولا سدس ولا سبع ولا ثمن ولا تسع ولا عشر ، ومعنى الموافقة به أن يكون في عددين مطلقاً من الأعداد فصاعداً عدداً أصمّان فصاعداً من اسم واحد ، مثل أن يكون في عدد أحد عشر مرتين ، وفي الآخر أحد عشر ثلاث مرات ، فالوفق عدة تكرر عدد ذلك الأصم ، وذلك كثلث وثلثين بنتاً واثنين وعشرين اختاً لأب الفريضة من ثلاثة ، للبنات الثلثان اثنان غير منقسم عليهن ولا موافق ، وللأخوات الباقي واحد كذلك فعدد البنات وعدد الأخوات متفقان بالأجزاء الصم ، ففي اثنين وعشرين أحد عشر مرتين ، وفي ثلاثة وثلثين أحد عشر ثلاث مرات ، فهما متفقان وفق الاثنين وعشرين اثنان ، ووفق الثلاثة والثلثين ثلاثة ، فاضرب وفق أحدهما في كامل الآخر اثنين في ثلاثة وثلثين ، أو ثلاثة في اثنين وعشرين بستة وستين ، اضربها في الفريضة بمائة وثمانية وتسعين ، ثم في اثنين للبنات وفي الواحد للأخوات ، وقس على ذلك ، والله أعلم .

(ليس من غرضنا في هذا الكتاب تأسيس قوانين الفرائض والحساب)
ولذلك لم نذكر حساب الاقرار والانكار والوصايا والصلح والمشكك ولم نذكر
المناسخة ، والله أعلم .

خاتمة

ان اقر بعض الورثة بوارث لم يصح نسبه اذا لم يصدقه الآخر ،

خاتمة

في الاقرار بوارث

(ان اقر بعض الورثة بوارث لم يصح نسبه اذا لم يصدقه) الوارث (الآخر) ، لكن لزم المقر ان يعطى من اقر به ما ينوبه في حصته ويمسك الباقي ، وسقط ما ينوب سائر الورثة وأراد بالوارث الآخر باقى الورثة : واحداً أو اثنين أو أكثر ، وان كان المقر يحجب بالمقر به أعطاه سهمه ولم يرث ، وكذا كل من صدقه فان التصديق اقرار ، قال الشافعي : « أحق ما يؤخذ عليه المرء اقراره على نفسه » ، ولا يصح اقرار الصبى والمجنون ، وفي اقرار السفیه قولان ، ويجوز اقرار الصبى لصبى اذا لم يلق بالغاً ، واقرار المريض جائز عندنا في الكل وقالت المالكية من الثلث ، قال أبو اسحاق :

وصح اقرار الوالد بولد ولو في مرض ان جهل نسبه منه وامكن ان
يولد مثله لمثله فيلحق به ويرث مع اولاده ،

مهما اقر وارث بوارث ثم بثمان نسقا وثالث
وانكر الباؤون من اقر به فماله به ثبوت نسبه
وحيث لم يثبت له من نسب فماله في ارثة من سبب

(وصح اقرار الوالد بولد ولو في مرض ان جهل نسبه منه) ، أى من
الوالد وان لم يجهل فمن باب اولى انه ولده ولكن اذا لم يجهل لم يحتج
الى اقراره الا من جهله ، (وامكن ان يولد مثله لمثله) فلو تساويا في العمر
او كان الولد اقل سناً ممن ادعى انه والده بقدر ما لا يكون والداً ، مثل ان
يكون زيادته عليه بأقل من احدى عشرة سنة ، وقيل : بأقل من تسع او كان
الولد اكبر سناً ممن ادعى انه الوالد فلا يبقى ، (فيلحق به ويرث مع اولاده) .

قال شارح أبى اسحاق : يستلحق الأب ابنه بشروط : أولها : أن لا يكون
الأب المستلحق معروف النسب لغير المستلحق . ثانيها : أن لا يكذبه العرف .
ثالثها : أن لا يكذبه الولد اذا كان كبيراً . رابعها : أن يكون مثله يولد له
هذا الولد فمتى اختلف شرط من هذه الشروط لم يصح استلحاقه ، واختلف
في شرط خامس وهو كون أم الولد في عصمة المستلحق أو في ملكه ان كانت
أمة ، وكون الحمل بالصبي في ملكه وولد في يده ، أو بعد خروج الأم من
يده بما يخرج مثلها الى ما يلحق به الانساب ، وهو خمس سنين فدونها
فذهب اكثر أهل المدينة ، وقال به ابن القاسم مرة الى أن ذلك شرط فان
اختلف لم يلحق ، ثم رجع ابن القاسم الى أن قول المستلحق مقبول والنسب

وجاز اقرار الولد بأب ان صدقه اجماعاً ، وقيل : يصدق الرجل في أربعة
ان أقرّ بها وقال : هذا ابني أو أبى أو مولاي أو هذه زوجتي ،
والمرأة ان قالت : هذا ابني ، فقيل : لا تصدق الا ان أنت بمن يشهد
على ولادته ، وجوز ان صدقها أبوه ، والمختار تصديقها فيما
يصدق فيه الرجل ان ادعى ولداً ،

به ثابت وان لم يعرف للام خبر اذا صدقه الولد او كان صغيراً في حوزة
لا يعرب عن نفسه ، قاله ابن يونس ا ه ، ولا يعتبر اقرار المجنون
ولا تصديقه ، (وجاز اقرار الولد بأب ان صدقه اجماعاً) ولا يعتبر
تصديق المجنون ولا اقراره .

(وقيل : يصدق الرجل في أربعة : ان أقرّ بها وقال : هذا ابني
أو أبى أو مولاي) ، أى معتقى - بكسر التاء - ، (أو هذه زوجتي) ،
وكذا ان قالت المرأة هذا زوجي (والمرأة ان قالت هذا ابني فقيل : لا تصدق
الا ان أنت بمن يشهد على ولادته ، وجوز ان صدقها أبوه) لأن الفرائس
له لا لها كاستلحاق له لا لها ، (والمختار تصديقها فيما يصدق فيه الرجل)
كله (ان ادعى ولداً) بلا شرط تصديق الأب ويشترط فيها ما يشترط في
الأب ، ولكن الظاهر أنه ان أنكره بطل ثم اذا أقرت به لم يدخل الى الأب
وجهته ، ولعله أراد أنه يرثها ولو أنكره الأب لأن اقرارها راجع لأن يرثها
فقط .

قال شارح أبي اسحاق : استلحاق الابن جائز وهو أن يقر بان فلان
أبوه فان صدقه الأب صار مستلحقاً ولزم ذلك وثبت به النسب على ما

وجاز اقرار موسى لا عاصب له ولا رحم بوارث ،

تقدم ، وان كذبه فلا عبدة به ، وما اقرار المرأة بابن فلا يصح ولا يثبت به نسب ، وان أقرت بزواج فمذهب مالك وأهل المدينة أنهما ان كانا غريبين طاريين قبل قولهما ولم يكلفا بينة على عقد النكاح ، وان كانا معروفين لم يقبل قولهما الا ببينة ، وكذا اقرار الزوج بزوجة ، وذهب أهل العراق الى قبول قولهما مطلقاً سواء كانا غريبين أو بلديين ، وأما اقرار المعتق بمولى أو اقرار بمعتقه ، فقال ابن يونس : أجمع أهل المدينة وأهل العراق أن اقراره جائز ويثبت له الولاء والميراث الا ان تبين كذبه مثل أن يكون له ولأء معروف لغيره قد حازه ، أو يكون حراً من أصله لم تجر عليه ولاية لأية ولا عتق ، ووجه تبين الكذب في الاقرار بالولد أن يكون الولد محمولاً من أرض العدو أو من بلد يعلم أن المستلحق لم يدخلها قط أو تشهد بينة عادلة أن أم الصبي لم تزل زوجة لفلان غير المستلحق حتى ماتت أو نحو ذلك .

واعلم أن الشروط الأربعة داخلة تحت قولنا في الشرط الثاني أن لا يكذبه العرف ، وانما نوعناها لزيادة البيان فقط ، واحترزنا بقولنا أن يكون مثله يولد له بأن يكون بينهما من السنين ما لا يمكن أن يولد لمثله كالعشرة الأعوام وما قاربها ، فقد تبين كذبه ، وكذا لو كان للولد نسب معروف حازه فقد كذبه العرف أيضاً .

(وجاز اقرار موسى) أو غير موسى (لا عاصب له ولا رحم) ولا ذا فرض ، ولعله أدخل ذا العرض في الرحم (بوارث) عاصب أو فرضى لم يعرف الا باقراره أو بشاهد واحد ، أو من لا تجزى شهادته .

وكذا المولى وهو أولى بارثه من جنسه ، وان وجد عاصب أو رحم
لم يجز إلا ان صح نسبه بعدول إلا الوالد بولد كعكسه كما مر إلا ان خولف
في الواقع ، وجوز اقرار الموصى بوارث ، وان مع أخت ، وقيل : مطلقاً
إلا ان كان له والد أو ولد ،

(وكذا المولى) ان أقر بوارث جاز ، (وهو) أى الوارث الذى
أقر به المولى (أولى بارثه) أى بارث المولى (من جنسه) ، أى من
جنس المولى (وان وجد عاصب أو رحم) للمولى أو للموصى (لم يجز)
اقراره (إلا ان صح نسبه بعدول إلا الوالد) ، مستثنى من الضمين فى يجز
العائد للأقرار على حذف مضاف ، أى إلا اقرار الوالدين ان أقر أحدهما
(بولد كعكسه) وهو اقرار الانسان بأم أو أب فان الأقرار بذلك جائز ولو
وجد عاصب أو فارض أو رحم ، (كما مر) فى الباب أنه يجوز اقرار الوالد
بولد واقرار الولد بأب ان صدقه واقرار المرأة بولد ان صدقها أبوه على
قول ، وان المختار تصديقها فيما يصدق فيه الرجل (إلا ان خولف فى الواقع)
المراد بالواقع هنا الأحكام الجارية بين الناس جزماً ، مثل أن يشهد الناس
أنه غير والده أو غير ولده ، أو يتبين أنه لا يولد له مثله لا يحتمل أن
يريد ما عند الله .

(وجوز اقرار الموصى) ، وكذا المولى (بوارث وان مع) وجود
(أخت وقيل مطلقاً) ولو جد عاصب (إلا ان كان والد أو ولد) ، قال
شارح أبى اسحاق : قال ابن يونس قال شيخنا عتيق كل من استلحق أحداً
من أقاربه كالأخ وابن الأخ وابن ابن أو جد ، أو عم أو غيرهم من الأقارب ،
فلا يجوز استلحاقه عند جميع الناس لأنه إنما استلحق فى فراش غيره ،

• • • • •

الا ترى أن المرأة لما لم يكن لها فراش لم يجز استلحاقها للولد الا اذا صدقها
الآب لان الفراش لزوجها فصار الاستلحاق له لا لها فان أقر بعض من أنكرنا أنه
يثبت له نسب ثم مات ، فان كان له وارث معروف النسب يحيط بالمال لم
يكن للمقر له شيء عند جميعهم ، وكان الوارث أولى ، وان كان لا يحيط
بالمال بحيث لو كان ذا فرض كالبنات أو الأم أو الزوجة فانه يأخذ فرضه ،
ويكون ما بقى لبيت المال عند أهل المدينة الا في قوله شاذة وهى أحد
قولى ابن القاسم فانه جعل ما بقى للمقرية اذا كان من العصبه ، فان لم
يكن وارث معروف من عصبه ، أو ذى فرض أو كان له قريب الا أنه ذو
رحم كالخاله ، فالمال لبيت مال المسلمين أيضاً عند أهل المدينة دون المقرية
وذى الرحم ، الا في القولة الشاذة التى لابن القاسم فانه جعل المال للمقرية ،
وقال أهل العراق : المال لذى الرحم دون المقرية ودون بيت المال ،
وان لم يكن له وارث ولا ذو سهم ولا عاصب ولا ذو رحم كان المال لبيت
المال عند أهل المدينة الا في القولة الشاذة التى لابن القاسم ، والى مثل
ذلك ذهب أهل العراق واحتجوا بكتاب ابن مسعود لأهل همدان : أكثر
شيء فيكم معشر أهل همدان أن الرجل يهلك ولا يدع وارثاً فان ماله يضعه
حيث شاء ، فان هذا المقرية يأخذ المال عندهم على وجه الوصية ، أو
معناها أن يوصى بماله كله لهذا الحديث •

قال ابن يونس ، وقال سحنون في كتاب ابنه وقاله أصبغ : انه ان
أقر باخ أو ابن عم ونحوه وليس له وارث معروف ولا أموال الا هذا المقرية
فانه يجوز اقراره ، ويستوجب بذلك ميراثه ولا يثبت به نسبه ، وان أتى
بعد ذلك أحد وإقام البينة أنه وارثه كان أولى بالميراث من المقر به ، وقال
أيضاً سحنون : لا يجوز اقراره ويكون المال لبيت مال المسلمين ، قال ابن
يونس : وأنا أستحب في زماننا هذا أنه ان لم يكن له وارث معروف النسب

والصحيح أن المقر بوارث معه يلزمه أن يعطيه من حظه ولا يثبت
نسبه به أن أنكره غيره كابنين ادعى أحدهما ثالثاً وعليه الأكثر ، والخلف
في كم يعطيه له فابو حنيفة يعطيه نصف ما بيده ، ومالك ما يستحقه
لو أقرا به معاً وعندنا ثلث ما بيده ،

كان المقر به أولى من بيت المال إذ ليس ثم بيت مال يصرف إليه بل هو
بيت ظلم .

قلت فيتحصل مما حكاه ابن يونس في مذهبننا ثلاثة مذاهب : الأول
المشهور أنه لا ميراث للمقربة من الأخ وابن العم ونحوهما سواء كان للمقر
وارث معروف أم لا . الثاني وهو القولة الشاذة لابن القاسم أن الميراث
له إذا كان يحيط به ، أو ما فضل عن ذوى السهام . الثالث قول أصبع
وأحد قولى سحنون بالتفصيل بين أن يكون له وارث محيط بماله فلا شيء
له ، والا فلا وفي الديوان : أن أقر بطفل أنه ابنه ولم يعرف لغيره ، ثبت
نسبه ولو كان في يد امرأة ولو مشركة أن صدقته أو سكتت أو صدقه سيدها
ولو كتابياً في يد أمة طفل أو مجنون ، أو في يد أمته أو يد أمة شورك فيها
أن صدقه شريكه .

(والصحيح أن المقر بوارث معه يلزمه أن يعطيه من حظه ولا يثبت
نسبه به) إلا بالقرار (أن أنكره غيره كابنين ادعى أحدهما ثالثاً وعليه
الأكثر) وقال غيرهم : لا يعطيه من حظه شيئاً ولا يثبت النسب وهذا
مقابل قول الأكثر لما لم يثبت النسب لم يثبت الارث أنه فرع النسب ،
(والخلف في كم يعطيه له) على قول الاعطاء ، وهو قول الأكثر ،
(فابو حنيفة) يقول : (يعطيه نصف ما بيده و) قال (مالك :) يعطيه
(ما يستحقه لو أقرا به معاً و) ، يعطيه (عندنا ثلث ما بيده) .

وفي رجلين أقر أحدهما بولد من جارية أبيه وأنه أخوهما والآخر
أنه ولده هو فيلزم الأول ما قلنا : والثاني ما أقر به ، . . .

(وفي رجلين أقر أحدهما بولد من جارية أبيه وأنه أخوهما و) أقر
(الآخر أنه ولده هو) ، وذلك أنه أراد بالجارية الأمة لا السرية ، ادعى
أنه ملكها من أبيه في حياته أو ورثها فتسراها ، لأن أباه لم يتسرها ولم ير
منها فرجها أو ما يتلذذ به من غير فرجها ، فثبت النسب فلا يقال : أنه
لزنى ويجوز أن يريد بقوله : من جارية أبيه من أمة هي في نفس الأمر
سرية أبيه أو في الادعاء ولم يقل المدعى أنها سرية بل قال ملكي أو ملك
أحد : تزوجها منه ، (فيلزم الأول ما قلنا) أي ما ذكرنا وهو ثلث نصيبه
(و) يلزم (الثاني ما أقر به) أي يلزم الثاني إقراره فيرثه الولد كما
يرث الانسان أباه وأعلم أنه إذا كان الإقرار بالوارث يوجب نقصاً في سهم
المقر ، فإن ذلك النقصان يأخذه المقر به قال أبو إسحاق :

الا اذا أوجب نقصاً للمقر من سهمه من قبل ذاك المستقر

فان يكن أوجب فيه نقصاً أخذه من سهمه مستقصى

سيان كان واحداً أو أكثرًا تحاصصوا في فضله بلا امترا

والله أعلم .

فهرس الجزء الخامس عشر
شرح النيل وشفاء العليل
(ثان)

٥	الكتاب الحادى والعشرون : فى الفرائض
٥٦	باب : فى الفرض والتعصيب
٧٧	فصل : السهام اما مقدّرة بالنص
١٠٠	باب : فى الحّجب
١٥٩	باب : فى افراد المسائل
١٧٣	باب : فى الخنثى وأحكامه
١٨٧	بات : فى ميراث من لم تثبت حياته بعد موت وارثه
١٩٢	فصل : فى ميراث المولى
٢٠٦	باب : فى الرّدّ
٢١٦	باب : فى ميراث ذوى الأرحام
٢٣١	باب : فى أصول الحساب وبيان مخارج الفرائض
٢٧٩	فصل : فى العول والانكسار
٣٢٧	فصل : فى موافقة الأعداد بالأجزاء الصمّ
٣٢٨	خاتمة : فى الاقرار بوارث

مطابع سجل العرب

